مُذكّرات بَقادي

صحافة بالسياسة

أحمد علي بقادي



جاءت هذه المجموعة من الذكريات منتزعة من عالم الصحافة السودانية، النابض بالحياة، الزاخر بألوانها الزاهية، والذي انغمست فيه مدة تزيد عن الخمسين عاماً، تركت بصماتها واضحة في حياتي. وأود قبل أن أندفع، ويغمرني تيار الكتابة الجارف، أن أنبه القراء إلى حقيقة هامة هي أن هذا الذي سأكتبه ليس بحال من الأحوال تقييماً للصحافة السودانية، ولا هو سرد لتاريخها أو محاولة لإصدار حكم لها أو عليها. إن كل ما أرمي إليه هو أن أقدم للقراء بعض تجاربي الخاصة في هذا الميدان الهام المحجوب عن أنظار الناس بستائر كثيفة. وقصدي من وراء ذلك إلقاء بعض الضوء على جوانب من حياة الصحافيين في هذا البلد. فالصحافيون الذين يسلطون الأضواء كل صباح ومساء على الأحداث والأشخاص هم أشد الناس حاجة إلى من يكتب عنهم، وعن حياتهم ومشاكلهم، ويقدم كل ذلك بخيره وشره للقراء.

بقادي

مذكرات بقادي

صحافة بسياسة



دار المصورات للنشر

الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: 0912294714

مُذكّرات
بَقــادِي
صحافة بالسّياسة

الكتاب: مذكرات بقادي: صحافة بالسياسة
الكاتب: أحمد علي بقادي
تاريخ النشر: الطبعة الأولى 2015م

الناشر: دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع



الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: 249912294714+
banaga1985@yahoo.com

المدير المسؤول: أسامة عوض الريح
التحرير: عامر محمد أحمد حسين
التصميم: محمد الصادق الحاج

مُذْكّرات
بَقْادِي

صحافة بالسّياسة

أحمد علي بقادي

مقدّمة لا بدّ منها

تأتي هذه المجموعة من الذكريات منتزعة من عالم الصحافة السودانية، النابض بالحياة، الزاخر بألوانها الزاهية، والذي انغمستُ فيه مدة تزيد عن الخمسين عاماً، تركت بصماتها واضحة في حياتي. وأودّ قبل أن أندفع، ويغمرني تيار الكتابة الجارف، أن أنبّه إلى حقيقة مهمة هي أن هذا الذي سأكتبه ليس تقييماً للصحافة السودانية بحال من الأحوال، ولا هو سرد لتاريخها أو محاولة لإصدار حكم لها أو عليها. إن كل ما أرمي إليه هو أن أقدّم إلى بعض تجاربي الخاصة في هذا الميدان المهم المحجوب عن أنظار الناس بستائر كثيفة.

وقصدي من وراء ذلك إلقاء بعض الضوء على جوانب من حياة الصحافيين في هذا البلد. فإن الصحافيين الذين يسلّطون الأضواء كل صباح ومساء على الأحداث والأشخاص هم أشد الناس حاجة إلى من يكتب عنهم، وعن حياتهم ومشاكلهم، ويقدّم كل ذلك بخيره وشرّه إلى القراء. وليس غريباً أن يكون مَثل الصحافيين كمَثل النجّارين الذين تجد أبواب بيوتهم مخلّعة على الدوام.

قبل أكثر من أربعين عاماً، كتبتُ بضعة فصول عن تجربتي خلال نحو ستّ سنوات من العمل في مجال الصحافة. وبسبب ظروفي الخاصة في العام ١٩٧١م، فقد جاء كتيّب (صحافة بالسياسة)، الذي نُشر في ذلك العام، محدود الصفحات، ولم يتناول سوى ذكريات محدودة أيضاً. وبرغم ذلك، وبرغم البؤس الفني الذي صحب إخراج تلك المذكرات، وعدد النسخ المحدودة التي طُبعت، فقد صادفت نجاحاً منقطع النظير، وأثنَى على الكتيّب، في عروض نشرتها الصحف، معلّقون كبار أعتزّ بهم، وبقدراتهم في مجال العمل الصحافي. وكان من بين أولئك الكتّاب الأخ الدكتور عبد الله علي إبراهيم، والأديب المشهور عبد القدوس الخاتم. ولم ينس الأخ عبد القدوس الخاتم أن يقترح عليّ إعادة طبع ذلك الكتيب، بعد تحديثه، وأن أضيف إليه كتابة المزيد من تجاربي الصحافية.

وإلى جانب هذا الاقتراح الذي قدّمه الأخ عبد القدوس الخاتم، والذي اعتدّ بوجهات نظره، فإن ما شجعني على الشروع في كتابة هذه المذكرات أسباب عدة أولها أن ما طُبع من الكتيب كان عدداً محدوداً جداً وذلك لأسباب كثيرة أهمها ضيق ذات اليد، وعدم الاستقرار. وثانياً أن جميع النسخ التي طُبعت قد نفذت ولم تبق منها سوى أعداد قليلة في أيدي مَن اطلعوا عليه، وقدّروه وقرروا الاحتفاظ به. وعندما أردت الحصول على نسخة منه، صَعُب عليّ أن أطلبها ممن احتفظوا به. ومن ثم فقد أسعفتني دار الوثائق القومية بنسخة مستنسخة منه. وثالثاً أنه لا شك في أن عدداً كبيراً من القرّاء لم يسمعوا بإصدار الكتيب، الذي لم يُنشر عنه أي إعلان. ولأن التعليق عليه وعرضه في الصحف جاء بعد سنوات من صدوره، فلا شك أن كثيراً من القراء لم يسمعوا عنه. وقد رأيت أن من الأفضل أن أعيد كتابته ضمن التحديث الذي سأدخله عليه، والذي سيدور حول تجاربي الصحافية اللاحقة لإصداره، والتي وقعت في مدة تزيد عن أربعين عاماً.

ومن حسن الحظ أنني أُقْدم على تحديث ذلك الكتيب (صحافة بالسياسة) وأنا أتمتّع بقدر كبير من الاستقرار، النفسي والمادي، الذي وفّره لي عملي بصورة منتظمة في صحيفة (الرأي العام) الغرّاء، وهي الصحيفة التي تعلّمتُ من العمل فيها مهنة الصحافة.

وأودّ أن أؤكد هنا بكل وضوح، ولمن فاتهم التعرف على المنهج الذي سلكته في تأليف كتيّب (صحافة بالسياسة)، أنني سألتزم بالمهنية، والموضوعية، والصدق والأمانة في كتابة هذه المذكرات. وأرجو مخلصاً أن يجد القراء في ما سأكتبه هنا مادة تُثري العمل الصحافي، وتؤرّخ له، وهو دين علينا معلّق في أعناقنا، نحن الصحافيين، نحو الأجيال المستقبلية من القراء السودانيين والعرب على حد سواء. وإنني لأتمنى أن يكون كتابي هذا حافزاً لغيري من الصحافيين، والمثقفين السودانيين بصورة عامة، لينفُضوا عن أجسادهم ثوب الكسل، ويشرعوا في الكتابة، سواء أكانت ذكريات أم أية موضوعات أخرى، وهي كثيرة، لكي يبدّدوا الشائعات المغرضة التي تُنشر حول كسل المثقف السوداني وإحجامه عن الكتابة.

وأنني لأثق تماماً أن المثقف السوداني، القادر على الكتابة الجيدة، ليس كسولاً، وكيف يكون كسولاً من كان صاحب ذهن متّقد!. إنه في الحقيقة ضحية لواحدة من سلبيات الإرث السوداني الكثيرة، والتي لا تعير انتباهاً للحديث عن النفس، بل وتَكرهه، وتعدّ الكتابة نوعاً من الحديث عن النفس أو تركيز الانتباه عليها، وذلك ضرب من الزهو، وحب النفس، وهو من الصفات التي يَكرهها السوداني بصفة عامة.

بقاري

١

كان لقائي الأول بالصحافة أثناء سنوات دراستي الأولية. كان والدي يأتي كل يوم إلى المنزل متأبّطاً مجموعة من الصحف السودانية؛ أعداد من صحيفتَي (النيل) و(صوت السودان)، ولم يكن يسعني بالطبع، وأنا في تلك السنّ الباكرة وتلك المرحلة البدائية من مراحل التعليم، أن أدرك معنى كلمة صحيفة، أو أهميتها. كل ما شدّني لمحاولة فك رموز ما كُتب فيها هو أنها اختلفت اختلافاً كبيراً في شكلها، وموضوعها، عن الكتب الدراسية التي كنت أعرفها.

كان ذلك في أواخر ثلاثينيات وأوائل أربعينيات القرن الماضي، وكنت وقتها طالباً في مدرسة حي القبة الأولية بالأبيض. وفي الحقيقة، فإني كنت أهتم بما أراه من رسومات مطبوعة في تلك الصحف أكثر من أي شيء آخر. وكانت صورة خرطوم الفيل التي تصحب أحد الإعلانات التجارية المنشورة في تلك الصحف هي أكثر ما شد انتباهي. ولم يكن ممكناً لي بالطبع أن أقرأ موضوعاتها أو

حتى أن أسأل والدي عن محتواها. وكانت كل الفوائد التي جنيتها من أول لقاء بيني وبين تلك الصحف، أنها فتحت شهيتي لقراءة صحف أخرى، وهي الصحافة المصرية، في وقت لاحق.

وبفضل ذلك اللقاء الباكر مع صحيفتَي (النيل) و(صوت السودان) صرت، في مرحلة الدراسة المتوسطة، مفتوناً بقراءة الصحف المصرية، وخصوصاً مجلتَي (المصوّر) و(آخر ساعة). وكانت هاتان المجلتان قد ازدهرتا إبان الحرب العالمية الثانية، في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. وكان أساتذتي قد ساعدوا على تعلقي بهذه القراءات أثناء دراستي الأولية والوسطى، وكانوا حريصين على تنمية معلوماتنا العامة بالاطلاع على الصحف العربية، وبصورة خاصة المجلات والصحف الأدبية. وقد ساعدني ولعي الشديد باللغة العربية وآدابها وقواعدها على الاستفادة من توجيهات أساتذتي الأوائل في الخلوة وفي المرحلتين الأولية والمتوسطة بالإقبال على قراءة الصحف والمجلات، وهذا الولع هو الذي دفعني للاستزادة من المعرفة بحضور جلسات التعليم الخاصة التي ينظمها مسجد الأبيّض ليتلقى الناس فيها دروساً دينية وفي اللغة العربية قدّمها أساتذة أجلاء أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر السيد حامد، والشيخ محمد الأمين القرشي، والأستاذ الجليل والعالم العلامة في شؤون اللغة والدين الشيخ علي أدهم.

أذكر من أساتذتي الأوائل الذين لقنوني مبادئ القراءة والكتابة الشيخ أحمد المقابلي الذي لقنني قراءة القرآن الكريم في خلوته المتواضعة قبل بلوغي سن الالتحاق بالمدرسة الأولية. وفي المدرسة الأولية تولى أمري، مع رفاقي من الطلبة الصغار، الأساتذة مكي الفحيل، محمد النوراني، موسى السعيد،. وفي خلال أربعة سنوات،

وقبل انتقالنا إلى المدرسة المتوسطة، درسنا بصورة جادة قواعد اللغة العربية، ونطقها، وهجاءها، وحفظنا مجموعة من قصائد كبار الشعراء العرب.

ومما ساعد على سرعة فهمنا لكل تلك الدروس، واستيعابنا لها، أنها كانت على الدوام عملية ونظرية. وقد لا يصدق الناس اليوم أننا كنا، وفي تلك السن الباكرة من أعمارنا، وبعد وصولنا إلى السنة الرابعة في المدرسة الأولية، نمثل الروايات في مسرح المدرسة، ونقرأ الصحف والمجلات العربية المتقدمة، ونصدر مجلات الحائط الأسبوعية، التي نعدّ مقالاتها بأنفسنا، ومن دون مساعدة من المدرسين، ونصححها، ونكتبها بأيدينا. وكان أساتذتنا يشرفون على كل نشاط أدبي نقوم به، خارج نطاق ساعات الدوام الرسمية وفي أوقات العصر أو المغرب. وما إن اجتزنا امتحان الدخول إلى المدرسة الوسطى بنجاح، وكان ذلك في نهاية عام ١٩٤٠م، حتى سارعنا إلى تنظيم الجمعيات الأدبية، وتسابقنا في قراءة الكتب غير الدراسية، وحضرنا المحاضرات السياسية، والأدبية التي كانت تُنظَّم في منتديات الخريجين، ورجال الأعمال الحرة. وتميزت تلك الفترة بزيارة المكتبات العامة، التجارية وغيرها، وتسابقنا في قراءة الكتب، الأدبية وحتى السياسية منها. جرى كل ذلك بتشجيع من أساتذتنا وتحت وإشرافهم.

ترافقت بداية دراستنا الأولية مع بداية أربعينيات القرن الماضي، وكانت سنوات عاصفة داخل السودان، وعلى نطاق العالم. كانت عاصفة داخل السودان لأنها كانت بداية التحرك الوطني ضد الاستعمار البريطاني في السودان. وكانت عاصفة في العالم من حولنا لأنها شهدت احتدام الحرب العالمية الثانية ضد النازية الهتلرية. وكان السودان شديد التأثر بهذه الحرب لأسباب عدة

أهمها أن قوات مسلحة سودانية شاركت في هذه الحرب. حدث ذلك في البداية في إريتريا المجاورة للسودان حيث شنت قوات الحلفاء، وكانت القوات المسلحة السودانية من ضمنها، معارك ضارية ضد قوات إيطاليا المتحالفة مع قوات ألمانيا النازية. ثم، وبعد هزيمة القوات النازية الإيطالية في شرق أفريقيا انتقل ثقل الحرب في أفريقيا إلى منطقة شمال أفريقيا. ومرة أخرى شاركت قوات مسلحة سودانية في الحرب التي خاضها الحلفاء ضد القوات النازية الإيطالية والألمانية في الشمال الافريقي. هذه الأحداث، برغم أنها لم تؤثر على السودان تأثيراً مباشراً، إلا أنها أسهمت في نضج الوعي السياسي لدى السودانيين.

وتدفقت على السودان في تلك الفترة عشرات المطبوعات التي أُصدرت باللغة العربية حول تطورات الحرب. وكان من بين تلك المطبوعات مجلات مصوّرة زاهية الطباعة وملفتة للأنظار. وقد أسهمت تلك المطبوعات التي كانت ترد من مصر، وقبرص، ولبنان ولندن في زيادة نهمنا للاطلاع على ما يُنشَر حول الحرب.

وعندما وضعت الحرب أوزارها، كنا نضع أقدامنا الرخوة على عتبات التعليم الثانوي. وشهدت تلك الفترة تفتحاً في أذهاننا، وتطوراً في معارفنا، وإدراكاً جيدا لقضايا سياسية وأدبية. وقد أسهم في كل ذلك الجهد الكبير الذي بذله أساتذتنا لإشراكنا في الحياة العامة. وضاعف تعلّم اللغة الإنجليزية، وزيادة وعينا السياسي، وجهود أساتذتنا في التدريس والمحاضرات، من نهمنا للقراءة السريعة في الصحف والمجلات، والمتأنّية العميقة في الكتب. ولا نستطيع الحديث عن هذه الفترة من دون أن نذكر فضل أساتذتنا في اللغتين العربية والإنجليزية، وحرصهم على أن نحرز أفضل النتائج، ليس في الامتحانات فقط، وإنما في الحياة العامة

أيضاً. ولا بد من أن نذكر في هذا الصدد ناظر مدرستنا الابتدائية الأستاذ عمر سليمان، والأستاذ إسماعيل عمر، والاستاذ خوجلي عثمان، والأستاذ عبد الرحمن أحمد عيسى. وقد عاد الفضل لهؤلاء بصورة خاصة في إتقاننا للغة الإنجليزية، كتابة وقراءة ومحادثة. أما اللغة العربية، فقد أسهم في تدريسها حتى جوّدناها الأستاذ إسماعيل أبو القاسم وأساتذة حلقات التدريس في مسجد الأبيض كما أشرت سلفاً، ولم تقتصر دراستنا في أوقات فراغنا في المسجد على اللغة العربية وحسب، وإنما امتدت إلى علوم الفقه والتوحيد وقواعد اللغة العربية.

٢

كان أول لقاء لي، وجهاً لوجه، مع صاحبة الجلالة الصحافة، قصيراً، ومتجهماً، وعاصفاً. وكان ما أصابني من ذلك اللقاء نتيجة منطقية لسذاجتي وتطاولي معاً.

إنه شتاء العام ١٩٥٢م، وقد جاء ببرد قاس إلى القاهرة، لم أتمكن من تحمّله ومقاومته، وهربت منه عائداً إلى السودان. وكان ذلك أول شتاء يداهمني بعد طردي من بعثة فاروق وحرماني من جميع المزايا المالية التي تمتعت بها خلال ثلاث سنوات، فقد كنتُ طالباً بجامعة القاهرة، أتلقى دراستي في الاقتصاد والعلوم السياسية. وكنت قد تأهلت للالتحاق بإحدى كليات جامعة القاهرة بسبب تفوقي في امتحان نيل شهادة الدراسة الثانوية، الذي أهلني أيضاً لنيل ما كان يسمى آنذاك (بعثة الملك فاروق).

وكان من مزايا تلك البعثة أنها توفر للطالب الدراسة الجامعية المجانية، والمصاريف الشخصية الشهرية، إضافة إلى السكن المجاني الملائم. ومن دون تلك البعثة ما كان من الممكن لطالب في مثل

وضعــي المــالي أن يحلــم بالدراســة في جامعــة القاهــرة، دعــك مــن الحصــول عــلى المصاريــف الشــهرية الشــخصية المنتظمــة والســكن المجانــي. ولكــن وبكل أســف، فقــد حُرمت مــن التمتع ببعثــة فاروق بســبب نشــاطي الســياسي وســط الطلاب الســودانيين والمصريين على حــد ســواء. ففي ذات مســاء في العــام ١٩٥٢م، وكنت وقتها في الســنة الدراســية الثالثة بالجامعة، اســتدعاني الســيد البقــلي؛ المدير المصري المــشرف على بيــت الطــلاب الســودانيين بالقاهــرة، وكان بمثابة النزل الطلابــي الداخــلي، وبعــد أن أكــد لي انــه ليس هنــاك من الطــلاب مَن يــدري بلقائــي معــه ذاك، قــال لي أنــه ســيبحث معي مســألة خاصة غايــة في السرية. وبعــد أن أثنَى على ســلوكي، ومثابرتي على اســتذكار دروسي وحــرصي عــلى التحصيل العلمــي، قال لي فجأة: «ولكن شــكلك العــام، ما تلبــس وما تنتعــل، لا يعجبني». وســألته بدهشــة واضحة: «مــاذا لا يعجبك في شــكلي؟». قــال لي إنني أســتطيع أن أرتــدي أجمل مــا تنتجــه المصانــع من الملابــس، وإزجــاء أفضــل الأوقــات في الأندية والمتنزهــات. أجبتــه بعفوية شــديدة بأنني لا أملك المــال الذي يجعلني ألبــس مــا يريــد هــو لي، وأن أقــضي أوقــات فراغــي في ما يقــترح من أماكــن. وبعــد أن أطنب الســيد مدير بيت الســودان في مدحــي، قال لي إنــه يعتبرنــي مثل ابنــه، ومن ثــم فإنــه، كما قــال، على أتم اســتعداد ليقــدّم لي عونــاً مالياً يمكّننــي من أحيا وأســتمتع بأوقاتــي كما يفعل زملائــي عــن الطلبــة. ولدهشــتي الشــديدة أضــاف: «ولكــن بشرط. هــذا الــشرط هــو أن تتخــلى عــن النشــاط الســياسي الــذي تقــوم به في بيــت الســودان وخارجــه». وقــد أدركت بسرعــة أن الرجــل أراد أن يرشــوني بالمــال لأتخلى عــن نشــاطي الطلابي الســياسي. فنهضت من عــلى الكرسي الــذي كنت أجلــس عليه أمامــه وقلت له بلهجــة واضحة وصريحــة: «إنــك لــن تكــون مثــل أبــي بــدءاً، لأن أبــي لن يفســدني

بتقديم الرشوة لي». ثم طلبت منه أن يسحب عرضه على الفور، وأن يقدم أسفه على الظن الذي دفعه إلى تصوّر أن بإمكانه أن يرشوني. وهددته بأنه إن لم يفعل ذلك، فإني سأجمع الطلاب من نُزلاء بيت السودان وأخبرهم بسلوكه غير اللائق معي. وبسرعة، وفي غاية الاضطراب، قدّم السيد المدير اعتذاره، وطلب أن أعتبر عرضه كأن لم يكن. وحذّرني من أن أبوح بما دار بيننا للطلاب. ولكنني لم اكترث لطلبه بأن أجعل ما دار بيننا في طي الكتمان. وفور انصرافه طلبت من الزملاء ساكني بيت السودان الاجتماع، وأطلعتهم بالتفصيل على المناقشة التي دارت بيني وبين مدير بيت السودان، والعرض الذي قدمه لي. وكانت نتيجة إصراري على فضح مدير بيت السودان طردي من البعثة الدراسية، وإخراجي من بيت السودان. وتعذّر عليّ بالفعل مواصلة دراستي في الجامعة وذلك بسبب ضيق ذات اليد.

وبرغم إن الدراسة كانت مجانية، إلا أنه كان على الطالب شراء الكتب الدراسية، وتأجير الشقة التي يسكنها، بالإضافة إلى مصاريف الأكل والشرب والمواصلات. وخوفاً من التشرّد في شوارع القاهرة، والتعرض لأمراض خطيرة جراء البرد الشديد، قفلت راجعاً إلى السودان، ممنياً النفس بالعمل هناك خلال فترة الشتاء، وجمع المال الذي يعينني على العودة إلى القاهرة مرة أخرى لمواصلة دراستي التي لم يتبق من نهايتها سوى عام ونصف العام.

وفي الخرطوم، استقر رأيي على طرق باب العمل في إحدى الصحف السودانية. ولم يكن لدي في ذلك الوقت من المؤهلات التي تبرر ذلك التطاول سوى ولعي الشديد بقراءة الصحف السودانية والمصرية على حد سواء، وادعاء بإجادة الكتابة. وقد كنت آنذاك

أضع قدمي الرخو على عتبة عالم السياسة. وكان أحد أساتذتي الذين لقنوني مبادئ العمل السياسي يعمل مع بعض أصدقائه في تحرير صحيفة حزبية. وهيأ لي ذلك الأستاذ، ذات مرة، زيارة المطبعة التي كانت تتولى طباعة صحيفتهم. وكان ذلك المبنى، في ذات الوقت، مكتب تحرير تلك الصحيفة. ومنذ الوهلة التي وطئت فيها قدمي أرض المطبعة تملّكني حب عظيم للصحافة، ولا أستطيع أن أحدد الآن، على وجه الدقة، أسباب ذلك الحب، لقد كان مثل الحب الأسطوري الذي نقرأ عنه ونسمع به ونعلم أنه يقع من أول نظرة، ولكن حبي للصحافة كان حباً من جانب واحد فقط لأن صاحبة الجلالة لم تأبه آنذاك بالطالب الغر الصغير قليل التجارب ضحل المعرفة، ولسوء حظي أنني لم أكتشف هذه الحقيقة المرة إلا بعد تجربة عاصفة وقاسية في آن معاً.

ساقتني قدماي إلى مكاتب صحيفة (السودان الجديد)، وكان يرأس تحريرها آنذاك الأستاذ أحمد يوسف هاشم (أبو الصحف) شخصياً. وما كانت لي بالطبع معرفة شخصية بالأستاذ أحمد يوسف هاشم، ولكنني من فرط ولعي بصحيفته وما يكتب فيها خلتني من أعزّ أصدقائه، وبتشجيع من ابن أخته الطيب حسب الرسول، الذي كان طالباً صديقاً لي ويساعد في تحرير الصحيفة أثناء عطلة الصيف المدرسية، ترسّخ في ذهني اعتقاد جازم بأن الأستاذ أحمد يوسف هاشم سيساعدني على العمل في صحيفته بعد أن يعلم ظروفي الخاصة التي أتت بي من القاهرة.

ولم يطل انتظاري في واحدة من غرف الصحيفة وأُذِن لي بالدخول لمقابلة الأستاذ احمد يوسف هاشم. كان يجلس في مكتبه، عاكفاً على كتابة موضوع ما. وانتظرت ملياً حتى فرغ مما كان يكتب، ثم رفع رأسه، وحدجني بنظرة ثابتة من فوق

نظارتـه الطبيـة، ثـم خاطبنـي قائـلاً: «نعـم». ودخلـت في الموضوع عـلى الفور. أخبرتـه أنني طالـب جامعة القاهـرة، وأن ظروفـاً طارئة قـد أجبرتنـي على قطـع دراسـتي، وأننـي أرغـب في العمل محـرّراً في صحيفتـه. وكنـت، وأنا أتلـو قصتي، وأقـدم طلبي للعمـل معه أرقب بدقـة فائقـة ما يمكـن أن تفصـح عنه تعبـيرات وجهه كـردّ فعل على مـا سردتـه عليـه. وبـدا لي لأول وهلـة أنـه قـد تعاطـف معـي، وأنه سـيقبلني محـرراً في صحيفته. ولم يخـب ظني. وسـألني: «ولكن من يزكّيـك للعمـل معنـا في هـذه الصحيفـة؟»، وكـدت أطير مـن الفرح وأنـا أسـتمع إلى كلمـة (عمـل) بوقعهـا الموسـيقي الـذي هـزّ كياني. ودون تـردد، وبسرعـة فائقـة، نظرت حيـث كان يجلـس الأخ الطيب حسـب الرسـول في الغرفـة، وقلت لنفسـي: «هل يمكـن أن يكون هناك شـخص أفضل مـن الطيب حسـب الرسـول ليزكيني عند الأسـتاذ؟». وكان الطيـب في نظري مثالاً للشـاب الذكي المسـتقيم المتطلع إلى خدمة بـلاده. وقلت للأسـتاذ أحمد يوسـف هاشـم، وأنا أبتسـم، ويملأ قلبي شـكر الله الـذي هيّـأ لي كل تلك الظـروف الحسـنة المواتيـة، «الطيب هـذا يزكينـي». وفجأة، ولدهشـتي الشـديدة، أربدّ وجه الأسـتاذ أحمد يوسـف هاشـم من الغضـب، وتغيّرَت سـحنة وجهه، وقـال لي بصوت جهـوري: «اخـرجْ من هذا المكتـب!، نحـن لا نوظف في هـذه الجريدة أمثـال الطيب ولا مَـن يعرفـون الطيب».

وكان وقـع الصدمـة عـلى نفسي مدويـاً، فقـد جـاءت النتيجة على عكـس ما كنـت أنتظر وخلافاً لمـا أوحت بـه المقدمات. ووقـع نظري، وأنـا انسـحب من المكتـب، على الأخ الطيـب فرأيته وقـد تقلّص حجمه في مقعـده حتـى كاد لا يبـين، وقبـل أن أبتعد كثـيراً عن المكتـب، وأنا أُعمِل تفكيري في موقف الأسـتاذ أحمد يوسـف هاشـم إزائـي، وأحاول أن أجـد تفسـيراً لـه، لحـق بـي الأخ الطيـب وقـال لي وهـو ينفجـر

ضاحكاً: «على نفسها جَنَت براقش. ألا تعلم أن الأستاذ يضيق بي ذرعاً؟، إنه يحتملني على مضض لأنني قريب له، ويأمل في إصلاحي وغسل رأسي من الأفكار التي يصفها بأنها متطرفة، ولا يطيقها». وضح كل شيء أمام عينَيّ، ولعنت الطيب واليوم الذي جمعني به. ولكن برغم سخطي عليه، فإن كلماته بعثت الأمل في قلبي من جديد، الأمل الذي كان يراودني وكاد الأستاذ أحمد يوسف هاشم أن يقتله، وأقنعت نفسي عندئذ بأن طردي من دار (السودان الجديد) كان نتيجة لاتجاهاتي السياسية التي استنتجها الأستاذ أحمد يوسف هاشم من معرفته بالعلاقة التي ربطت بيني وبين الطيب، وليس لشكّ في مؤهلاتي أو صلاحياتي للعمل الصحافي بوجه عام. وقلت لنفسي: «إذا كان الأستاذ أحمد يوسف هاشم لا يرضى عن اتجاهاتي السياسية فلا بأس إذاً أن أتوخى في المحاولة التالية البحث عن صحيفة تستطيع أن تتلاءم معي سياسياً».

وكان ذلك القرار هو الفائدة الوحيدة التي عادت علي من المقابلة الجافة التي صدمتني في مكاتب صحيفة (السودان الجديد). وعاودتُ المحاولة من جديد، وبتصميم أشدّ، وذلك مع صحيفة حزب الأشقاء (جناح المرحوم محمد نور الدين). ومن حسن حظي أن الأخ الأستاذ المرحوم محمد الحسن ياسين كان أحد مموّلي تلك الصحيفة، ومن أقطاب الحزب الذي تنطق باسمه، وما إن فاتحته في رغبتي في العمل بصحيفتهم، بعد أن شرحت له الظروف الطارئة التي تحيط بي، وهي ظروف ما كانت تخفى عليه، حتى رحب بالفكرة، وضرب لي موعداً لاجتماع بالسيد المهندس المرحوم ميرغني حمزة. وكان السيد ميرغني حمزة من أقطاب ذلك الحزب أيضاً. ولا بد أن السيد محمد الحسن عبد الله ياسين قد ذكَرَني بالخير عند السيد ميرغني حمزة لأنني عندما

التقيت بـه في داره بأم درمـان، بصحبة الأخ محمد الحسـن ياسـين، أخبرنـي، دون أن يسـألني عـن أي شيء، بـأن الحزب قـد وافق على أن أعمـل محـرّراً بصحيفتـه، وأن عليّ أن أبـاشر عملي فوراً. ولم تسـعني الأرض مـن الفرحة. وبرغـم أن دافعي الأسـاس إلى العمل في الصحيفة كان الحصـول على بعـض النقود التـي تعينني على مواصلة دراسـتي الجامعيـة فقـد أنسـاني حلمي الـذي تحقق أن أسـأل عـن راتبي، أو شروط خدمتـي أو نـوع العمـل الـذي كان سـيوكل إليّ. وفي انفعـال ظاهـر، ودّعـت السـيد ميرغنـي حمـزة وخرجـت مـن داره لأسـتعد لتسـلّم عمـلي الجديـد في الصبـاح الباكر ليـوم جديد.

٣

كان مقر مكتب صحيفة (السوداني) هو الغريب الوحيد بين مجموعة مكاتب في عمارة السواحلي المزروعة في قلب السوق العربي بالخرطوم. وكان ضجيج ذلك السوق، والغبار الذي يُثار فيه، يملأ مكتب الصحيفة. وكان كل ما في المكتب متواضعاً وبسيطاً؛ مناضد قليلة وُضعت بغير نظام، وكراسيّ عتيقة، وغطّت الأوراق أسطح المكاتب دون ترتيب، ولفت انتباهي مذياع صغير غارق وسط كومة من الورق في أحد أركان المكتب، كما لاحظت أيضاً جهاز هاتف صغير على سطح إحدى المناضد، وتبادر إلى ذهني على الفور أن تلك المنضدة لا بد أن تكون مكتب رئيس تحرير الصحيفة.

استقبلني في المكتب، لدى وصولي إليه، الأخ الكريم الأستاذ زين العابدين أبو حاج. وقد قضت بساطة المكتب على قدر كبير من التوجّس والخوف وأنا ألج لأول مرة في حياتي مكتب صحيفة سودانية. وإضافة إلى ذلك فإن البشاشة، والحفاوة التي استقبلني

بهـا الأخ زيـن في مكتبـه، قد أذابـت كل الجليـد في مدى سـاعات قليلة مـن عمـر لقائنا، حتى أحسسـت وكأننـي أعرفه منذ عشرات السـنين.

هنـا تلقيـت الـدرس الأول في علـم الصحافـة. لـم يُضِـع الأخ زين العابديـن وقتـه ووقتـي، وبعد أن عـبّر لي عن سـعادته بانضمامي إلى أسرة تحريـر الصحيفـة، لقّننـي أساسـيات العمـل الصحـافي الأولية. وركـز في نصائحـه وتوجيهاتـه عـلى النواحـي السياسـية. وحذّرنـي مـن التعـرض في ما أكتـب إلى المسـائل الحزبيـة السـودانية. وذكر لي أن الجريـدة (السـوداني) هي لسـان حال الحـزب والناطقة باسـمه. ومـن ثـم لا يجـب أن يُكتـب فيها مـا يتناقض مـع اتجاهـات الحزب السياسـية. ثم لفت نظـري كذلـك إلى ضرورة عدم توريـط الصحيفة في قضايـا تقـود رئيس تحريرهـا إلى المحاكمة تحت طائلـة المادة ١٠٥ والمـادة ١٢٧ (أ) مـن قانـون عقوبات السـودان، وهما المادتـان اللتان تحرّمـان إثـارة الكراهية ضد الحكـم البريطاني آنذاك، وكنـا في العام ١٩٥٢م. وعلمـت مـن الأخ زيـن، ولأول مـرة، إننـي عُيّنـت محـرّراً في الصحيفـة لأحـلّ محـل المرحوم علي الشـيخ البشـير الـذي كان يقضي وقتهـا عقوبة السـجن جـراء نشـاطه المعـادي للاسـتعمار. وأخبرني الأخ زيـن أيضـاً أن مـا يسـتوجب الحـذر الشـديد ونحن نتنـاول أي موضـوع بالتعليـق، أن جريـدة (السـوداني) ليسـت ملـكاً للحـزب وإنمـا هـو يسـتأجرها من صاحبهـا ورئيـس تحريرها السـيد يحيى محمـد عبـد القادر.

وقـد قَبـل السـيد يحيـى أن يسـتخدم حزب الأشـقاء (جنـاح نور الديـن) صحيفتَـه لتكـون لسـان حاله بـشروط أهمها عـدم تعريض صحيفتـه للمصـادرة وسـحب رخصتهـا، وعدم الـزجّ به في السـجن بوصفـه رئيـس تحريرهـا المسـؤول أمـام السـلطات الحكوميـة. وأصدقكـم القول أن شـحنة تحذيـرات الأخ زين العابديـن كانت أكثر

وأكبر من طاقة رأسي الساذج، ولذلك فقد اتفقت معه، وحتى لا أجرّ على الحزب أو الصحيفة أية كارثة، أن أقصر نشاطي الصحافي على تحرير الأخبار العالمية، وكتابة التعليقات عليها. وما كان ذلك يتطلب مني أكثر من الاستماع إلى الأخبار التي تذاع من مختلف محطات الإذاعات العالمية، ثم إعادة صوغها، أو اختصارها إذا لزم الأمر، قبل أن تُرسَل إلى المطبعة. وكانت النصائح التي تَطوّع الأخ زين بتقديمها إليّ هي كل التدريب النظري والعملي الذي نلته قبل أن أبدأ عملي محرراً في الصحيفة. وفي الحقيقة، وقبل أن تطأ قدماي مكتب صحيفة (السوداني)، في شتاء العام ١٩٥٢، لم أكن أعرف كيف يُصاغ الخبر، ولا كيف يُكتب بالقلم الرصاص أو قلم الحبر، ولا كيف تتحول المواد التي تُكتب في قصاصات من الورق إلى الصحيفة التي يقرأها الناس كل صباح.

وفي بداية عملي بالصحيفة، أخذت أرقب بعين ثاقبة كيف يجري العمل في مكتبها، ومن أين تستقى الأخبار، وكيف تكتب التعليقات. وعرفت الفرق بين المقال والخبر وكيف تُعد صفحات الجريدة المختلفة. وساعدني على الاستفادة من كل تلك العمليات المعقدة أنها جميعاً كانت تجري في مكتب واحد، وهو الذي أشارك فيه الأخ زين، ويقوم بها شخص واحد أيضاً وهو الأخ زين. ووحدانية زين، وضغط العمل كانا سرّ سعادته بقدومي وانضمامي إلى (أسرة) تحريرها. وقد أسهمت وحدانيته أيضاً في أن تُعهد إلى أعباء ما كان من الممكن أن أحلم بالقيام بها لو كان للصحيفة محرّر آخر يساعد في عملية التحرير.

وذات يوم دعاني الأخ زين لنرى سير العمل في المطبعة التي تقوم بإعداد الصحيفة قبل أن ننصرف لتناول وجبة الغداء. وما كان للأخ زين أن يدري في ذلك اليوم، وبتلك الدعوة العفوية،

أنـه قـد حقـق لي حلمـاً راودنـي طـوال حياتـي، قبـل الالتقـاء بـه. كانـت مطبعـة المرحـوم عبـد الله ميرغنـي لا تبعـد كثيراً عـن مكاتب الجريـدة، وكنـت أكاد أطـير من الفـرح وأنـا أسرع الخطـى لبلوغها. وفجـأة وجدت نفسي وجهـاً لوجه مـع الماكينات، والعمـال، والحروف والـورق. وتركـت الأخ زيـن يتفقـد سـير العمـل، ووقفـت أنـا حَييـاً كالناسـك الـذي يدخـل المعبـد لأول مرة.

رأيـت العمـال في ثيـاب العمـل الملطّخـة بالحـبر وهـم يَنكبّـون عـلى العمـل. كانت أجسـادهم نحيلـة، وعروقهـم نافرة، وبـان التعب والإرهـاق عـلى وجوههـم. ولكنهم مع ذلـك كانـوا يتبادلـون النكات، ويضحكون، وسـادت وجوههـم ألفةٌ ومـودة. وكان المرحـوم عبد الله ميرغنـي، وكانـت تلـك أول مـرة أراه فيهـا، يجلس إلى مكتـب في أحد أركان الفرنـدة التـي أقيمـت فيها المطبعـة. ورغم أنني كنـت قد قرأت كثـيراً عـن العمال، واسـتغلال صاحب العمـل لهم، إلا أننـي لم أر تلك الصـورة في تجسـيد حـيّ إلا في ذلك اليـوم. أو هكذا خيّـل إلي. وأقنعت نفـسي بحـب أولئـك العمـال والعطـف عليهـم. ونمَـت بينـي وبينهم علاقـات حسـية في زمن وجيـز جداً.

ورغـم أنني اكتشـفت أن زياراتـي إلى المطبعة تعني عمـلاً إضافياً متمثـلاً في تصحيح التجـارب الأولية للمـواد قبل طباعتهـا، والإشراف عـلى إعـداد الصفحـات قبـل الطبـع، إلا إنني كنـت أنتهـز كل فرصة تسـنح لي لأزور المطبعـة. وبرغـم أن المطبعـة كانت بدائيـة وصغيرة، فقـد علّمتنـي الكثير. تعلمـتُ فيها كيـف تُجمع الحـروف الرصاصية المكدسـة في صناديـق منصوبة عـلى حوامـل حديدية، وكيـف تُوضّب الصفحـات، وكيـف تُصحّـح وكيـف تُطبـع. وحفظـت كل التعبيرات الخاصـة بهـذه العمليات وعرفت ما هـو الملقاط والمصف، والنحاسـة، والكـور، ونصـف الكـور والكليشـيه، وغيرها مـن التعبـيرات الفنية.

وضحّيت ذات يوم براحتي، وانتظرتُ حتى رأيت الصفحات وهي تُحمل إلى المطبعة لتديرها في رحاها وتحوّلها إلى جريدة. ومهما أوتيت من بلاغة فإنني عاجز لا ريب عن وصف سعادتي عندما رأيت أول موضوع كتبته وقد نشر في الجريدة وهو مذيّل باسمي.

ومضت أيام تلمذتي في جريدة السوداني لا يعكّر صفوها شيء. ومما زاد في سعادتي بعملي الجديد أن الأخ زين كان يصطحبني إلى المجتمعات المسائية التي تضمّ بعض الصحافيين. وتعرّفت إلى بعضهم ومنهم الأستاذين صالح عرابي، ورحمي محمد سليمان، وسمعت من بعضهم ثناءً متحفّظاً على أسلوبي في الكتابة.

وحتى الأستاذ يحيى محمد عبد القادر، صاحب ورئيس تحرير الصحيفة، والذي لم أره في حياتي، قد اتصل ذات يوم هاتفياً، وقال إن أسلوبي أعجبه، برغم أنه لا يتفق معي في الآراء التي أبديها. وحذّرني من طرْف خفي من الشطط اليساري. ولكن يبدو أن تعليقاتي على الأخبار العالمية قد أثارت بالفعل قلقاً واهتماماً في بعض الأوساط القريبة من الحزب، والتي كانت لا تطمئنّ إلى أصحاب الاتجاهات اليسارية من الشبان.

ومضت الأيام تباعاً وبسرعة، وانقضت المدة التي كنتُ قد قررت البقاء خلالها في السودان بعيداً عن الجامعة في القاهرة. وبرغم إنني حين ودعت العمل في صحيفة (السوداني) بعد ثلاثة أشهر قضيتها في مكتبها ومطبعتها، لم أنل سوى بضعة جنيهات لا تكفي لشراء قوت أيام قليلة في القاهرة، إلا أن التجربة التي اكتسبتها في عالم الصحافة لا تُقدّر بثمن. ويكفي أن أقول هنا اليوم إنها حدّدت مسار حياتي بعد خروجي من الجامعة وحتى اليوم.

٤

عندما عدتُ إلى القاهرة لأستأنف دراستي الجامعية، وبعد التجربة التي خضتها في مكتب صحيفة (السوداني). كان قلبي مفعماً بسرور كنت أُبْدِيِه ولا أُفصِح عن مصدره، وكان المصدر هو الخبرة العملية التي تلقَّيتها في مجال الصحافة والكتابة. ولم تكن تلك الخبرة ذات صلة مباشرة بدراستي الجامعية لعلمَي السياسة والاقتصاد، ولكنها كانت ذات فائدة عظمى في مجال نشاطنا السياسي العملي، الموجّه آنذاك ضد النظام الملكي في مصر. لقد كانت لتنظيمنا السري السياسي صحافته، ومنشوراته ومطابعه.

وما إن عَلم رفاقي في تنظيمنا السري السوداني بتجربتي المثيرة في الخرطوم، حتى رشّحوني للعمل في مطابع التنظيم المصري السرية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُتاح فيها لكادر من السودان أن يعمل في جهاز سياسي سري مصري حساس. ومن المفهوم أن العمل في تلك المطابع مهمة حساسة، وخطيرة في آن واحد. وفي العادة يتم اختيار العناصر المصرية التي تقوم بمثل

هـذه المهمـة عـلى أسـس المعرفـة بفـن الطباعـة، وصلابـة التكويـن الشـخصي، وقـوة الاحتمـال، إلى جانـب التمـرس في العمـل السـياسي السـري. وكانـت الصفة المهمـة التي يجـب توافرها في الكادر المرشـح للعمـل في مطابـع الحـزب السريـة، المقـدرة عـلى مراوغـة البوليـس السـياسي، وعـدم الانهيـار أمـام ضغوطهـم إذا أفلحـوا في اكتشـاف مواقـع المطابع الخاصة بالمنظمـة، وذلك حتى لا تُفـشى أسرار المنظمة التـي تتجمـع خيوطهـا عـادة في مطابعها.

ورحّبـتُ بالمهمـة الجديـدة التـي قادتنـي إليهـا تجربـة عمـلي في صحيفـة (السـوداني). وخـلال شـهر مـن الانغمـاس في عمـل جاد، مـع ثلاثة مـن الزملاء المصريـين، اسـتطاع التنظيم السـياسي المصري السري أن يغمـر شـوارع القاهـرة بمنشـورات أنيقـة مطبوعـة بالحـروف في مطبعـة صغـيرة. وأزعج التطـوّر الجديـد في مطبوعات تنظيمنـا السـياسي رجـال الأمـن. وعكسـت لهـم أناقـةُ المنشـورات الصـادرة مـن مطبعة صغيرة صـورةً غـير حقيقية لقوتنا السياسـية والتنظيميـة. وضاعفـوا مـن جهودهـم لاكتشـاف مخدعنـا السـري، وإلقـاء القبـض علينـا. وبالفعـل تـم لهم مـا أرادوا.

إن تجربتـي في السـجون المصريـة والسـودانية لا تقـلّ أهميـة عن تجاربـي الحياتيـة في مجـال العمـل الصحـافي. وبسـبب الارتبـاط الشـديد بـين التجربتـين، لأن العمـل الصحـافي يـورّط مـن يقومـون بـه في العمـل السـياسي، والعكـس صحيـح، فـلا بـأس من أن أشـير في هـذه المذكـرات الخاصـة بعمـلي الصحـافي إلى جانـب مـن تجاربي ذات الصلة في السـجون المصرية والسـودانية. وكنـت، منذ زمن مبكر في عمـلي الصحـافي، قـد نويـت كتابـة مذكـرات عـن السـنوات التـي قضيتهـا في السـجون والمعتقـلات في السـودان ومصر على حد سـواء. وقـد أعـددتُ بالفعـل سلسـلة مـن المقالات عـن المـدة التـي قضيتها

في السجون المصرية، وكانت مفعمة بالدروس، والعبر، السياسية والإنسانية.

كان ذلك في العام ١٩٥٨م، بداية عملي في صحيفة (الميدان) لسان حال الحزب الشيوعي السوداني. وكنت قد نويت تطوير تلك المقالات لتصلح للنشر في كتاب في المستقبل، وعندما تسمح الظروف المالية بذلك. ولكن ما إن شرعت في نشرها في الوسيط المتاح لي آنذاك، صحيفة (الميدان)، حتى صدرت تعليمات من أرقى مستوى بالحزب بإيقاف نشر تلك المذكرات. وبرغم أنني لم أتلقَّ تفسيراً لذلك التصرف، ولا علمتُ بصورة رسمية ممن صدر، وأنا لم أطالب في الأصل بتلك المعلومات، إلا أن جميع الناس، القريبين من الحزب وغيرهم، قد أدركوا أن ذلك الأمر قد صدر من أعلى مستوى في سلم قيادة الحزب.

وكان من بين التفسيرات التي سمعتها لقرار إيقاف نشر تلك المذكرات في صحيفة الحزب (الميدان)، أنها محاولة لكسب مواقع سياسية شخصية. وفي الحقيقة فإن تلك المذكرات لم تكن تدور حول شخصي الضعيف، ولكنها مجّدَت نضال زملائنا المصريين، من السجناء السياسيين، الذين تعرضوا، في تلك الفترة التي نشرت فيها المذكرات، لأبشع أنواع الاضطهاد السياسي الذي عرفته المنطقة العربية. ولكن، ومما لا شك فيه، أن ذلك العدد القليل من حلقات المذكرات التي نُشرت، ولم يتجاوز خمس حلقات، قد أحدث دوياً كبيراً وسط القراء، ونال استحساناً على نطاق واسع، ولم يكن كل ذلك بسبب العنوان الذي اخترته للحلقات، وحسب، وقد كان جذاباً، ولكن كان السبب أيضاً هو موضوع تلك الحلقات.

كان العنوان هو (يا ساكنين الواح) وهو نداء موجّه باللهجة المصرية العامية إلى السجناء السياسيين المصريين الذين نفَتْهم

السلطات المصرية آنذاك في واحات مصر الصحراوية الغربية القاحلة. وكان يجب أن يكون العنوان الصحيح، باللغة العربية الفصحى (يا ساكني الواحات). وكان الموضوع هو سرد لحكايات وقصص حول أولئك السجناء، تعلمتها وألفتها من زمالتي لهم بالسجن والتي أظهرت لي نقاءهم، ونزاهتهم، وشجاعتهم، وإنسانيتهم، ووعيهم السياسي والقومي، وتقدّمهم وتطوّرهم الفكري. ولأن تلك القصص والحكايات كانت واقعية، وغير خيالية، انتزعتها، وصورتها من واقع معيشتي معهم في السجن، وظروفه القاسية، غير الإنسانية، فقد كانت تنبض بالحياة، وتثير العطف عليهم، والاحترام الجم لهم. وبرغم أن الزمن قد طال منذ التقاطي لتلك القصص والصور، وتجاوز عمرها نصف قرن من الزمان، فإنها ما تزال حية، ونابضة، ومضيئة في ذهني حتى اليوم. وأرجو أن يمتدّ بي العمر، ويتيح لي القدرة على تسجيلها ونشرها.

وفي الحقيقة، فإن وجودي في السجن بصورة دائمة، ليلاً ونهاراً، ولمدة زادت عن أربع سنوات، مع تلك المجموعة من الشباب المصري، المحبين لبلدهم، والمضحّين بالغالي والنفيس من أجل رفعته وتطوره وسعادة شعبه، قد أثمرَ نتائج باهرة في مجال عملي المستقبلي في دنيا صاحبة الجلالة الصحافة. وكان من أهم ثمرات تلك الفترة العصيبة، التي طوّعناها لتصبح فترة مفيدة، تخصيص الجزء الأكبر من أوقاتنا للقراءة المتعمّقة، في شتى التخصصات، ودراسة اللغات، وممارسة الرياضة البدنية المتاحة حسب ظروف السجن والتي أسهمت في الحفاظ على صحتنا الجسدية والعقلية معاً .

كان من بين رفاقنا في سجنَي مصر والقناطر الخيرية، حيث قضينا مدة الحكم الصادر في حقّنا، مجموعة كبيرة من الأساتذة

المصريين، ليس في مجال السياسة والأدب وحسب، وإنما في شتى مجالات العلوم. وكان من بينهم أساتذة في الجامعات والمعاهد العليا المصرية. ولم يُضِع الرفاق المسؤولون عن إدارة شؤوننا داخل السجن وقتاً، ونظّموا لنا حلقات الدراسة اليومية، الصباحية والمسائية وفق احتياجاتنا وتطلّعاتنا. ولم تكن إدارة السجن تبخل علينا بما نطلب من كتب ومراجع ما دامت لا تمتّ بصلة إلى نشاطنا السياسي. وكان كل هم إدارة السجن الحيلولة بيننا والإسهام في النشاط السياسي خارج السجن، فما كان منا إلا أن نختار ما نريد من الكتب، والمجلات، والمواد الدراسية الأخرى، لتسارع إدارة السجن بالاستجابة إلى مطالبنا بعد فحص تلك المواد، والتحقّق من خلوّها من ما يساعد على اشتراكنا في العمل السياسي المعارض المباشر. ولم يكن المسجونون السياسيون غير مدركين لهذه الحقيقة. ولم يكونوا سذّجاً، أو يعانون من نقص في معرفة ما ينبغي عليهم أن يفعلوا أو لا يفعلوا، وهم أسرى أجهزة حكم مدرّبة، وواعية.

وكان من بين رفاقنا في فترة السجن التي قضيتها بمصر، الأساتذة شهدي عطية، خبير اللغة الانجليزية، وشريف حتاتة، أستاذ الأدب الفرنسي، وأحمد المصطفى، الخبير في علم الاقتصاد، هذا إضافة إلى قياديين سياسيين متمرّسين في علوم السياسة والقيادة، السياسية والعسكرية على حد سواء. ولا أذيع سراً إذا قلت إن فترة دراستي في السجن، وخلال أربع سنوات ونصف كانت أقيَم وأثرَى من كل فترات الدراسة النظامية العادية التي قضيتها طوال حياتي. ويكفي فقط أن أشير هنا إلى أنني تخرجت من السجن في مصر ملماً باللغة الفرنسية إضافة إلى اللغتين العربية والإنجليزية. وما زالت تلك اللغة هي اللغة الثالثة التي أستخدمها

في جميـع أعمـالي الصحافيـة، وأعمال الترجمـة المتخصصـة. كذلك لا أذيـع سراً إذا ذكـرت هنـا أننـي تخرّجت من سـجنَي مـصر والقناطر الخيرية مسـتمتعاً بصحـة عقلية وبدنيـة جيدة جداً، ومتأهّـلاً للعودة إلى عالـم الصحافـة المجنـون وأنا أكثـر نضجـاً وعنفواناً.

٥

كان مـن المنطقـي، بعـد الذي حصدَته يـداي من تجاربـي في عالم الصحافة والطباعة، وهو السـجن لسـنوات طويلـة، أن يصيبني نفور عظيـم منهـا، وأن أشـقّ طريقـي في الحيـاة بعيـداً عنهـا، لكـن ذلك لـم يحـدث، فإنـي قـد انتهـزت كل فرصـة أتيحـت لي داخل السـجن لأسـتزيد مـن المعرفـة، وأعدّ نفسـي للعمل في مجـال الكتابـة. وعندما عـدت إلى الوطـن في الخرطـوم، زاد حبـي للصحافـة وتعلقـي بها، لما علمـت أنهـا تولّـت الدفـاع عنـي طـوال فـترة غيبتـي داخل السـجن المـصري. وغمرنـي إحسـاس قـوي بأن الـذي بينـي والصحافـة قدَر مكتـوب، وعُـرَى لا انفصـام لها.

عندمـا التحقـت بالجامعـة المصريـة في القاهـرة لدراسـة علـم الاقتصـاد السـياسي والعلوم السياسـية، في بداية العـام ١٩٤٩م، كان عـدد الطـلاب السـودانيين الذين تلقـوا العلـم في الجامعـات والمعاهد العلميـة المصرية، لا يتعـدى الألف طالب. أما عدد الطلاب السـودانيين الـذي اعتُقلـوا وسُـجنوا بسـبب نشـاطهم السـياسي المعـادي لنظـم

الحكم في مصر السودان، فإنه لم يتعدّ عدد أصابع اليد الواحدة. وكان من بين أولئك الطلاب الأستاذ عبد القيوم أحمد سعد، عميد السجناء السياسيين السودانيين في مصر، والذي كان يقضي سجناً بالأشغال الشاقة في سجن ليمان طرة المشهور، والخاص باحتجاز عتاة المجرمين، والمرحوم صلاح بشرى.

وكنا نُسيّر المظاهرات، ونوزّع المنشورات التي طالبت بالإفراج عن السجناء السياسيين السودانيين وتحسين معاملتهم في السجن. وما كان يخطر ببالي آنذاك، أنني سألقى المصير ذاته الذي عانى منه عبد القيوم أحمد سعد وصلاح بشرى. ولكن ولحسن حظنا أننا اعتُقلنا وسُجنّا في زمن الثورة المصرية بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. وقد شهدَت تلك الفترة انفراجاً سياسياً، وقدراً من الحريات السياسية أفاد منه أنصار التيارات السياسية اليسارية، وكان من بينهم الشيوعيون.

وبالفعل، وعندما قررت سلطات الأمن المصرية ترحيل السجناء السياسيين بعيداً عن السجون المصرية في القاهرة والقناطر الخيرية، وذلك للحدّ من اتصالاتهم برفاقهم خارج السجن، ومشاركتهم في نشاطهم، كنت من بين نحو ١٢٥ سجيناً سياسياً سودانياً كان من المفروض أن يُرحّلوا إلى سجن الواحات النائي، والمعزول، والواقع في قلب صحراء مصر الغربية.

وكان معروفاً أن السجناء السياسيين المصريين الذين قُرّر ترحيلهم سيصبحون، ونحن معهم، تحت رحمة قوات الأمن بصورة كاملة، وبعيدين عن أية رقابة قانونية يحتاجون إليها. ولكن الرئيس جمال عبد الناصر، بحنكته السياسية، وتعاطفه مع أهل السودان، قرر ألا يُرحّل السجناء السياسيون السودانيون إلى الواحات. ولم يكتف بذلك، بل أمر بالإفراج عنهم فوراً وترحيلهم

إلى السودان، مضيفاً تعليقه الشهير الذي جاء فيه: «خَلوا الإخوة السودانيين يرجعوا بلدهم لأنهم سيفيدوننا هناك». وبالفعل تم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين السودانيين الذين كانوا نزلاء سجون مصر في ذلك الوقت، وكان ذلك في منتصف العام ١٩٥٦م.

ولما كنت من أقدم سجناء السودان السياسيين في مصر في ذلك الوقت، ولم يتفوق عليّ في تلك المرتبة غير الأستاذ عبد القيوم أحمد سعد، وكان قد تم الإفراج عنه لانقضاء فترة الحكم عليه، والمرحوم صلاح بشرى، الذي توفاه الله إلى رحمته داخل السجن، فقد كنتُ أول مَن أُعلِن الإفراج عنه قبل نصف عام من انقضاء فترة عقوبته، وكانت خمس سنوات. ولكن، وبينما كنت في انتظار ترحيلي من مصر إلى السودان، زارني مسؤول أمني مصري في قسم الشرطة الذي احتُجزت به بعد خروجي من السجن، في انتظار ترحيلي إلى السودان، وطلب مني التوقيع على تعهّدين: نصَّ أحدهما على الالتزام بعدم العودة إلى مصر مستقبلاً، ونصَّ الثاني على تعهّد بعدم الاشتغال بالعمل السياسي في مصر مرة أخرى على مدى حياتي. وعلى الفور أجبت المسؤول الأمني المصري بأني مستعد للتعهد بعدم الحضور إلى مصر مستقبلاً، وعدم ممارسة أي نشاط سياسي فيها. أما أن أتعهد بعدم العمل السياسي، فهذا أمر لا أقبله حتى ولو أدى الأمر إلى إلغاء الإفراج عني، وإرجاعي إلى السجن مرة أخرى. وبسرعة شديدة وافق المسؤول الأمني المصري على موقفي، ووقعت له على تعهد عدم العودة إلى مصر مرة أخرى وعدم ممارسة أي نشاط سياسي فيها.

كان من الممكن أن أوقّع على تعهّدٍ أُلزِم فيه نفسي بعدم العمل السياسي في مصر ثم يُسمح لي ـ كما سُمح للكثيرين غيري ـ بالجلوس للامتحان لنيل شهادتي الجامعية، إذ كنت قد واصلت

دراستي من داخل السجن حتى وصلت إلى السنة النهائية. وكان نيل الشهادة من كلية التجارة بجامعة القاهرة، يؤهلني للالتحاق بوظيفة في واحد من دواوين الحكومة تدرّ عليّ راتباً ما كان أحوجني إليه، ولكني، ومن دون التردد للحظة واحدة للتفكير في الأسباب، كنت زاهداً في نيل الشهادة الجامعية والعمل في دواوين الحكومة أو التقيد بأية وظيفة مهما كانت مغرية. لقد قررت، منذ زمن بعيد، أن أهب نفسي للعمل السياسي، وأن تكون الكتابة هي سبيلي إلى ذلك. وقامت ضغوط لا حدود لها كانت تهدف إلى إبعادي عن العمل في صحيفة الحزب الذي كنت أنتمي إليه. وكنت مقتنعاً أن صحيفة (الميدان)، الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني، هي المجال الذي كنت أستطيع أن أقدّم من خلاله أقصى ما أستطيع للقضية التي وهبتها نفسي. وقد تلاشت أمام ذلك الإصرار كل الصعاب التي أعرفها، والتي حدّثوني عنها إذا ما أنا امتهنت العمل الصحافي.

ودخلت مكاتب صحيفة (الميدان) جندياً مستعداً للبذل والتضحية ولا ينتظر جزاءً ولا شكوراً، ولكن، وما إن بدأت حياتي الصحافية الجديدة، حتى وجدت العمل في الميدان قطعة من جهنم. كان ذلك في النصف الثاني من العام ١٩٥٦، وقد حققت الصحافة السودانية حينذاك، تقدّماً لا بأس به في مجالات الطباعة والإخراج والتحرير، وزاد الإقبال عليها من قِبل القراء، وأصبحت مصدر رزق جيد نسبياً للعاملين في محيطها. ولكن، وبرغم ذلك، وجدت صحيفة (الميدان) عاجزة عن الاستفادة من تلك الظروف المواتية لأسباب خارجة عن إرادة الشبان العاملين فيها.

كان مستواهم الأكاديمي والثقافي عالياً، ولا يمكن مقارنته بما هو سائد في الصحف الأخرى، المستقلة منها أو الحزبية. وكانت خبراتهم

المكتسبة في مجال التحرير لا بأس بها. وبرغم ذلك، فقد كان توزيعها محدوداً، وموضوعاتها سياسية جافة، ونتيجة لذلك كله كان دخلها ضعيفاً. وكان سبب ذلك، ونتيجته أيضاً، تخلّف آلات طباعتها، الأمر الذي أثّر على إخراجها وشكلها، وزاد من أعباء العاملين في مكاتبها، سواء أكانوا في المطبعة أم في مكاتب التحرير. ولأن شكل الصحيفة كان متخلّفاً، إضافة إلى مواقفها السياسية، فقد هرب الإعلان من صفحاتها. والإعلان، كما لا يخفى علينا، هو المدرّ الأساسي للدخل.

كانت الجريدة تصدر مرتين في الأسبوع، يومي الخميس والاثنين، ولا يتجاوز حجمها ثماني صفحات، وبرغم ذلك كان إعدادها يستغرق أيام الأسبوع كلها. ويستمر العمل في اليوم الواحد ١٨ ساعة في بعض الأحيان. كنا ندخل مكتب التحرير في التاسعة صباحاً، وكنا نتناول أثناء اليوم إفطارنا وغداءنا ثم عشاءنا، ثم لا نبرحه إلا في الساعات الأولى من اليوم التالي. وكنا نتولى جمع الأخبار وتحريرها، وكتابة المقالات السياسية، والتعليقات، وتصحيح البروفات، وترتيب الصفحات، وأحياناً كنا نشرف على الطباعة. ولا يستطيع تخيّل جسامة مثل هذا العمل إلا من أتاحت له الظروف التعرف عن قرب على العمل الصحافي. وبرغم كل ذلك التعب والإجهاد وضآلة وبؤس النتائج التي نحققها بالمقارنة مع الصحف الأخرى ذات الإمكانات الكبيرة، كانت تسود مكاتبنا روح معنوية عالية، تبثّها فينا سماحة روح الأخ بابكر محمد علي رئيس التحرير. ولأن أعضاء الحزب، الذين يُبدون غيرة شديدة على صحيفتهم، كانوا يجهلون الظروف القاسية التي نعمل تحت وطأتها، فقد كنا نَقبَل انتقاداتهم وتهكّماتهم على أخطائنا بصدور رحبة أحياناً، وبشيء من الضيق في أحيان أخرى.

وكان راتب المحرّر بصحيفة (الميدان) عشرة جنيهات كاملة

يَصرف منها على أكله وشربه وملبسه ومواصلاته. والسعيد السعيد من استطاع أن يستغني عن الاقتراض من مدير الصحيفة على حساب هذا الراتب خلال أيام الشهر حتى يستطيع أن يَنعَم (إذا سمحت الظروف) بمنظر الجنيهات في آخر كل شهر. ولا أذكر أن أياً منا حظي بذلك إطلاقاً. كنا نقبض خمسة وعشرين قرشاً كل يوم نقضي بها حوائجنا الملحة، وما تبقى من الراتب يُصرَف في وقت لاحق، وبعد أيام تطول أو تقصر، على مرور أول كل شهر. وما كنا نقيم وزناً كبيراً لها. وكان يكفي فقط أن نلتهم من الأكل ما يعيننا فقط على أداء عملنا. وحتى السكن، ما كان يشكل أزمة حقيقية، إذ كانت مكاتب الجريدة تتسع لمن يعجزون عن دفع إيجارات المنازل. وأذكر أن أول أزمة حقيقية صادفتني حين بدأت عملي مع الصحيفة كانت حين بَليت ملابسي، وأصبحت لا تمكّنني من الخروج من المنزل لملاقاة الناس، أو أداء العمل الصحافي الذي يستلزم الاتصال والمخالطة. وكنا لا نفعل ذلك إلا في أضيق الحدود بسبب ضعف إمكاناتنا المادية. واعتصمتُ بالمنزل عدة أيام لا أبرحه بعد أن اعتذرت لإدارة الجريدة عن كسائي.

وفي اجتماع لأسرة تحرير الصحيفة، ضمّ عضواً رفيع المستوى في قيادة الحزب، مناقشاً قضية اعتصامي، وجّه إليّ اللوم لسببين: أولهما أنني فشلت في تكوين صداقات تساعدني على حل «مثل هذه المشكلة التافهة» وثانيهما أن تصرّفي كان يدلّ على استمرار تمسكي بالسلوك «البرجوازي الصغير». ومن فرط انفعالي من موقف زملائي ضربتُ بجميع قواعد النظام الحزبي عرض الحائط، وهددت بالاستقالة من عملي لدى صحيفة لا تستطيع أن توفّر لي ملابس للعمل وليس للتنزه. وأذكر أن تهديدي ذلك أثمر شراء ملابس جديدة لي دفعت الصحيفة ثمنها.

٦

كانـت صحيفـة (الميدان) «سـاحة قتـال حقيقيـة»، كمـا وصفها أحـد الأصدقـاء الذيـن كانـوا عـلى صلـة وثيقـة بهـا وخَبُر عـن كثب الظـروف التـي تعيشـها والمعارك التـي تخوضهـا. ولم تكـن الميدان سـاحة قتـال بسـبب ظروفهـا الماليـة العصيبـة، أو وسـائل طباعتها المتخلفـة وحسـب، كانـت الميـدان سـاحة قتـال لأنهـا حملـت عـب معارضـة النظـام السـياسي السـوداني بأسره برغـم تلـك الإمكانات المحـدودة، والظـروف القاسـية التي عاشـها محرّروها. وممـا زاد من صعوبـة مهمتهـا أنهـا كانت الوجـه العلنـي المشروع لحزب سـياسي محظـور، وبرغـم أنهـا كانـت مـن الناحيـة الرسـمية لسـان حـال (الجبهـة المعادية للاسـتعمار)، وهـي حزب مـشروع، إلا أن كل الناس، بمـا في ذلـك السـلطات الحكومية، كانـوا يعلمـون علم اليقـين أن لها صفـة مزدوجـة لـم تحـاول هـي إخفاءهـا، وذلـك لأن كل محرريهـا كانـوا أعضـاء في الحـزب الشـيوعي السـوداني. وكانت سـلطات الأمن في حكمـة المرحـوم السـيد عبـد اللـه خليـل تتربـص بهـا، وترصد ما تكتـب بدقـة شـديدة، لتُسـقطها في شـباك القوانـين المطّاطـة التـي

تحرم النشاط الشيوعي، وتمنع الحضّ على كراهية الحكومة. وكم من مرة سيق رئيس تحريرها إلى المحكمة، ثم إلى السجن متهماً مرة بالقذف، ومرة أخرى بإفشاء أسرار الدولة، ومرة ثالثة بالوقوع تحت طائلة المادة ١٠٥ سيئة الذكر الشهيرة والتي تحدّ من الحريات بشكل خاص.

في هذا المنعطف من سرد تاريخ ذكرياتي في مجال العمل الصحافي، أنتهز الفرصة للحديث عن بعض المشكلات القانونية التي اعترضت سَير مسيرتي تلك. في بداية العام ١٩٥٨م، كانت حكومة السيد عبد الله خليل هي التي تقود البلاد، وكانت ائتلافاً بين حزبي الأمة، وجناح الحزب الوطني الديمقراطي الذي قاده السيد محمد نور الدين والشيخ علي عبد الرحمن. ولم تكن علاقات تلك الحكومة حسنة مع حكومة الجارة مصر التي كان يرأسها في ذلك الحين الزعيم المصري الشاب جمال عبد الناصر، قائد ثورة الثالث والعشرين من يوليو. وفي حين كانت الحكومة السودانية ذات طابع تقليدي، وميّالة إلى صداقة للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، كانت حكومة عبد الناصر ذات الطابع الثوري الجديد في المنطقة العربية تخوض معارك عنيفة مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

وبرغم أن الحكومة التي تزعمها القائد العربي الثائر جمال عبد الناصر في مصر، لم تكن شيوعية أو حتى اشتراكية، فإن القوى الوطنية في العالم العربي، ومن بينها الأحزاب الشيوعية، ساندت الرئيس جمال عبد الناصر وحكومته. وعلى العكس من ذلك فإن علاقات حكومة السودان، التي كان من المفترض أن تكون جيدة، أو حتى عادية، مع الحكومة المصرية، وذلك بسبب الروابط الخاصة التاريخية الإسلامية والعربية بين الشعبين المصري والسوداني، لم

تكن فاترة وحسب، بل شهدت توتراً عرف في التاريخ المشترك بين البلدين بـ«الجفوة المفتعلة بين الحكومتين. المصرية والسودانية».

تقع منطقة حلايب في مثلث صغير على الحدود الشمالية الشرقية بين السودان ومصر. وما يُعرف في الجغرافيا بـ«مثلث حلايب»، هو منطقة تسكنها قبائل رعوية بجاوية سودانية، وبها مدينة واحدة هي التي منحت تلك المنطقة اسمها. وبرغم أن تلك المنطقة هي ضمن أراضي السودان المعترف بها دولياً، وسكانها من قبائل السودان، إلا أن مصر، التي لم تنكر تبعية تلك المنطقة للأراضي السودانية في يوم من الأيام، كانت لها بها مصالح اقتصادية محدودة ولكنها أفادت السكان كثيراً. وكانت الحكومات السودانية المتعاقبة تعلم تلك الحقيقة ولم تمثّل لها مشكلة في أي وقت من الأوقات. ولكن وفي العام ١٩٥٨م، وبسبب التوتر الذي نشأ بين حكومة السيد عبد الله خليل والحكومة المصرية في عهد عبد الناصر، أصرّت الحكومة السودانية على وقف النشاط الاقتصادي المصري في تلك المنطقة. وعندما رفضت السلطات المصرية الموقف السوداني، لجأت حكومة عبد الله خليل إلى تصعيد الخلاف بين البلدين، وهدّدت برفع الأمر إلى مجلس الأمن الدولي للفصل في النزاع الذي نشب بين مصر والسودان حول منطقة حلايب. وقد أثار تهديد حكومة عبد الله خليل استنكار كل الدول العربية تقريباً، وذلك لأن مصر والسودان عضوان في جامعة الدول العربية. وكان من المفترض، والمتعارف عليه تاريخياً، لجوء الدول العربية، أولاً وقبل كل شيء، إلى الجامعة العربية لحلّ أي نزاع ينشب بينها قبل اللجوء إلى هيئات أخرى، دولية أو حتى إقليمية.

وكانت مصر عبد الناصر في العام ١٩٥٨م رأس الرمح في منافحة التيارات العربية التحررية المعادية للاستعمار بوجهيه القديم

والحديث معاً. وفي الوقت ذاته كانت تشكل تهديداً لسياسات ما عُرف في ذلك الحين بالدول العربية المحافظة المتصالحة مع الدول الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وقد مثّل تصرف حكومة عبد الله خليل للحزب الشيوعي السوداني، ومعه الجبهة المعادية للاستعمار، فرصه نادرة لشنّ هجمات لا هوادة فيها على الحكومة المتهمة بالتصالح، على أقل تقدير، مع السياسات الاستعمارية في المنطقة العربية. ومن ثم كان لصحيفة (الميدان)، الناطقة باسم الجبهة المعادية للاستعمار رسمياً، والحزب الشيوعي السوداني ضمناً، القدح المعلى في شنّ هجمات ضارية على ضد حكومة السيد عبد الله خليل. ومن أشهر ما سُجّل من تلك الهجمات في هذا الصدد، المقال الذي ذاع صيته، ليس في السودان وحسب، وإنما في مصر أيضاً، حيث أعيد نشره. وكان عنوان ذلك المقال (هذه الحكومة لا تستحي).

وبشهادة محامي الدفاع الذي لجأت إليه (الميدان) للدفاع عنها أمام المحكمة حين غضب السيد عبد الله خليل غضبة مضرية، وصادر عدد الصحيفة الذي ظهر فيه، وأمر باعتقال رئيس التحرير وتقديمه للمحاكمة، أنه لم يجد ثغرة واحدة مما حواه ذلك المقال تُمكّنه من الدفاع عن الصحيفة أمام المحكمة، وبموجب القوانين السائدة في ذلك الحين، وبسبب ما أحدثه ذلك المقال من ضجيج، زار مكتب الصحيفة السيد الملحق الصحافي المصري بالسفارة المصرية، وأبدى استعداد مصر لدفع أي مبلغ بالغرامة يُحكم به على الصحيفة. ومن بين ما أذكره، بفخر واعتزاز في تاريخ صحيفة (الميدان)، أن هيئة تحريرها رفضت بالإجماع أية مساعدة مالية، من أية جهة كانت، لتحمل أعباء الغرامة التي تُفرض على الصحيفة. اتخذ ذلك القرار بالرغم من وضعها المالي

المتردي إلى أبعد الحدود. وكان من المعروف أن فشل الصحيفة في دفع الغرامة المالية المحكوم بها عليها يعني إنزال عقوبة السجن على رئيس التحرير. وقد لجأت الصحيفة إلى القراء للتبرع لدفع مبلغ ٢٥٠ جنيهاً كانت حكم الغرامة الذي صدر على الصحيفة بسبب ذلك المقال الملتهب. ولم يُخيّب القراء ظنها، وجُمع المال اللازم من التبرعات لدفع الغرامة، ونجا رئيس التحرير من السجن بسبب ذلك المقال.

مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه وبسبب الضجة التي أثارها موقف حكومة عبد الله خليل حول حلايب، أن الرئيس عبد الناصر وضع حداً للخلاف بين البلدين حين أعلن أن مصر لن تسعى للتغوّل على منطقة حلايب السودانية. وزاد على ذلك قوله: «أعطوا الإخوة السودانيين اية مساحة من الأراضي المصرية يرغبون في استغلالها». ولكن، وبصرف النظر عن كل ذلك، فإن موقف الحكومة السودانية من الأزمة التي أثارتها مع مصر بسبب حلايب ظلّ يُلقِي بظلاله على حكومة عبد الله خليل حتى أطاح بها الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق إبراهيم عبود في ١٧ من شهر نوفمبر من العام ١٩٥٨م. وكان القضاء على تلك الجفوة من بين الأسباب التي ذُكرت لدفع الجيش إلى الانقلاب على حكومة السيد عبد الله خليل. وكانت تبعات افتعال تلك الجفوة قد ألقيَت على السيد عبد الله خليل، رئيس الوزراء وحكومته المحافظة.

من بين النتائج المهمة، بالنسبة لي ولمستقبل عملي الصحافي، هي أن مقال حلايب قد أكّد بما يدع مجالاً للشك قدراتي على كتابة المقالات الصحافية الساخنة. ليس ذلك وحسب، وإنما على انتزاع العناوين الصارخة من بين سطورها. وبالفعل فإن مقال (هذه الحكومة لا تستحي) والذي نشرته صحيفة (الميدان)، لم

يُثر أزمة سياسية وقانونية وحسب، وإنما لفت أنظار مسؤولين في مقام الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، والرئيس السوداني عبد الله خليل، إلى التعرّف على كاتب سوداني صغير السن، قليل التجربة في ميدان العمل الصحافي. وسيرى القارئ أن مقال حلايب لم يكن سوى مقدمة لمقالات أخريات كثيرة كتبتها باللغتين العربية والإنجليزية ونُشرت وأحدثَت أزمات لم تَقِل في حجمها عن الأزمة التي خلقها مقال (هذه الحكومة لا تستحي). وقد لقّب أحد الزملاء إحدى تلك المقالات وقد نشرت باللغة الانجليزية بأنها كانت «قنبلة». وسيَرد حديث مفصّل عن هذه المقالات في ما يلي من سرد لسيرتي الصحافية.

٧

كانـت الصفـة النضالية الغالبـة لصحيفـة (الميـدان) تُقِيم بعض الحواجـز بـين محرّريهـا وبقيـة الصحافيـين في الصحف السـودانية الأخـرى، والذيـن كانـوا ينظـرون إلينـا بوصفنـا أعضـاء في الحـزب الشـيوعي، ومناضلـين في المكان الأول، ثـم تأتي بعد ذلـك، في نظرهم، صفتنـا المهنيـة. وكذلك كنـا في الحقيقة نعتـبر أنفسـنا مناضلين أولاً ثـم تأتي بعـد ذلك صفتنـا المهنيـة. وكانت قواعـد المهنيـة الصحافية تدفـع بنـا إلى الخلـف عندمـا تتعـارض مـع واجباتنـا الحزبيـة. ولا أذكـر أنني اسـتطعت طـوال الفترة التـي قضيتها محـرراً في صحيفة (الميـدان) أن أقيـم علاقـة حميمـة مـع بقيـة زملائـي الصحافيـين العاملـين في نفـس المجـال. وكانت لذلك أسـباب كثيرة، ولكـن يأتي في مقدمتهـا شـكّ وانعدام ثقـة متبادل بـين الجانبين. وما دمـت لا أملك حـق الحديـث نيابـة عـن الزمـلاء الذيـن عاصرتهـم في أسرة تحريـر (الميـدان) فإننـي أكتفـي بإدانـة نفـسي، وأقول إننـي لو عـدت اليوم محـرراً في مثـل صحيفـة (الميـدان) لمـا سـمحت لتلـك الحواجـز بأن تقـوم بينـي وبـين زملائـي الصحافيـين، ولبادرت مـن جانبـي باذلاً

أقصى ما أستطيع من جهد لأتغلب على كل العقبات وأزيل عوامل الشك والريبة وأمهّد السبيل لإقامة أفضل علاقات يمكن أن تنشأ بين زملاء مهنة واحدة.

وقد كنا في صحيفة (الميدان) في ذلك الوقت في أمسّ الحاجة إلى علاقة جيدة مع جميع الصحافيين السودانيين، وكان من الممكن خلق تلك العلاقات بالرغم من الخلافات السياسية والفكرية. كنا في حاجة إلى تلك الروابط والعلاقات الحسنة لنُرسِي قواعد ثابتة وسليمة لمهنة الصحافة في السودان، وكنا في حاجة إليها لنتعلم فنون الصحافة الدقيقة التي تهيئ للنجاح في هذا المجال والتي كانت تعمينا عنها الأهداف الكبيرة التي كنا نسعى لتحقيقها، ونضحّي في سبيلها بكل شيء.

إنني حين أستعيد تجربتي في صحيفة (الميدان) من ذاكرتي، وأوازن كشف حسابها، أدرك أنه قد فاتني الكثير مما كنت أستطيع أن أتعلمه. لقد تمرست على فن الكتابة بعملي في صحيفة (الميدان) واتسع أفقي السياسي. هذه حقيقة. ولكن كانت السمة الغالبة على كتاباتنا هي الهجوم، والنقد العنيفين. وليس العمل الصحافي، وهو انعكاس حقيقي لما يجري في الحياة، هجوماً ونقداً كله.

لقد كنا لا نرى الأشياء، ونحن نمسك بأقلامنا لنكتب في (الميدان)، إلا بمنظار الحزب المحدود. ولذلك ما كنا نود أن نرى إلا جزءاً ضئيلاً، ضئيلاً جداً، من الحقيقة، وهو ذلك الجزء الذي يتفق مع وجهات نظرنا الحزبية. وكانت كتاباتنا تتسم بالحدة، وتقطر مرارة، ونحن نشنّ الهجمات على خصومنا ونوجعهم بالكلمات الجارحة. وكانت أغلبية قراء الصحف من المحايدين يسمعون (دق القراف) فيخافوننا ولكنهم لا يحبوننا.

ولو كنا أدركنا في ذلك الوقت المبكر خصائص الشعب السوداني الذي كنا نشقى من أجله لما سمحنا لخصوماتنا السياسية بأن تتسم بتلك المرارة وذلك العنف. ولو كنا تلقينا بعض المبادئ الأساسية التي تحكم مهنة الصحافة لاحترمنا الحقائق مهما كانت لا تتفق مع وجهات نظرنا، ولاتسمت كتاباتنا بشيء من الموضوعية التي تكسبنا احترام القراء، وتساعد صحيفتنا على الرواج برغم العقبات الكأداء التي تعترض سبيلها.

ومن النقائص التي لازمتني طوال فترة عملي بصحيفة (الميدان) عدم تخصيص وقت كاف للقراءة بجميع أنواعها، الجادة والسريعة، وقراءة الكتب والمجلات والصحف الأجنبية والعربية عنصر هام في حياة الصحافي. ولكن العمل في صحيفة (الميدان) كان يستوعب كل وقتنا ويعتصرنا حتى لا يُبقي لنا جهداً ندخره لقراءة جادة. وحتى المطبوعات السياسية الحزبية، وهي قليلة، كنا نجد صعوبة شديدة في متابعتها واستيعاب ما يرد فيها.

وبمرور الأيام والشهور، أخذت أجترّ معلوماتي القديمة، واعتمدت في كتاباتي على ما أستوعبه من قراءة الصحف والمجلات ولم يكن في ذلك زادٌ يمكن الاعتماد عليه لا بالنسبة للصحفي ولا لغيره. وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن أصاب عقلي مرض التحجّر الذي عانيت منه فترة طويلة.

وبرغم أن صحيفة (الميدان) كانت لسان حال جماعة قوامها طليعة مثقفة، وبرغم أن محرريها كانوا يتمتعون بمستوى أكاديمي مرموق، إلا أنها كانت لا تمتلك مكتبة أو مراجع أو أرشيفاً. وبرغم كل هذه الظروف العصيبة، فقد ظللنا نجاهد في (الميدان) حتى عطّلها الحكم العسكري برئاسة الفريق إبراهيم عبود. وقد كنا نحن، أسرة تحرير صحيفة (الميدان)، أكثر سعادة

مــن الحكم العســكري بتعطيل صــدور الصحيفة لســببين أولهما: أن القيـود التــي وُضعــت لتحكم صدور الصحــف قد حوّلتهــا إلى نشرات لا طعــم لهــا ولا لــون. وثانيهمــا أن ظروفنــا المادية والصحيــة كانت تســتوجب منحنــا عطلــة لــم ننعــم بها منــذ زمــن طويل.

٨

يقـول المثل الشـهير: (قليـل الحظ يلقَـى العظم في الكرشـة)، وهو يَصـدُق في حالتـي تمامـاً، وفي مـا يتعلق بعلاقتـي بالعمـل الصحافي. وكمـا انتهـت تجربتـي التـي خضتهـا في جريـدة (السـوداني) بـأن سـاقتني إلى قضـاء خمس سـنوات في السـجون المصرية، فـإن تجربة عملي في صحيفة (الميدان) أوشـكت أن تسـوقني إلى سـنوات أقضيها في سـجن كوبر الشـهير أو مـا هو ألعـن منه.

وكأنمـا أدرك رجـال أمـن حكومـة عبـود العسـكرية أن تعطيـل صحيفـة (الميـدان) لـم يكـن عقابـاً كافيـاً لنـا، بـل أنـه أعتقنـا من أعمال شـاقة حقيقية، سـعوا إلى تلفيـق قضية جنائيـة خطيرة ضدنا، نحـن محـرّري الصحيفة، سـتكون عقوبتهـا إذا ما ألصقـت بنا نحو سـبع سـنوات سـجناً. ففـي فجر اليـوم الذي صـدر فيه أمـر تعطيل الصحيفـة، داهمت قـوات الأمـن مكاتبهـا، وقلبت كل ورقـة، وفتحت كل درج ودولاب بحثـاً عـن أيـة وثيقـة توفـر دليلاً على العلاقـة بينها والحزب الشـيوعي السـوداني محظور النشـاط. وباءت جهود الجنود

والضبـاط بالفشـل المريـع. وكنـا، نحـن المحرريـن نرقبهـم، وهـم يجـدّون في التنقيـب في ملفاتنا، بحثاً عـن ضالتهم المنشـودة. وتبادلنا ابتسـامات سـاخرة لأننا كنا شـديدي الحـرص على ألا تدخـل مكاتبنا أيـة وثيقـة تتعلق بنشـاط الحـزب الشـيوعي. وكان ذلـك حفاظاً على وضـع الصحيفـة القانونـي، بوصفهـا ناطقة باسـم الجبهـة المعادية للاسـتعمار وكانـت حزبـاً مشروعـاً. ولكـن كانـت قـوات الأمن أشـد حرصاً عـلى الإيقـاع بنـا، وتجريمنا.

وفجـأة أمسـك أحـد الضباط بنسـخة مـن كتـاب الميزانيـة للعام ١٩٥٨- ١٩٥٩م، وكانـت ترقـد بإهمـال عـلى سـطح أحـد المكاتـب. وكان سـؤاله: «مـن أيـن لكـم بهـذه؟»، وقبـل الإجابـة عـلى السـؤال الغريب غـير المتوقع قال الضابـط: «إن وجود هذا الكتـاب في مكاتبكم يشـكل جريمـة خطيرة توقـع مـن يرتكبها تحـت طائلة مادة إفشـاء أسرار الدولـة مـن قانـون عقوبـات السـودان». وأضـاف: «يتضمـن هـذا الكتاب فصـلاً سرياً عـن ميزانيـة الدفاع ولا يُسـمح لغـير نواب البرلمـان وأعضـاء الحكومـة بالاطـلاع عليه».

وصـدر الأمـر باعتقـال أسرة تحريـر (الميـدان). ولكننـي أفلَـتّ مـن الاعتقـال لأن رجـال الأمـن كانـوا يعرفوننـي بالاسـم فقـط ولا يسـتطيعون التعـرّف على شـكلي. وقـد رفضت تسـليم نفـسي طائعاً مختـاراً لسـلطات الأمـن. وفضّلـت الانتظـار حتـى أرى مـا سـيحلّ بزملائـي الذيـن اعتُقلـوا. وبعد أيـام قليلة، تمـت إجـراءات التحقيق مـع الزمـلاء، وأفـرج عنهـم بضمانـات ماليـة توطئـة لتقديمهـم إلى المحاكمـة بتهمـة اسـتلام الوثائـق الممنوعـة المسروقة. وسـجّل رجال الأمـن في أوراق التحقيـق أننـي هربـت مـن العدالـة واختفيـت.

الحقيقـة إننـي لـم أهـرب ولم اختـف، وإنما اسـتفدت مـن جهل رجـال الأمـن وضعـف جهازهم في ذلـك الوقـت، واحتفظـت بحريتي

وأنـا أؤمـن إيمانـاً لا يتطـرق إليـه الشـك بصحـة موقفـي لأننـي لم أرتكـب أيـة جريمة تسـتدعي الـزجّ بي في غياهب السـجن. سـافرت مـن الخرطـوم إلى الأبيـض، ومـن الأبيـض إلى الفاشر، لقضـاء بعض الوقـت مـع أفراد أسرتـي. فعلت كل ذلـك، وقمت بكل تلـك التحركات علنـاً وفي وضـح النهار.

وفي الفـاشر لـم أحـاول الاختفـاء عـن الأنظـار وفـق تعليمـات زملائـي، وبـاشرت المشـاركة في أعمـال ضد نظـام الحكم العسـكري بقيـادة الفريـق إبراهيـم عبـود، وذلك لأسـباب عديـدة كان أهمها أن الاختفـاء في الفـاشر، وكانـت مدينـة صغـيرة، كان أمـراً مسـتحيلاً. ومضـت الأيـام متباطئـة في مدينـة الفـاشر. وذات يـوم، وبينما كنت أتصفـح الجرائـد اليوميـة، لفـت نظـري خـبر بـارز، كتـب عنوانـه بخـط عريض على الصفحـة الأولى من صحيفـة (الرأي العـام)، وكان اسـمي يشـكّل بعض كلمـات عنـوان ذلك الخـبر. قال الخـبر: «تأجل النظـر في قضيـة (الميدان) بسـبب اختفاء بقـادي». وما كنـت بحاجة إلى قـراءة كل الخـبر فقـد أدركتُ عـلى الفور فحـواه وأخـذت أفكر في الخطـوات التـي كان ينبغي عـلي اتخاذها تفاديـاً للمضايقات والحرج الـذي يسـببه ذلك الخـبر لسـلطات الأمـن بالفاشر.

وفي تلـك الأثنـاء كان لفيـف مـن معـارفي وأصدقائـي في المدينـة الصغـيرة، ومـن بينهـم بعـض رجـال الأمـن، قد قـرأوا الخـبر، مثل مـا فعلـت أنـا، وأصيبـوا بقـدر غـير قليـل مـن الدهشـة لأنـه مـن المسـتحيل أن أكـون مختبئـاً في الفـاشر أو في نيّتـي أن أفعـل ذلك وأنا أعيـش بينهـم وأخالطهم كمـا يفعل كل النـاس. وكان عـليّ التصرف عـلى وجـه السرعـة لمعالجة ذلـك اللبـس الخطـير الـذي أوقعتني فيه سـلطات الأمـن بالخرطوم وصحيفـة (الرأي العـام). وبسرعة اتصلتُ بسـلطات الأمـن في المدينـة وأخبرتهـم بأنني لـم أختَفِ قـط، وأبديت

استعدادي لتسليم نفسي لهم وفق تعليمات رئاستهم. واتخذ رجال الأمن بالمدينة الخطوات اللازمة بعد أن اقتنعوا بصدق ما قلت لهم. وبالفعل فقد ردّت رئاسة الأمن بالخرطوم طالبة سرعة تسفيري إليهم. وتصرّفت سلطات الأمن بمدينة الفاشر معي بلطف شديد، وطلبت مني، بعد التوقيع على التزام بتسليم نفسي إلى سلطات أمن الخرطوم، السفر إلى هناك بأسرع فرصة مكنة. وكانت الخطوة الثانية التي اتخذتها بسرعة فائقة أيضاً هي إرسال برقية عاجلة إلى صحيفة (الرأي العام) في الخرطوم نفيت فيها خبر اختفائي من أعين رجال الأمن الذي نشرته. وتكرّمَت صحيفة (الرأي العام) بنشر برقيتي في مكان بارز بالصفحة الأولى. وقد ترك اهتمام صحيفة (الرأي العام) ببرقيتي أثراً عميقاً في نفسي، واحترمتُ حرصها على نشر الحقيقة حتى لو كانت في صالح شخص ضعيف تطارده الدولة.

ومن حسن حظنا أن القاضي الذي نظر القضية التي حاول رجال الأمن تلفيقها ضدنا أمر بشطبها فوراً، وإطلاق سراحنا. وقد أثبت القاضي، بالأسئلة التي وجهها إلى هيئة الاتهام أننا لم نسرق الكتاب الخاص بالميزانية من أي مكتب من مكاتب الدولة، وأنه لم يكن في نيّتنا إفشاء ما جاء فيه من أسرار، وأن ذلك الكتاب قد يكون واحداً من عشرات الكتب التي وُزّعت على النواب بالبرلمان، والتي لم يجمعها منهم أحد.

ولكن فرحتي بإفلاتي من شرك تلك التهمة الملفقة لم تتم وذلك لأنني خرجت من قاعة المحكمة لأجد من يخبروني بأن عليّ أن أمثُل أمام محكمة حزبية لأجيب على بعض الأسئلة المتعلقة بالبرقية التي نفيتُ فيها نبأ اختفائي وتكرمَت صحيفة (الرأي العام) بنشرها. ولا أستطيع أن أصف لكم اليوم، ومهما أوتيت من

براعة في الكتابة وفصاحة في النطق، مقدار الدهشة التي أصابتني، والحيرة التي وقعت فيها بسبب ما سمعت. ولولا حرصي الشديد على معرفة ما يمكن أن تسبّبه تلك البرقية من مشكلات تستوجب الأسئلة والأجوبة، لما أعرتُ الأمر أدنى قدر من الاهتمام ولأهملته تماماً.

كان إرسال برقيتي إلى صحيفة (الرأي العام)، حسب تصوّري، تصرّفاً سليماً، وموفقاً في آن واحد. وتبيّن لي في ما بعد، وبعد الاستماع إلى الاتهامات التي وَجّهها إليّ الحزب، قصر نظري، وعدم فهمي لأدبيات الحزب الشيوعي السوداني. فقد أخبرني المسؤولون الحزبيون في سياق التحقيق معي أن برقيتي إلى صحيفة (الرأي العام) قد حَملت في طيّاتها «تباهياً برجوازياً بالشجاعة، وإدانة للأعضاء الحزبيين الذين اختفوا عن أعين رجال الأمن بعد انقلاب عبود ليمارسوا عملهم السري من دون الوقوع في قبضة رجال الشرطة». وعبثاً حاولت أن أشرَح لهم الظروف التي حتّمت عليّ إرسال تلك البرقية، وقالوا لي إنه «كان عليك الاختفاء أولاً وفقاً لتعليمات الحزب، ومن ثم شرح موقفك». ولما قلت إن سبب موقفي هو أن الاتهام الذي وُجّه ضدنا كان واهياً بدليل شطب القاضي للقضية، أجابوا بأن ذلك لا يؤثّر على مبدأ الاختفاء للأعضاء المسؤولين عن أعين رجال الأمن.

وتمسّكتُ بموقفي، ورفضت الاعتذار أو الاعتراف بالخطأ. وانتهى الأمر عند ذلك الحد، ولم تُتّخذ ضدي أية عقوبات حزبية. ولكني كنت واثقاً أن موقفي قد سُجّل خصماً عليّ في سجلّ حياتي الحزبية.

٩

ولــم يَطُل مقامــي في مدينة الفــاشر، وكنت قد عــدت إليها مباشرة بعــد شــطب القضية التــي لفّقتها ســلطات الأمن ضدنــا. وبرغم أنني قــد أحببتهــا، وأقمــت علاقــات طيبــة مــع نخبــة مــن ســكانها، فقد وَجهَــت إليّ ســلطات الأمــن تهديداً في ثــوب نصيحة بــأن أغادرها. وما كان عــليّ إلا أن أرضــخ لذلــك التهديد، خصوصــاً أنه جــاء مغلّفاً بأمن وســلامة زوجتــي. ولا أرى مجــالاً هنا لشرح ملابســات ذلــك التهديد، لأنهــا لا تــشرّف رجــال الأمــن، ولا تشرّفني لأننــا في النهايــة ننتمي إلى بلــد واحــد. وقد صــدَق الشــاعر حين قــال: «لعمــري ما ضاقــت بلاد بأهلهــا / ولكــن أخلاق الرجــال تضيق».

وفي الخرطــوم بحثــتُ عــن العمــل في كل مــكان إلا الصحــف التي بــارَت تجارتهــا وعانــت مــن الكســاد بســبب التضييق الــذي فرضته الحكومــة العســكرية عــلى حرياتهــا. ولمــا خابــت محاولاتــي للعثور عــلى عمل مناســب أقتــات منه، عكفــت على القــراءة والكتابــة. وكتبت قصــة قصــيرة اســتدنتُ تكاليــف طباعتهــا من أحــد الأصدقــاء، أملاً

في أن تـدرّ عـليّ دَخـلاً أسـدّد منـه دينـي، وأسـتعين بما يتبقـى منه عـلى قضـاء حوائجـي. وبرغـم أن القصـة فشـلت في حسـاب الربـح والخسـارة إلا أنهـا حققـت لي نجاحـاً أدبيـاً مـا كنت أحلم بـه. وكان لذلـك النجـاح كل الفضـل في أن أشـق طريقـي مـرة أخـرى في عالـم الصحافـة. لقـد بعثَت كتابـة ونشر تلـك القصة الثقـة في نفسي، برغم قصرهـا ونواقصهـا الفنية، خصوصـاً بعد أن تناولـت بعض الصحف أخبارهـا، وحظيـت باهتمـام النقـاد الأدبيـين الذيـن كتبـوا عنهـا في الصفحـات الأدبية.

ولمـا كانـت صحيفـة (الـرأي العـام) قـد أبـدت اهتمامـاً بتلـك القصـة أكثـر مـن بقيـة الصحـف، فقـد شـعرت بروابـط عاطفيـة نحوهـا، وقـررتُ أن أكتـب لهـا بعـض المواضيـع. وكان أول ما بعثت بـه إليهـا مقال نقـدي يتضمـن عرضـاً لكتـاب «ملامح مـن المجتمع السـوداني» لمؤلفـه الأسـتاذ حسـن نجيلـة. وكنـت قـد قرأتـه أكثـر مـن مـرة وأعجبنـي موضوعه وأسـلوبه معـاً. ومـا إن نـشر المقال في صحيفـة (الـرأي العـام)، حتى أثـار بيني وبـين أحد أعضـاء الحزب الـذي انتميـت إليـه، وهـو الحـزب الشـيوعي، نقاشـاً ما زلـت أذكر تفاصيلـه حتـى اليـوم، وبرغم مـرور عـشرات السـنوات عليـه. قال لي ذلـك العضـو المحـترم: «لمـاذا قرّظت كتاب حسـن نجيلـة؟»، وكان جوابـي: «إننـي لم أكتـب تقريظـاً وإنمـا تقويمـاً وعرضـاً للكتاب». وبحـق فـإن الكتـاب، إلى جانـب مسـتواه الفنـي، مثّـل لي مـن حيث الموضـوع إضافـة وطنيـة قيمـة مجّـدَت حقبـة مهمـة مـن تاريخنا الوطنـي. وردّ ذلـك العضو على مـا قلت بأن كل ذلك لا يهـمّ لأن مؤلفه هـو حسـن نجيلـة، والحزب لا يسـمح لعضـو منتـمٍ إليـه بالثناء على كتـاب ألفه ذلـك الرجل. وسـألني العضـو: «ألا تعرف من هو حسـن نجيلـة؟»، وكان جوابـي الصـادق هـو: «إننـي لا أعرفه، ولـم أتشرف

بمقابلتـه في أي يـوم، وإن شـخصه لا يهمّنـي في كثـير أو قليل، وإنني تعاملـت مـع إنتاجـه الفكـري وهو موضـوع قائـم بذاتـه ومنفصل عنـه بمجـرد نـشره، ولم يعـد ملكاً لـه». وكمـا كانت الحـال في مرات عديـدة سـابقة، فإن نقاشـنا ذلك لم يسـفر عن أيّ اتفـاق، ومضى كل منـا في حال سـبيله متمسـكاً بوجهـات نظره.

ودارت الأيـام والشـهور وإذا بـي أتلقّـى في منتصف عـام ١٩٦١م عرضـاً للعمـل محـرّراً للشـؤون الخارجيـة بصحيفة (الـرأي العام). ولا أعلـم حتـى هـذه اللحظـة، وبعـد مـرر عـدد مـن السـنوات، مَن الـذي رشّـحني لتلـك الوظيفـة، وذلـك لأنني لم أكـن على صلـة بأي شـخص مـن العامـلين بها، ولـم أتقدّم بطلـب لشـغل أي وظيفة بها. ولا أكذبكـم القـول، إنني رأيت في ذلـك العرض فرصـةً لا تُعوّض، ولا ينبغـي أن تضيـع، ومـن الواجب عـلي انتهازها.

وكان لزامـاً عـليّ، بموجـب علاقاتـي بالحـزب الشـيوعي، وقبـل قبـول ذلك العرض ومناقشـته، أن استشـير المسـؤولين فيـه. وما كان يخالجنـي أدنـى شـك في أن الحـزب الشـيوعي كان سـيرحب بفكـرة انضمامـي إلى هيئة تحريـر صحيفة في مكانة وأهميـة صحيفة (الرأي العـام). ولكـن، وللمـرة الخمسـين، تكشّـف لي أن مـا أراه أبيضَ فهو ليـس كذلـك في نظر الحـزب الشـيوعي. وجابهتُ معارضـة عنيفة من الحـزب لعملي مـع صحيفة (الـرأي العـام). وكانت معارضتـه مبنية عـلى النقـاط التاليـة: إنني محـترف ثوري، ومحـرّر سـابق بصحيفة الحـزب (الميـدان) والتخـلي عـن الاحـتراف وقبـول أية وظيفـة، مهما كانـت، يُعتـبر تقهقـراً في موقفـي، وأن صحيفـة (الـرأي العـام) صحيفـة رجعية، وتؤيّـد الحكم العسـكري، ومجال الثوريـين للكتابة فيهـا محـدود إن لم يكـن معدومـاً، وإنهم يخافـون عليّ مـن الانزلاق والـتردّي في هاويـة الانتهازيـة، وأن الثـوري حين ينزلـق فليس هنالك

حدٌ معروف للقرارة التي سيهوي إليها.

وكان ردّي على هذه الاعتراضات هو أنني، وبرغم كوني محترفاً ثورياً، فإن مجال احترافي كان العمل الصحافي والثقافي، وأن قبولي العمل في صحيفة واسعة الانتشار مثل (الرأي العام)، ليس تقهقراً في موقفي بحال من الأحوال لأنني سأكتب وجهة نظري ولن أسمح لأحد بأن يُملي عليّ ما أكتب، إنّ على صاحب الصحيفة أن يَقبل أو يرفض ما أكتب. وقلت أيضاً إن الكتابة في مجال الأخبار الخارجية لا تحدها القيود المفروضة على الكتابة في مجال السياسة الداخلية. وقلت أيضاً إنني قد بلغت من النضج مستوىً لا بأس به وسيكون عاصماً لي من الانزلاق في هاوية الرجعية. وقلت لهم أيضاً إن قبولي تلك الوظيفة قد يساعد على إحداث بعض التغييرات في اتجاه ما يُكتب في الصحيفة. وسُقتُ حججاً كثيرة مدعّمة بمقتطفات من النظرية الماركسية ذاتها حول أهمية العمل العلني في الظروف الديكتاتورية. وحدّثتهم عن ضرورة وجود كوادر الحزب وسط الصحافيين والأدباء وحمَلة الأقلام حتى يتفاعلوا معهم ويؤثروا عليهم ويتأثروا بهم.

ولكن، وبكل أسف، فإن حججي تلك قد ضُرب بها عرض الحائط، وصَدر أمر صريح بعدم السماح لي بالعمل محرراً بصحيفة (الرأي العام). وأنا بدوري، ضربت عرض الحائط بأمرهم، وأبلغتُ المسؤولين في الصحيفة بأنني قبلتُ عرضهم وأبديت استعدادي للعمل معهم في أي وقت يحددونه.

حُدّد لي ميعاد للاجتماع مع الأستاذ إسماعيل العتباني، صاحب الصحيفة، ورئيس تحريرها، وقابلته لأول مرة في حياتي في مكتبه في أواخر شهر يونيو من العام ١٩٦١م، وفي هدوئه المعتاد أخبرني بأنهم يقبلون بي محرّراً للشؤون الخارجية وأن عليّ أن أترجم من

اللغــة الإنجليزية إلى اللغــة العربية الأخبار والتقارير التــي تبثّها وكالة رويــترز للأنبــاء كل يــوم بواســطة التلغــراف الكاتــب. كمــا نصحني بالاســتماع إلى الأخبــار المذاعــة بالراديــو. وقــال لي الأســتاذ عتباني ما معنــاه إنهــم في أسرة التحرير يعرفون اتجاهاتي السياســية اليســارية ومــع ذلــك فإنهم لا يعترضــون على أن أضفــي طابعاً يســارياً ووطنياً عــلى صفحــة الأخبــار الخارجيــة. وأكّــد لي الأســتاذ عتبانــي أنهــم، حرصــاً عــلى اســتمرار عمــلي معهــم، لــن يســمحوا لي بالصــدام مــع قوانــين الحكم العســكري وذلك لأنهم لــن يســمحوا لي بتحرير الأخبار الداخليــة أو التعليق عليها. وذكرت للأســتاذ إســماعيل العتباني أن لي ميــولاً أدبيــة وطلبت منه الســماح لي بتحريــر صفحة أدبية أســبوعية فلــم يمانــع في ذلــك واعتــبره، كمــا علمــت في مــا بعــد، كســباً جديداً للصحيفــة. وقبــل أن نفــترق حــدد لي رئيــس التحرير الأول من شــهر يوليــو ١٩٦١م موعــداً لبدايــة عمــلي معهم وأنهــم ســيمنحونني راتباً شــهرياً مقــداره أربعون جنيهــاً، وأن ذلــك الراتب ســيزاد وفق الجهد الــذي أبذلــه في عملي.

وخرجــت مــن لقائــي رئيــس التحريــر وأنــا أكثــر إيمانــاً بصحّة موقفــي وثباتاً عــلى عدم المبــالاة بموقف الحــزب الشــيوعي إزاء عملي محــرراً بصحيفــة (الــرأي العــام). وأقنعــتُ نفــسي، قبل تــولي عملي، بــأن معارضــة الحــزب لعمــلي مــع (الــرأي العــام) ســتتلاشى أمــام نتائــج مقابلتــي مــع رئيــس التحرير.

وخطــرت لي فكــرة حســبت أنهــا ســتدعم موقفــي وهــي عــرض التــبرع بنصف راتبــي الشــهري للحزب لدعــم موقفه المــالي المتداعي. وبالفعــل طلبــتُ مقابلــة مســؤول في الحــزب، وعرضــتُ عليــه ما دار بينــي ورئيــس التحريــر بأمانــة ودقــة، وأضفــت إلى ذلك اســتعدادي للتــبرع بنصــف راتبــي الشــهري. ولكن ظل الحــزب عنــد موقفه، بل

وزاد إصراراً. ولم يُخفِ المسؤول الحزبي الكبير استخفافه باقتراح تبرّعي، وأعتبره رشوةً أقدّمها للتهرب من العمل الثوري.

وبدأت عملي بالصحيفة حسب الموعد الذي قطعته للأستاذ عتباني. وما تأكد للحزب ذلك حتى أرسل إلي من أبلغني أن عضويتي في الحزب قد جمدت، وأن موقفي سيعرض على الدوائر الحزبية العليا المسؤولة. وبدوري أخبرت مسؤول الحزب أنهم يستطيعون اتخاذ ما يشاءون من القرارات ولكنني لن أجمد عقلي بحال من الأحوال وسأكون أمناً مع نفسي واتجاهاتي الفكرية التي لن أتخلى عنها، وهي الاتجاهات التي كونتها بالاقتناع الذاتي وعبر سنوات طويلة، ودون قهر أو إجبار.

وأذكر أن الأستاذ علي حامد، أحد أركان الصحيفة، ومحرر الباب اليومي الشهير «في الصميم» قد دخل مكتبي ذات صباح وسألني: «أصحيح أن الحزب الشيوعي جمد عضويتك بعد التحاقك بالعمل معنا في هذه الصحيفة؟»، وعندما أجبته بالإيجاب، ضحك وقال: «مغفلون!. كان عليهم أن يكافئوك بسبب نجاحك في الحصول على عمل معنا [لتغرس نفسك وسطنا]، عوضاً عن معاقبتك».

١٠

منذ الأيام الأولى لالتحاقي بالعمل في صحيفة (الرأي العام) أحسست بالفارق الكبير بينها والصحيفة التي عرفتها وكانت صحيفة (الميدان). وكان الانضباط الشديد هو أبرز ما لفت نظري في مكاتب الصحيفة. فكل شيء كان يجري وفق خطة محكمة يقف وراءها رجل وهب نفسه تماماً لصحيفته، وهو السيد إسماعيل العتباني. ومن المكتب الصغير الذي وضعوني فيه، أتيحت لي الفرصة لأرقب، وأمتص، وأدرس، النظام المطبق للعمل في تلك الصحيفة. وكما حدثتكم من قبل فإن عملي بدأ في صحيفة (الرأي العام) بتحرير الأخبار الخارجية، والتعليق عليها. وإضافةً إلى خبرتي السابقة في هذا المجال، فإن الإمكانات التي وفّرتها لي الجريدة جعلت مهمتي سهلة للغاية، وأتاحت لي الفرصة للحصول على مزيد من المعارف والتخصص. فقد وجدت في مكتبي، إلى جانب المذياع، جهاز التلغراف الكاتب (التيليبرينتر) الذي يستلم في اليوم الواحد، وبرقياً، عشرات الأخبار السياسية، والاقتصادية، والرياضية، والاجتماعية المرسلة من وكالة رويترز العالمية باللغة

الإنجليزيـة. ومـا كان عـليّ غـير أن أترجمهـا إلى اللغــة العربيــة، بعد أن أكتــب لهــا العناويــن المناســبة، وأرتّبهــا وفــق أهميتها، ثــم أبعثها إلى مكتــب إخــراج الصحيفــة، الــذي يصنفهــا بــدوره ويصمّمهــا ثم يرســلها في صفحــات إلى المطبعــة.

وكنــت أعمــد إلى اختيــار أهــم الأحــداث العالميــة وأجعــل منهــا مواضيــع لتعليقاتــي اليوميــة، والتــي كنــت أحــرص عــلى أن تكــون موضوعيــة، وموجــزة، وهادفــة، وملفتــة للأنظــار. في البدايــة كانــت عمليــة الترجمــة واختيــار الأخبــار للنــشر وكتابــة التعليــق عليهــا تســتغرق يومــي كلــه. وبعد شــهر واحد فقــط تقريباً، تقلّــص الوقت الــذي يســتغرقه تحرير صفحة الأخبــار الخارجية والتعليــق عليها إلى ســاعتين فقــط من وقت عمــلي. وقد ســاعدني عــلى ذلك إلمــامٌ لا بأس بــه باللغتــين العربيــة والإنجليزيــة، وتمــرّسٌ جيــد عــلى فــن الكتابة الصحافيــة. ويرجــع الفضــل في مــا وصلــت إليه مــن نتائج حســنة، وسريعــة، إلى النقــد والتوجيــه البانــي الــذي كنــت ألقــاه مــن رئيس التحريــر شــخصياً. وباختصــار، فــإن صحيفــة (الرأي العــام) كانت الفصــل الــدراسي الأول الــذي تلقيت فيــه علم الصحافــة. وقد صممت منــذ البدايــة ألا أدع تلــك الفرصة تفوتنــي، وأن أبذل قصــارى جهدي لأتعلــم فن الكتابــة الصحافية، وأسُــس العمل الصحافي. وكان ســبيلي إلى ذلــك أن أؤدي عمــلي بإخــلاص ووفاء شــديدين.

وبالفعــل، وبمرور الزمــن، تعلمت من رســائل التلغــراف الكاتب، ومــن وكالــة رويــترز للأنبــاء، كيــف يُصــاغ الخــبر، وتعلمــت مــن الأســتاذ عتباني كيــف تُقــدَّس الحقيقة. وبالممارســة اليوميــة تعلمت كيــف أكتــب وأحلــل الأخبــار بطريقــة موضوعيــة بعيدة عــن الأهواء الشــخصية والعواطــف. وفي صحيفــة (الــرأي العــام) تعلمــت كيــف تُقــاس الكلمــة وتُــوزَن لتُوضَــع في مكانها المناســب، لتخــدم الحقيقة

دون أن تـؤذي النــاس إلا بالقـدر الـضروري جـداً. كانـت صحيفـة (الـرأي العــام)، حــين التحقـت بها، مـن أوســع الصحف السـودانية انتشــاراً، إن لــم تكـن أوسـعها عــلى الإطـلاق. وأدركـت لأول مـرة خطـورة الكلمــة المكتوبــة في مثـل هــذه الصحيفة.

كانــت صحيفة (الميـدان)، أيام عملــت بها، تشــطح، وتنطح، دون أن تعمـل حســاباً لإنســان، أو لقانــون، مــا دُمنــا ندافــع عــن قضية بعينهــا، ونؤمــن بعدالتهــا، وكنــا لا نحـسّ بخطـورة مـا نكتـب من نقـد عنيـف، وهجـوم لاذع إلا عندمــا نصطـدم عــلى نحوٍ مبـاشر مع الدولــة وقوانينهــا. أمــا في صحيفــة (الــرأي العــام) فقــد كان الأمــر مختلفــاً تمامــاً. وأدهشــتني أول الأمــر حساســية القــراء والدولــة، عــلى الســواء، إزاء كل حــرف يــرد في (الرأي العــام). ولا أذيــع سراً إذا قلــت إن ســبب دهشــتي كان اعتقــاداً ترســب في ذهني بــأن صحيفة (الــرأي العــام) تمثــل الاتجاهــات الرجعيــة، وإن موقف النــاس منها لا يختلـف عــن موقف الحــزب الشــيوعي منها، لأنــه هو الــذي يتبنى قضاياهــم، ويدافــع عنهــا ويبــذل في ســبيل ذلـك كل غــال ورخيص. وبالأدلــة الدامغــة، بالمكالمــات الهاتفيــة التي تــرد متواتــرة إلى مكاتب الصحيفــة كل صباح، تعلق مستحســنة أو مســتهجنة مــا نكتب، تأكد لي أن جمهـوراً غفــيراً في الســودان يعتــبر (الــرأي العــام) صحيفتــه، ويغــار عليهــا، ويحــرص على قــراءة ما تنـشر بدقة شــديدة. وكم من مــرةٍ نبهَنــا القــراء إلى هنّات وقعت فيهــا الصحيفة وفاتــت على جميع المحرريــن. وقــد دفعتنــي هــذه الحقيقــة التــي اكتشــفتها في مكاتب (الــرأي العام) إلى إعــادة النظر في الفكرة المســبقة التــي كونتها عنها، قبـل أن أعرفهــا عن قــرب، وأعمــل بها.

وهدانــي تفكــيري، ومراقبتي اليومية لمــا يجري في مكاتــب (الرأي العــام) إلى العنــاصر الأساســية التــي رسّـخت احترام هــذه الصحيفة

في قلوب الناس، وذلك برغم اختلافهم في كثير من الأحيان مع الاتجاهات التي تسلكها، والآراء التي تعبر عنها. وبرغم اعتقادي بأن القراء في السودان ليسوا بحاجة إلى من يحدثهم عن أسباب احترامهم لصحيفة (الرأي العام)، إلا أنني لا أرى بأساً من أن أسجل هنا للحقيقة والتاريخ، أن من تلك الأسباب أنها تؤمن إيماناً لا يتطرق إليه الشك بمبدأ قدسية الخبر أو الحقيقة، وحرية التعليق. وهذان مبدآن مهمّان من مبادئ العمل الصحافي. ويؤمن صاحب ورئيس تحرير الصحيفة، ويبذل قصارى جهده لزرع هذا الإيمان في قلب كل من يعمل بصحيفته؛ بأنه لا يجب أن تُستغل الصحيفة في الهجوم على الناس، وتجريحهم أو الإضرار بمصالحهم أو ملاحقتهم، كما كان يحلو له أن يقول.

وتعلمت من (الرأي العام) حسنة الابتعاد عن الهبوط إلى درَك المهاترات الشخصية، وسفاسف الأمور. وما أكثر المهاترات وسفاسف الأمور في عالم الصحافة السودانية. وأكذب إن قلت إنني استطعت هضم تعاليم (الرأي العام) تلك بين ليلة وضحاها. بل احتجت بالفعل إلى وقت طويل، ودخلت في مصادمات عنيفة قبل أن أستسيغ تلك التعاليم، وأعمل بها. ومن حسن حظي أن عملي في قسم الأخبار الخارجية قد أتاح لي فرصة نادرة للتشرب بتلك التعاليم وهضمها قبل أن تُسند إليّ مهام أساسية في تحرير الصحيفة. وبرغم اقتناعي بقسم كبير من تلك التعاليم التي كانت تتمسك بها صحيفة (الرأي العام)، فقد كنت أرى فيها قيوداً ثقيلة تحدّ من انطلاق المحررين والكتاب، وتضفي على الصحيفة طابعاً محافظاً، وتميل بها إلى الخنوع والخضوع لبعض النظم والقوانين التي كنت أتحرق شوقاً لتحطيمها والإلقاء بها في سلة المهملات.

ولـم يعجبنـي في صحيفـة (الـرأي العـام) حرصها الشـديد على البقـاء، وتفـادي التعطيـل، حتـى ولو أدى ذلـك إلى إخفـاء جانب من الحقيقـة بالسـكوت عنـه. ولـم تعجبني خشـية (الـرأي العـام) من الدخـول في المشـاكل، أو التعرض للوقـوف أمام المحاكـم. وكانت تنفر مـن ذلـك نفـور السـليم من الأجـرب. وكانـت لدى السـيد إسـماعيل العتبانـي، وهـو صاحـب الصحيفة والكلمـة الأخيرة في مـا تنشر أو لا تنـشر، مبرّراتـه التـي تدفعـه إلى كل ذلـك الحـرص الذي يُفـسَّر عند بعـض النـاس بالجبـن أو المحافظة على مـورد الدخل. ولكن الأسـتاذ عتبانـي فشـل في إقناعي بتلـك المـبررات. كان يرى، على سـبيل المثال، أن الحكـم العسـكري في السـودان، بقيـادة الفريـق إبراهيـم عبـود، يسـتطيع أن يقصـف برقبـة (الـرأي العـام) إن هـي خرجـت عـلى القيـود التـي كبلهـا بها، وهـو لا يريد أن يحـرم الناس مـن الخدمات التـي تقدمهـا لهـم حتـى في ظـل حكـم دكتاتـوري معـادٍ للحريات الصحافيـة. وكان الأسـتاذ عتبانـي يؤمـن بـأن الشـعب السـوداني يـدرك الأخطـاء التـي يرتكبها الحكـم العسـكري، وهـو لا يحتاج إلى أي تحريـض مـن (الرأي العـام) لينهض ضـده. ولكنه سـيفعل ذلك في الوقـت المناسـب. وكان لا يـرى أيضـاً بأسـاً مـن الإشـادة ببعـض منجـزات حكـم عبود.

وكان الأسـتاذ حسـن نجيلـة، كاتب مقـالات الصحيفـة الافتتاحية متخصصـاً في هـذا الجانـب. وكم من مرة كتب الأسـتاذ حسـن نجيلة مقـالاً افتتاحياً يشـيد فيـه بواحد من منجـزات الحكم العسـكري، ثم جـاء إلينـا ليقـول: «العَنُونـي يا أبنائـي فقد كتبـت اليوم مـا لا أؤمن بـه». وكنـا نضحـك ونقـول لـه: «نحن نعلـم موقفـك يا عم حسـن، ولكـن من أيـن للقـرّاء أن يعلموا؟».

وأود أن أسـجّل هنـا، للحقيقـة والتاريـخ، أن الأسـتاذ حسـن قـد

كتـب افتتاحيـات عـدة تشـيد ببعـض منجـزات الحكـم العسـكري، وكانـت تعـبر في الأسـاس عـن رأي الأسـتاذ رئيـس التحريـر وحده.

ومـن الأمـور التـي لا يجـب أن نغفل عـن ذكرهـا في هـذا الصدد تلـك التـي تُـرَدَّد خـارج مكاتـب (الـرأي العـام)، والتـي تزعـم أنها تأخـذ هـذا الاتجـاه أو ذاك منحنيـةً أمـام إغـراء مـالي. وأسـتطيع أن أكتـب هنـا، وأنـا مطمـئن إلى صحـة مـا أكتـب، أنني لـم أر قـط خـلال مدة عمـلي في تلـك الصحيفـة أنها اتخـذت موقفاً لتكسـب من ورائـه مـالاً حرامـاً كثـر أو قَـلّ. بـل إن صاحب (الـرأي العـام) كان ينفـر مـن الشـبهات والمزالق نفور السـليم مـن الأجـرب. وكان يتخذ أصرم المواقـف، وأصلبهـا، ضـد أي محـرر يثبـت لديـه بدليـل قاطع أنـه ارتـشى أو أصـاب مـالاً حرامـاً فـوق راتبـه مسـتغلاً وضعـه في الجريـدة أو عملـه بهـا. وكانـت (الـرأي العـام)، التـي عرفتها خلال ثـلاث سـنوات ونصـف، تعتمد عـلى مواردها مـن مبيعـات الصحيفة وخدماتهـا الإعلانيـة. وبموازنة عادلة بين حسـنات وسـيئات صحيفة (الـرأي العـام)، اقتنعت بأنني أسـتطيع، وفق اتجاهاتـي، ومعتقداتي السياسـية والأخلاقيـة الخاصـة، أن أقـدم للنـاس أشـياء نافعـة لهم بالكتابـة في صفحاتها.

واندفعـت أعمـل بإخـلاص واجتهـاد، وبـكل مـا أوتيت مـن قوة. وفي ذلـك الوقـت المبكـر، لم يدرك السـيد رئيـس التحريـر، ولا القراء، أن محـررا مـزوداً بفكـر يسـاري، وإن لـم يكـن متطرفاً، قـد اقتحم صحيفـة (الـرأي العـام) المسـالمة، والحالمـة، وربيبـة أسـتاذ أكثـر مسـالمة، وحلماً.

١١

كان عمــلي في صحيفــة (الرأي العــام)، منذ البداية وحتــى النهاية، سلســلة متصلــة الحلقات من التحديــات والأزمــات. كان التحدي الأول هــو أن أثبت لمــن عارضــوا انضمامــي إلى أسرة تحرير (الــرأي العام) أن بإمكانــي الحفــاظ عــلى الخــط الوطنــي في كل مــا أكتــب. وكان التحــدي الثانــي هــو أن أوفــق بــين اتجاهاتي السياســية التــي يراها البعــض متطرفــة ويســارية، وتقاليــد صحيفــة (الــرأي العــام) التي تميــل إلى المحافظة والحذر الشــديدين. وبســبب التضــارب بين هذين الاتجاهــين، نشــبت الأزمــات التــي لاحقتني حتــى أســقطتني، ولكنها لــم تقتلنــي. وقــد حــددتُ، منــذ اليــوم الأول لالتحاقــي بالعمــل في الصحيفــة، التمســك بالمبدأ الــذي اعتقدت أنه ســيحقق لي مــا التزمت بــه في كل مــا كتبــت في (الــرأي العام) حتى آخــر يوم بقيتــه مع أسرة تحريرها.

وكان ذلــك المبــدأ بســيطاً للغايــة، وهــو أن لا أكتــب أي موضوع أبــداً إلا إذا كان يعــبر عــن وجهــات نظــري، وتركت للصحيفــة حرية

أن تقبل وتنشر ما أكتب أو تلقي به في سلة المهملات. وبرغم نظرات الشك والحذر التي كان يرمقني بها الأستاذ إسماعيل العتباني، استطعت، بأمانتي ودقتي في نقل الأخبار، أن أقنعه بأن تعايشي معهم لم يكن مستحيلاً. ولاحظ رئيس التحرير، وغيره من الصحافيين والقراء على حد سواء، أنني أضفيت على صفحة الأخبار الخارجية طابعاً يسارياً، وذلك بالتركيز على اختيار الأخبار التي تُبرز فضائح الاستعمار (وخصوصاً فضائح الإنجليز والأميركيين والإسبانيين). كما ركزت كذلك على اختيار، ونشر الأخبار التي تُشيع الثقة في انتصار قضايا التحرير.

وكنت أستعين على كل ذلك بالخبرة الضئيلة التي اكتسبتها تدريجياً في انتزاع العناوين المثيرة من الحقائق الواردة في الخبر، أو الموضوع الذي اخترته للنشر. وبرغم أن الأستاذ رئيس التحرير لم يكن راضياً تماماً عن ذلك المسلك المكشوف لديه، فإنه ما استطاع أن يفعل شيئاً حيالي، لأني، وببساطة، لم أكن أزوّر أو أتلاعب بالأخبار، أو الحقائق، وإنما استخدم حيلاً صحافية في إبراز ما أريد، وقتل ما أرى من الضروري قتله من الأحداث.

وكل من لديه أبسط دراية بالعمل الصحافي يستطيع تصور الحيل التحريرية التي كنت ألجأ إليها لبلوغ غاياتي. وقد حاول سكرتير التحرير مرة تغيير عنوان اخترته لخبر يمجّد اتجاهاً وطنياً فأقمت الدنيا ولم أقعدها حتى أقنعت الجميع بأن من حقي وحدي وضع عناوين الأخبار والمواضيع التي أقوم بتحريرها أو التقاطها، إلا إذا كان العنوان غير صحيح، أو مجافياً للحقيقة.

اجتزْتُ تلك الأزمة وخرجت منها مدركاً حقيقتين مهمّتين: أولاهما، إن العاملين في الصحيفة ما كانوا على دراية تامة بدقائق فنون العمل الصحافي، وذلك لأن الصحف الكبرى لا تسمح أبداً

لمحـرر بكتابـة عنـوان خـبر يـورده، بـل إن هـذه المهمـة تـوكل إلى سـكرتير التحريـر، أو محـرّر آخر خاص تكـون كتابـة العناوين هي مهمتـه الخاصة، والسـبب في ذلـك هـو أن كتابة عناويـن الموضوعات أو الأخبـار فـن صحافي ثقـافي قائم بذاتـه، ولكن الصحف السـودانية، وحتـى في أيامنـا هـذه، لا تأخـذ تمامـاً بنظـم التحرير السـليمة التي تقسـم المحرريـن بوضعهم في مكاتب أو أقسـام متخصصـة ومتدرجة الأهميـة، تبـدأ بدوائـر أو أقسـام المخبريـن، وتنتهـي بنخبـة ممتازة مـن كبـار الصحافيـين المسـؤولين والمتمرسـين الذيـن لا تجـد مـادة سـبيلها إلى المطبعـة إذا وافقـوا على موضوعهـا، وصياغتهـا وعنوانها، وقـد وُضـع هـذا النظـام لحماية مسـتوى الصحيفـة، وخوفـاً من أن يـؤدي خطأ يرتكبه محرر ناشـئ عديم الخبرة إلى الإسـاءة إلى سـمعة الصحيفـة، وإذا كانـت الصحـف السـودانية لا تطبـق هـذا النظـام، فربمـا يعـود ذلـك لأسـباب تتعلـق بإمكاناتهـا الماليـة أكثـر من أي أمـر آخـر. والحقيقـة الثانية التـي خرجت بهـا من انتصـاري في تلك المعركـة الصغـيرة هـي أنني أسـتطيع فـرض رأيي في بعـض الأحيان عـلى زملائـي المحررين. وقـد أفدت من تلـك المعركـة، أو التجربة قدراً كبـيراً من الخـبرة والثقـة بالنفـس في آن واحد.

ورويـداً رويـداً، أخـذت شـخصيتي المسـتقلة تـبرز وسـط أسرة تحريـر صحيفـة (الـرأي العام). ومما سـاعد على ذلك أسـلوب متميز في الكتابـة، واتجاهاتي المسـتقلة في مجال السياسـة، التـي لم أبذل أي جهـد لإخفائهـا. وبدأ قـراء الصحيفـة، وبخاصةٍ الموظفـون في الدوائر الأجنبيـة (السـفارات) المسـؤولون عـن متابعـة مـا تكتـب الصحافة السـودانية، بـدأ كل هـؤلاء يحسـون بـأن شـخصاً غريبـاً قـد اندسّ وسـط أسرة تحريـر صحيفـة (الـرأي العـام). وأخذوا يرصـدون ما أكتب مـن تعليقات حول السياسـة الخارجيـة. وبذلـك الاهتمام بدأت

مشـاكلي في صحيفـة (الـرأي العام).

كانـت سـنوات ٦٢ و٦٣ وبدايـة العـام ١٩٦٤م متخمـة بالأحداث العالميـة المهمـة، خصوصـاً في أفريقيـا. وقـد أتيحـت لي الفرصـة، بفضـل العمل محـرراً للأخبـار الخارجيـة، أن أرصد أحداثـاً خطيرة، مثـل انفصال سـوريا عـن الجمهوريـة العربيـة المتحـدة، ومحاولات بريطانيـا الانضمام إلى السـوق الأوروبية المشـتركة، ومشـكلة الأتراك اليونانيـين في قـبرص، والمحاولـة الأميركيـة الفاشـلة لغـزو كوبـا، والحـرب الجزائريـة، والنـزاع الصيني الهنـدي على الحـدود، ومعارك النضـال من أجل الاسـتقلال في وسـط وشرق أفريقيا، ومشـكلة اليمن بعـد اندحـار أسرة حميـد الدين. وقـد جرَت، عـلى التعليقـات اليومية الموجـزة والأسـبوعية المطولـة حـول هـذه القضايا، مشـاكل لا حصر لها .

هبّـت تلـك المشـاكل نحوي مـن اتجاهـين، أحدهما داخـلي، انبعث مـن رئيـس التحريـر، وثانيهما خارجـي، من السـفارات التـي كانت سياسـات بلادهـا الاسـتعمارية تجد حماية مـن قِبَل حكومـة الرئيس عبـود العسـكرية. وكانـت المشـاكل التـي تثـار بسـبب مـا أكتب من داخـل الصحيفـة أخـف وطأةً من تلـك التي تهـبّ من خارجهـا. فقد كان السـيد رئيـس التحريـر يكتفـي برمـي تعليقاتي التـي لا تروق لـه في سـلة المهملات حتـى بعد جمعهـا وإعدادهـا للنـشر. وكان ذلك يحـدث عادة عندمـا يفشـل في إقناعي بتغـيرات يريد إدخالهـا عليها. وكـم مـن مرة كتبـت مقـالاً ثم لم أجـده عـلى صفحـات الصحيفة في اليـوم التـالي، وأجد مكانـه إعلانـاً، أو أية مـادة أخرى تحتـلّ مكانه. وعندمـا كنت أسـأل عن مصـير مقالي، يخبرنـي العامل المسـؤول بأن رئيـس التحريـر قـد أمـر بإعدامـه بعـد اطلاعـه عليـه. وقـد حـاول رئيـس التحريـر مـرة أو مرتـين لفـت نظـري إلى ضرورة عـدم إثارة

المشاكل في التعليقات الخارجية. ولما رأى عدم جدوى نصائحه، أخذ يكتفي بإصدار حكم الإعدام على كل مقال يَشتمّ منه رائحة مشكلة .

وكان سبب كل المشاكل التي أثارتها مقالاتي وتعليقاتي على الأخبار الخارجية تدَخّل السفارتين، البريطانية والأميركية، في ما يُكتَب في الصحف السودانية. وكان مما شجّع تلك الجهات على التدخّل في ما كنا نكتب تهاون حكومة الفريق عبود وتواطؤها مع تلك الجهات.

وأذكر، في واحدة من المرات، أن تعليقاً كتبته حول الغزو الأميركي الفاشل لكوبا قد أغضب الملحق الصحافي في السفارة الأميركية المستر ستس، فما كان منه إلا أن اتصل بوزارة الخارجية السودانية يشكو لها صحيفة (الرأي العام). واتصلت وزارة الخارجية السودانية بدورها بوزارتَي الإعلام والداخلية السودانيتين. وتلقت صحيفة (الرأي العام) بعد ذلك أول إنذار في تاريخها. وقد أزعج ذلك التطور الأستاذ رئيس التحرير، وأغضبه أشد الغضب. وأذكر أنه قد هدّد بوقف تعليقاتي على أخبار السياسة الخارجية، وقال: «الباب البجيب الريح أحسن نسدّه ونستريح».

وللحقيقة لا بدّ أن أذكر أن غضب الأستاذ عتباني من الحكومة الأميركية وسفارتها كان أشد من غضبه عليّ. وقد أدان ضعف الحكومة السودانية وتدخّل الحكومة الأميركية وسفارتها ولكنه كان مكتوف اليدين، ولم يجد أمامه سوى الحائط القصير (محرِّره) الذي أثار الأزمة. ولم تكن السفارات، التي لم ترض عن تعليقات (الرأي العام)، تكتفي بشكواها لدى الدوائر الرسمية، ولكنها كانت، وعلى الأخص السفارة الأميركية، تلجأ إلى أساليب الترغيب أحياناً، والإرهاب أحياناً أخرى.

وكان الملحقان الصحافيان البريطاني والأميركي يزوران مكاتب الصحيفة عدة مرات خلال أسبوع واحد بدعوى إجراء المناقشات وتوضيح بعض الحقائق المتعلقة بما نكتب حول موضوعات تتعلق بسياسات دولتيهما. وكان الأستاذ عتباني يرحب أول الأمر بتلك الزيارات، ويفتح صدره للمناقشات، ولكنه ما لبث أن ضاق بها بعد أن رأى بنفسه صلف الملحق الصحافي الأميركي ومحاولته التأثير على الصحيفة. وفي أدب جمّ، أخبر الأستاذ رئيس التحرير الملحقين الصحافيين البريطاني الأميركي أن يتصلا بي مباشرة ليناقشا معي كل ما يتعلق بالأخبار الخارجية. وانهالت عليّ الدعوات للحفلات الخاصة والعامة، وأصبح مكتبي الصغير قِبلةً للزيارات التي لا تنقطع. ولا أذكر أنني رفضت أية دعوة، أو ضقت بمناقشة. وكنت أحاول مقارعة الحجة بالحجة.

وفي إحدى المرات اضطر الملحق الصحافي الأميركي المستر ستس للاعتذار عندما ذكّرته بأن بلاده تزعم أنها تؤمن بحرية الرأي والصحافة، وكيف أن ذلك يتعارض مع مسلكه ومسلك سفارته التي تشكو الصحف السودانية للحكومة. وقد اعترف لي بأن ذلك كان تدخّلاً لا يتمشى مع مبدأ حرية الصحافة الذي تنادي به بلاده. وقد علمت في ما بعد أن الملحق الصحافي الأميركي، المستر ستس، قد نُقل من منصبه في الخرطوم بسبب مشادّة كلامية بيني وبينه نشبت في مكتبي، وكنتُ قد نقلت خبرها إلى الملحق الثقافي الأميركي السيد ميشيري عندما التقينا في واحدة من الحفلات.

وبما أن كل تعليقاتي على الأخبار الخارجية مدوّنة، ومحفوظة في أرشيف صحيفة (الرأي العام) بدار الوثائق، فإنني أستطيع ن أقول باطمئنان شديد إنه لا الضغوط الداخلية، أو الخارجية، التي تعرضتُ لها، استطاعت أن تغيّر الاتجاه الذي صمّمتُ على

اتخــاذه في كتابــة التعليقــات عــلى الأخبــار الخارجيــة. وقــد كان ذلك الاتجــاه، وبوضوح شــديد، معادياً وبصرامة للاســتعمار وسياســاته. وفي اعتقــادي أننــي اســتطعت في هــذا المجــال أن أحقــق واحــداً مــن الأهــداف التــي عملت مــن أجلهــا في صحيفــة (الــرأي العام).

١٢

كمــا يقولــون، فــإن الرياح تأتــي دائمــاً، كدأبهــا، بما لا تشــتهي الســفن. وما كان الأســتاذ إســماعيل العتباني، صاحب ورئيس تحرير الصحيفــة، يرغــب في، أو يتصــوّر، أن تتمادى الريــاح في عنادها فتملأ أشرعة ســفينتي بعواصف هادرة، وتسـوقني برغم إرادتــي، وإرادته، لأجلــس على مقعــد المحــرر الأول للصحيفة. وما كان ذلــك ليحدث على الإطــلاق لــولا الحماقــة التــي ارتكبهــا كامل حســن محمود ســكرتير التحريــر آنذاك.

عندمــا التحقت بالصحيفــة محرراً للشــؤون الخارجية في منتصف العــام ١٩٦١م، وجــدت الســيد كامــل حســن محمــود قــد اســتطاع، مســتخدماً قدراتــه النادرة، أن يكســب ثقة رئيــس التحرير، وأن يضع عــلى الــرف تمامــاً، الســيد عــوض برير، الأكــبر ســناً، والأكثــر خبرة وتجربــة، والــذي كان يشــغل، ولزمــن طويــل، منصــب نائــب رئيس التحريــر. وقــد نجح الســيد كامــل، عاونه في ذلك الســيد عــوض برير ذاتــه، في أن يقنــع رئيــس التحريــر، وصاحــب الصحيفة بالاســتغناء

عـن خدمات السـيد عـوض بريـر. والذين عرفـوا كامل، عرفـوا أيضاً أن رأسـه خفيـف، ومفطـور عـلى تعجّـل الأشـياء، وتُبطـره النعمـة ويكـره الناجحـين، وتنقصـه الكياسـة في معاملـة الناس. وهـو لذلك سرعـان ما يفقـد المواقـع التي يكتسـبها عـادة بدهائه وسـعة حيلته وأحيانـاً بعـرَق جبينه.

المهـم في الأمـر أن كامـلاً لم يسـتطع مـلء المقعد الذي تعـب كثيراً وهـو يلهـث وراءه، وفشـل في أن يحتفـظ بالثقـة التـي أولاهـا إيـاه السـيد رئيـس التحريـر. وبرغـم أخطائه الكثـيرة التـي ارتكبها، كان مـن الممكن لـه الاحتفـاظ بمنصبـه الجديد الغـالي لمدة أطـول بفضل صداقاتـه الحميمـة مع بعـض رجالات الحكـم العسـكري، وكان أهم هـؤلاء السـيد أحمد خـير، وزيـر الخارجية آنـذاك، والعقـل المفكر راء النظـام برمتـه. ولكـن السـيد كامـل انتحـر مهنيـاً ذات يـوم، وكفى المؤمنـين (رئيس التحريـر وأركانه) شر القتال. وظلّـت قصة «انتحار» السـيد كامـل، واختفائـه المفاجـئ مـن صحيفة (الـرأي العـام)، سراً لا يعرفـه إلا بضعـة أشـخاص، وكنـت أحدهـم. ولحسـن الحـظ فإن الظـروف، والملابسـات التـي كانـت تحـول دون البوح بذلـك السر قد انتهـت، وتلاشـت. ومـن ثـم فإنني أسـتميح الجميـع عـذراً في إماطة اللثـام عنـه، ليكون درسـاً وعـبرة لغيره.

كان ذلـك في النصـف الأخـير مـن العـام ١٩٦٣م، وكان الكفـاح ضد الاسـتعمار البريطاني في روديسـيا، بشـقّيها الجنوبي والشـمالي، عـلى أشـده. وكان يحكـم روديسـيا نيابـة عـن بريطانيا سـير «روي ويلنسـكي» الذي اشـتهر بضراوته وشراسـته في قمع الحركة الوطنية الروديسـية. وذات يـوم أوردت وكالات الأنبـاء خـبراً فحـواه أن سـير روي ويلنسـكي سـيمر بمطـار الخرطـوم، قادمـاً من لنـدن ومتجهاً إلى ساليسـبري عاصمـة روديسـيا. ومـا إن علـم السـيد كامـل بالنبأ

حتى أجرى اتصالات سريعة خاطفة مع السيد رئيس التحرير وأقنعه بضرورة ملاقاة سير ويلنسكي، وإجراء تحقيق صحافي معه. واتخذ على الفور جميع الخطوات الضرورية للقيام بمهمة صحافية فوق العادة.

وكان كامل يحب العظمة والتقرب من العظماء، وتبهره المهمات الخطيرة. ولذلك، ما استطاعت الدنيا أن تسعه في ذلك اليوم. وعاد كامل إلى مكتب الصحيفة في صبيحة اليوم التالي ووجهه يفيض بِشْراً، واتجه مباشرة نحو مكتب رئيس التحرير ليطلعه رأساً على نتائج مقابلته مع سير روي ويلنسكي، الحاكم البريطاني المشاكس، الملاكم.

وخرجت الصحيفة في اليوم التالي وهي تحمل في صدر صفحتها الأولى تحقيقاً صحافياً مثيراً مع شخصية بريطانية مرموقة. وقد أحدث التحقيق دوياً هائلاً في الأوساط الصحافية، والحكومية، والسياسية، داخل السودان وخارجه. وكان أكثر الناس قاطبة اهتماماً بذلك التحقيق هو الملحق الصحافي في السفارة البريطانية، المستر «راي بالفور». وقد أمر بالفور بترجمة التحقيق على الفور، وإرسال صورة منه إلى سالسبري، ولم ينس أن يُرفق مع ترجمة المقابلة الصحافية تعليقاً قصيراً قال فيه إن سير روي ويلنسكي قد سمح بإجراء تلك المقابلة برغم أنه أخطر السفارة البريطانية في الخرطوم بأنه لا داعي لأن يقابله أحد لأنه لا ينوي مغادرة الطائرة إطلاقاً أثناء بقائها في مطار الخرطوم.

وبعد أسبوع أو نحو ذلك، من نشر المقابلة الصحافية المثيرة، رأينا المستر راي بالفور، الملحق الصحافي البريطاني بالسفارة البريطانية، يدخل مكتب الصحيفة وهو يتأبّط ملفاً منتفخاً ويتجه مباشرة إلى مكتب السيد رئيس التحرير. وفي اللحظة التي توارى

فيهــا المســتر بالفور خلــف باب مكتــب الســيد رئيس التحريــر غادر كامــل مكتبــه عــلى عجــل. وكان ذلك آخــر عهد لــه بالصحيفــة إذ لم يعــد إليهــا بعد ذلــك أبداً.

وبعــد مــا يقرب مــن ســاعة، خــرج الســيد رئيــس التحريــر من مكتبــه ليــودّع المســتر بالفــور. ثم جاء يســأل عــن كامل، فلــم يجده. وقلنــا لــه نحــن في بــراءة إنه لــن يلبــث أن يعــود وســنخطره حينها بمقابلتــك على الفور. وأوشــك يــوم العمــل في الصحيفة عــلى الانتهاء، ولكــن كامــلاً لــم يعــد إلى المكتب. ولمــا كان هو المســؤول عن تنســيق مــواد الصحيفــة قبل طباعتهــا، فقد أزعجنــا تغيبه المفاجئ، وخشــينا أن يكــون قــد أصابــه مكــروه. واتصلــت بالســيد رئيــس التحريــر، وســألته مســتفسراً عما يجــب علينا أن نفعــل حتى لا يؤثــر غيابه على صــدور الصحيفــة. وصمَــت الســيد عتباني برهــة من الوقــت ثم قال لي: «إن كامــلاً قــد لا يعود مــرة أخــرى إلى الجريدة، ومن المستحســن أن ننجــز العمــل دون انتظــاره حتــى لا يتأخر صــدور الصحيفة».

وفي ألــمٍ مُمــضّ أخبرنــي بتفاصيل مــا دار بينه والملحــق الصحافي البريطانــي، بعــد أن أخذ منــي وعداً بــألا أبوح بحرف واحــد مما قال، خوفــاً عــلى ســمعة الصحيفة. فقــد أخبر الملحــق الصحــافي البريطاني الســيد رئيــس التحريــر أنــه تلقى رســالة من ســير روي ويلنســكي شــخصياً؛ تعليقــاً عــلى المقابلة الصحافيــة التي زعم كامــل أنه أجراها معــه، والتي تلقاها منه مــع ترجمتها إلى اللغــة الانجليزية. وأكد حاكم روديســيا في خطابــه إلى المســتر بالفــور أنه لــم يقابل كامــلاً قط، وأن كل مــا نُــشر عــلى لســانه كان محــض اختــلاق وتأليف يســتحقّ عليه الصحــافي الســوداني جائــزة، إذ أنه كشــف عن خيال خصــب ومقدرة فائقــة عــلى تقمّــص شــخصيته والتحــدث بلســانه. واستشــهد ســير روي ويلنســكي، ومــا كان بحاجــة إلى ذلــك، بطاقــم الطائــرة الجوية

البريطانيـة التـي اسـتقلّها وبمضيفهـا، ليثبـت أنـه أنـه ظـل داخل الطائـرة، ولـم يقابـل أحداً طـوال مدة مكوثهـا في مطـار الخرطوم.

وقبل أن أستفيق تماماً من هول الصدمة (أقسم أنها كانت أعنف ما عرفت طوال حياتي) كان السيد رئيس التحرير يناقش احتمال إسناد أعباء سكرتارية تحرير الصحيفة إلى شخصي الضعيف. وقد أبديت على الفور استعداداً، وترحيباً بالقيام بالأعباء الجديدة، ولكنني اشترطت أن تُنقل أعباء تحرير الشؤون الخارجية إلى شخص آخر، والتزمتُ بأن أواصل العمل المزدوج في تحرير الشؤون الخارجية والداخلية إلى أن يستطيع خلَفي في تحرير الشؤون الخارجية المحافظة على المستوى الذي حققَته الصحيفة في هذه الناحية.

وهكذا فرَضَتني ظروف قاهرة سكرتيراً لتحرير صحيفة (الرأي العام). وبرغم أن السيد رئيس التحرير وساعده الأيمن في الصحيفة، الأستاذ حسن نجيلة، وصديقهما علي حامد قد أبدوا ترحيبهم وثقتهم فيّ، إلا أنني كنتُ أوقن أنه لو كان من بين محرري الصحيفة، في ذلك الوقت، محرر غيري تتوفر لديه المؤهلات التي يتطلبها منصب سكرتارية التحرير لما أعاروني التفاتاً. فإن (الرأي العام)، كما لا أحتاج لأن أبرهن، كانت تميل إلى المسالمة والمصالحة في سياساتها، وقد عَرف المسؤولون فيّ من تجربة تحرير الشؤون الخارجية، طبعاً مشاكساً، يندفع نحو المشاكل دون تروٍّ أو تردد. وإذا كانت المشاكل والمشاكسات محتملة في مجال الشؤون الخارجية، فإنها ليست كذلك في مجال السياسة الداخلية، خصوصاً أبّان حكم عبود.

ولعـل السـيد رئيـس التحريـر لـم يـدرك جسـامة الخطـأ الـذي ارتكبـه يـوم أسـند إليَّ المسـؤولية الرئيسـية في تحريـر الصحيفة، إلا يـوم رأى النـار تشـتعل في ماكيناتها للطباعـة، ومكاتـب تحريرها في شـهر أكتوبر مـن العـام ١٩٦٤م.

١٣

أعتقد أنه ليس ضرورياً، بل وليس ممكناً من الناحية العملية، أن أسرد على القارئ تفاصيل كثيرة، في هذه السلسلة من الذكريات عن هذه الحقبة من حياتي في صحيفة (الرأي العام) الغراء. ولكني سأقف عند بعض قمم الأحداث التي تشكل المعالم الرئيسية للذكريات التي اختزنتها في مؤخرة رأسي، والتي أعتقد أن في التعرض لها بعض النفع للناس.

في اليوم الأول من شهر يناير من العام ١٩٦٤م، تركت الخرطوم تستعد للاحتفال بعيد استقلال السودان بالطريقة الرتيبة التقليدية الخالية من لإثارة والتجديد واتجهت، مستقلاً القطار، إلى وادي حلفا لأغطي رحلة أول فوج من النوبيين السودانيين الذين قُرّر تهجيرهم إلى منطقة خشم القربة في شرقي السودان، قبل أن تغمر مياه السد العالي منطقتهم.

وأعترف بأنني، بوصفي صحافياً، لم أعطِ مشكلة تهجير، وإعادة توطين، أهالي حلفا قدراً كبيراً من الاهتمام قبل بداية

عمليات التهجير الفعلية، وذلك برغم ضخامتها وتعدد جوانبها، والمعارك الكثيرة العنيفة التي دارت حولها. وقد كانت طبيعة عملي في الصحيفة هي وحدها المسؤولة عن ذلك، إذ كان جلّ جهدي في الصحيفة منصبّاً في تحرير الشؤون الخارجية. ولكن، وبعد أن أُسنِدَت إليّ فجأة مهام سكرتارية التحرير، وتحولتُ إلى تحرير الشؤون الداخلية، وجدت نفسي وجهاً لوجه مع مشكلة تهجير وإعادة توطين أهالي حلفا.

كان الوقت آنذاك، أواخر العام ١٩٦٣م وأوائل العام ١٩٦٤م، غير مناسب لإثارة نقاش جديد حول الاتفاقية التي عقدتها حكومة الفريق إبراهيم عبود مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) حول التعويضات التي ستُصرَف لسكان وادي حلفا بسبب تهجيرهم من منطقتهم الأصلية إلى منطقة خشم القربة. وبالمثل، كان الوقت غير مناسب أيضاً للحديث عن عدم التوفيق في اختيار موقع إعادة توطين السكان الذين تأثرت مناطقهم بمياه السد العالي.

وبرغم أنني كنت أعلم بأن الذين حملوا لواء المعارضة لترحيل أهالي حلفا كانوا يرتكزون في موقفهم على سببين أساسيين: أولهما أن التعويض الذي التزمت بدفعه الجمهورية العربية المتحدة بموجب ذلك الاتفاق كان مجحفاً في حق السودان، وثانيهما أن منطقة خشم القربة، موقع إعادة التوطين، لم تكن مناسبة لأهالي حلفا. ولذلك فقد فُرض الأمر على السكان فرضاً. وبرغم اقتناعي بكل ذلك، فقد اقتنعت أيضاً أنه لا جدوى من إعادة النقاش حول اتفاقية وادي حلفا بعد أن تم التصديق عليها، وبدأ تنفيذها بالفعل. وكذلك الحديث عن منطقة مناسبة وغير مناسبة بعد أن شيدت المباني في المنطقة التي تم اختيارها بالفعل. وبرغم

ذلك فقد اطلعت قبل سفري إلى حلفا على اتفاقية مياه النيل الجديدة والتي أثارت كل تلك المعارك العنيفة بين أهالي حلفا ورجال الأحزاب والحكومة العسكرية بقيادة الفريق إبراهيم عبود، واطلعت أيضاً على أغلب التقارير الاقتصادية والطبية والاجتماعية التي كُتبت عن حياة أهالي حلفا في موطنهم القديم. وكان الغرض من دراستي تلك هو أن أتمكن بعد زيارة تلك المنطقة، ومنطقة إعادة الإسكان الجديدة، من تكوين وجهات نظر مستقلة حول تلك القضية أعرضها على قراء صحيفة (الرأي العام).

وبالفعل، التقيت، إضافةً إلى القراءات التي قمت بها، بالمسؤولين عن قضية التهجير، ومن بينهم السيد حسن دفع الله، ووجدت منهم كل عون بعد أن أوضحت لهم سبب زيارتي إلى وادي حلفا، ويسّروا لي زيارة أول منطقة سيتم تهجير سكانها وهي منطقة (فرَس).

وفي فرَس التقيت، خلال أربعة أيام، بعدد كبير من السكان الذين سيتم تهجيرهم، أسمع منهم، وأرى، وأدوّن ملاحظاتي حول ما كنت أراه جديراً بالنقاش. وعندما حانت لحظات وداعهم منطقتهم التي عاشوا فيها مع أهلهم طوال حياتهم، وكان ذلك في اليوم السادس من شهر يناير من العام ١٩٦٤م، سافرت معهم في القطار الذي أقلّهم. ورأيت كيف سالت دموعهم تأثراً بفراق موطنهم. وكانت تلك لحظات جاشت فيها العواطف بصورة تجلّ عن الوصف.

بعد يومين ونصف اليوم من رحلة شاقة، سافر فيها القطار عبر صحراء العتمور القاحلة الموحشة، وشقّ أراضي البطانة المنبسطة، وصلنا مع الفوج الأول من الذين هُجّروا إلى موطنهم الجديد في خشم القربة. ومكثت هناك يوماً شاهدت فيه المنازل

الجديدة والترع، والحواشات ثم عدت إلى الخرطوم ممتلئاً حماساً وانفعالاً مما رأيت في حلفا وخشم القربة.

وبرغم تأثري البالغ بلحظات وداع أهالي فرَس لقريتهم وأهلهم وتراث آبائهم، وقد سجلت كل ذلك في الخبر الوصفي الذي نشرته في الجريدة، برغم كل ذلك تركت عواطفي جانباً، ولم أحفل بالمعارضة التي أثيرت ضد ترحيل أهالي حلفا. وطفقت أفكر في المشكلة من الناحية الموضوعية البحتة، والسياسية. وهداني تفكيري إلى النتائج التالية:

١. إنّ بناء السد العالي ضرورة اقتصادية وسياسية مهمة جداً بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة، وإذا كان الاستعمار العالمي يضع العراقيل أمام جارتنا الشقيقة مصر، ليحول بينها وبنائه، فمن الضروري أن نبذل أقصى ما في طاقتنا لمساعدتها. وتضحيتنا ببضعة آلاف من الجنيهات في هذا الصدد لا يجب أن تثير كل هذه الضجة.

٢. خامرني بعض الشك في أن اتفاقية مياه النيل، والخاصة بتعويضات أهالي منطقة حلفا، منطلقة أساساً من المصلحة الوطنية، وخشيت أن تكون الدوائر الاستعمارية التي تقف بشدة وراء عرقلة بناء السد العالي قد حاولت استغلال عواطف النوبيين لتصل إلى اغراضها الخاصة، خصوصاً إذا علمنا أن بناء السد العالي يتوقف تماماً على تصديق السودان على تلك الاتفاقية.

٣. وبعد أن رأيت بعينيّ الظروف التي كان يعيش فيها أهالي حلفا، وانعدام الفرص أمام تقدّمهم اقتصادياً واجتماعياً، وهي فرص موجودة في في موطنهم الجديد، قررت، وبكل عزم، أن أؤيد إعادة توطين أهالي حلفا في ذلك المشروع. بل وذهبت إلى أبعد من

ذلك، ورأيت أن من الضروري تهجير أجزاء أخرى من سكان المديرية الشمالية حتى ولو لم يتأثروا بمياه السد العالي، وذلك حتى يعمروا الأراضي البكر الشاسعة الممتدة في وسط السودان، والتي تفتقر إلى من يفلحها. وأخذت أفكر في أن هذه الخطة إنما تحتاج لتنفيذها إلى إنشاء وزارة مستقلة مهمتها إعادة التوطين والتهجير من المناطق القاحلة إلى المناطق الخصبة الشاسعة.

وبعد أن رسخت هذه الأفكار في رأسي، شرعت فوراً في التعبير عنها في مقالات نشرتها لي صحيفة (الرأي العام). وما إن نُشر المقالان الأول والثاني، حتى حاصرني المهاجمون والمعارضون من كل جانب. ومن أسفٍ أنه لم يحاول، ولا حتى واحد من الكثيرين الذين تصدوا للهجوم عليّ، الالتزام بالمنطق، أو الصدق، أو تفنيد الحجج التي استندت عليها في كتابة مقالاتي.

كانت أشد الهجمات عنفاً وضراوة قد شنّها عليّ أستاذٌ كنت أجِلّه وأقدّره. وقد هبّ ذلك الأستاذ إلى حد القول بأنني قبضت ثمن ما كتبت من مقالات، عن تهجير أهالي حلفا، مالاً حراماً من الحكم العسكري. وكانت تلك أول مرة في حياتي، تمتعت فيها بصفات تتصل بالرشوة، والعمالة. كذلك كانت تلك أول مرة أقرأ فيها مثل تلك الاتهامات التي وُجّهت إليّ، مكتوبة على صفحات الصحف.

ومن دواعي الصدق والأمانة أن أسجل هنا إنني لم أتأثر قط بالهجوم العنيف الذي شنّه عليّ ذلك الأستاذ، وما اكترثت إطلاقاً بالاتهامات التي حاول إلصاقها بي. ولحسن حظي فإن ذلك الأستاذ قد تحقّق بنفسه في ما بعد، وبعد أن احتلّ مركزاً مرموقاً في حكومة أكتوبر، التي تولّت الحكم بعد سقوط حكومة عبود العسكرية، وبعد الاطلاع على كثير من الأسرار، بطلان التهمة التي

حاول إلصاقها بي. وكما فعلت في السابق، فإنني سألتزم الصمت تماماً ولن أصرح باسمه، كذلك لن أتعرض للأسباب التي دفعته للهجوم عليّ.

ولكن الذي آلمني حقاً، وترَك في نفسي جرحاً غائراً لا تُبرئه الأيام، وأقام أمام ناظري لغزاً لا أستطيع له حلاً، هو موقف الحزب الشيوعي السوداني من مشكلة تهجير وإعادة توطين أهالي حلفا. لقد انضمّ الحزب الشيوعي السوداني إلى جبهة الأحزاب والجهات الأجنبية الأخرى المعارضة لاتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان، والتي وافق السودان بموجبها على إقامة السد العالي في مصر، وما ترتب على ذلك من آثار على منطقة النوبة.

وكان موقف الأحزاب السودانية المعارضة لتلك الاتفاقية لا يختلف في مضمونه عن النهائي عن موقف المستر «جون فوستر دالاس»، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية آنذاك، والذي حارب قيام السد العالي بكل ما تملك الولايات المتحدة الأميركية من نفوذ وجبروت. وانجرف الحزب الشيوعي السوداني وراء التكتيكات العاجلة، إسقاط حكومة الرئيس عبود السودانية، وإعادة الديمقراطية الليبرالية إلى البلاد. ومن ثم اتخذ بمعارضته لاتفاقية مياه النيل موقفاً استرتيجياً خاطئاً وضعه في تناقض مع الاتحاد السوفييتي الذي موّل إنشاء السد العالي، والجمهورية العربية المتحدة، الدولة العربية المتحرّرة التي مثّلت أمل العرب في مقاومة الاستعمار، والتي كانت تعلق آمالاً عراضاً على بناء السد العالي لتطوير اقتصاد مصر.

والدرس الذي خرجتُ به من تلك التجربة، والمعركة التي خضتها على صفحات صحيفة (الرأي العام) بسبب إعادة تهجير سكان حلفا، أن السياسة في السودان، سواءٌ أوَضَع خطوطها

الحـــزب الشـــيوعي أم أي حـــزب آخـــر، لا تنطلـــق مـــن مواقـــع مبدئيـــة منطقيـــة، ولكنهـــا تقـــوم على أســـاس مـــن الكســـب الوقتـــي، حتى ولو أدى ذلـــك إلى تربيـــة الجماهـــير تربيـــة سياســـية خاطئـــة.

١٤

دائمـاً يبـدأ الغيـث بقطرة، ثـم ينهمـر. هكذا يقـول المثَـل البليغ الصـادق. ولكـن، قبـل أن أُغـرق أصدقائـي القـراء معـي في طوفان المشـاكل التـي حاصرتني، ثـم اقتلعتني مـن مكاتب صحيفـة (الرأي العـام)، وألقـت بـي وحيـداً، شريـداً، أهيم عـلى وجهـي في الطرقات، أفتقـد الأنيس والجليس، سـأحملهم عبر اسـتراحات قصيرة، ومسـلية، تهيئهـم، وتهيئني نفسـياً، لنبـش ذكريات أليمـة لم يفلح كـرّ الليالي، ولا مـرّ السـنين في دمـل جراحاتها الغائـرات في حنايـا الضلوع.

بعـد أشـهر قليلـة مـن تسـنّمي قمـة جديـدة في سـلّم تحريـر صحيفـة (الـرأي العـام)، اتصـل بي منـدوب مـن الحزب الشـيوعي السـوداني يطلـب منـي اسـتخدام نفـوذي في الصحيفـة، لاسـتخدام أحـد أعضـاء الحـزب محـرِّراً معنـا. وقـد كان ذلـك المنـدوب جافاً في مخاطبتـي، يمتلـئ صلفـاً، وكأنمـا أراد أن يقـول لي: «حسَـنة وأنـا سـيدك». وتظاهـرت بالهدوء وسـألت السـيد المنـدوب إن كان الحزب قد غيَّر سياسـته ونظرتـه للعمل في الصحـف الرجعيـة، والبرجوازية.

وقصدت بذلك تذكيره بالموقف المتعنّت الذي اتخذه الحزب حيالي عندما قررت العمل محرراً في صحيفة (الرأي العام). وكان ردّ المندوب جاهزاً، فقال من دون إبطاء وبلهجة حازمة حاسمة لا تشجع على الاستمرار في فتح باب النقاش حول الموضوع: «هذا الزميل سيعمل في صحيفة (الرأي العام) بقرار من الحزب، أما أنت فقد التحقت بها مخالفاً رأي الحزب». ولمعرفتي التامة بمدى قدسية قرارت الحزب لدى الرجل لم أحاول إثارة أعصابه بإثارة سؤال محرج، واكتفيت بالسؤال عن اسم الزميل المطلوب مساعدته للالتحاق بالعمل مع صحيفة (الرأي العام). ولما كشَف لي عن اسمه رفضت رفضاً باتاً السعي لمساعدته، وذكرت الأسباب، وهي اعتقادي الجازم بأن الشخص المعنيّ لا يتمتع بالمؤهلات التي ترشّحه للعمل مع الصحيفة، وأكدت أنني لا أتحمل مسؤولية مثل التصرف الذي طُلب إليّ القيام به، حتى لا أتحمّل مسؤولية فشل شخص رشّحته للعمل معنا.

انصرف السيد مندوب الحزب من مكتبي غاضباً تعلو وجهه ابتسامة ساخرة تقول بوضوح: «كيف يجرؤ هذا المرتدّ على إصدار حكم على زميل مناضل، وشاعر، وقصاص، وفنان تشكيلي». وبعد أيام قليلة من تلك المواجهة، بيني والسيد مندوب الحزب، سجّل الحزب عليّ انتصاراً، إذ استطاع أن يقنع السيد عتباني شخصياً بتعيين ذلك الزميل محرّراً مع الصحيفة. ولكن كان ذلك انتصاراً مؤقتاً، لأن ذلك الزميل لم يستطع تحرير صفحة الأخبار الخارجية التي كُلّف بالإشراف عليها، ولم تَنشر له صفحة (الرأي العام) الأدبية قصيدة واحدة أو قصة يتيمة. وحتى اليوم الذي قررَت فيه الصحيفة الاستغناء عن خدماته لم يَكتب ولم يُنشر له موضوع واحد أثار الانتباه داخل أروقة مكاتب الصحيفة أو خارجها.

كانت تلك واحدة. أما الأخرى فكانت حين سعى زميل آخر، وسعيت أنا معه، لإلحاقه بأسرة تحرير صحيفة (الرأي العام). كان ذلك الزميل هو حسن الطاهر زروق. وبرغم اقتناع السيد عتباني بالكسب الكبير الذي كانت ستحرزه الصحيفة بضمّه إلى أسرة تحريرها، إلا أنه خشي أن يجرّ عليه استيعابه ضمن المحرّرين مشاكل لا قِبَل له بها مع حكومة الفريق عبود. وبرغم أنني لا أمتلك أدلة مادية أستند إليها، إلا أنني أحسست بصورة تكاد تكون صادقة بأن بعض الخبثاء من أعدائي، وكانوا كثراً، قد صوّروا للاستاذ حسن بأنني حُلتُ بينه والعمل في صحيفة (الرأي العام). كان سبب ذلك الإحساس أن حبل المودة الذي كان بيني وبينه انقطع فجأة وتحوّل الأمر إلى جفوة شديدة.

ومما زاد في تعقيد الأمور بيني والأستاذ حسن الطاهر زروق، أنني بدأت في كتابة عمود يومي تحت عنوان «أشواك في الطريق» انتقدت فيه صفات الجمود والتحجّر عند بعض الناس. ولسوء حظي أن اسم الشخص الذي اخترتُهُ رمزاً للتحجّر والجمود كان «حسن». وعلمت في ما بعد، وبعد فوات الأوان، أن بعضهم قد سعى إلى الوقيعة بيني والأستاذ حسن، وأوغروا صدره ضدي، وأوعزوا إليه بأن «حسن» المذكور في عمودي هو شخصه هو.

وكان من الممكن أن أوضح للأستاذ حسن حقيقة الموقف، بل وأن اشرح له بالتفصيل المعارك التي كنا نخوضها مع بقية أسرة تحرير الصحيفة لكي نحظى بنشر إنتاجه الأدبي الرفيع في الصفحة الأدبية. ولكن إحساسي بأن الرجل قد ظلمني برغم احترامي له، وتقديري الفائق لنضاله وصبره وخبرته وسعة أفقه، قد حال بيني وبين السعي لإظهار وجه الحق وتركه للأيام لتُظهر له ما كان خافياً. وقررت بيني وبي نفسي أن لا يتأثر موقفي نحوه بمواقفه حيالي.

ولعل من المناسب أن أذكر في هذا المنعطف من تسلسل ذكرياتي عن جريدة (الرأي العام) أن أشير بشكل عابر إلى النجاح المرموق الذي حققته الصفحة التي خصّصناها لنشر الأدب السوداني في ذلك الوقت. ولا بد أن أذكر هنا، أن الفضل في نجاح تلك الصفحة يرجع، في الأساس إلى مجموعة من الأدباء السودانيين الشبان. وقد كانت إسهاماتي في تلك الصفحة تنحصر في تحريرها، والإشراف على إصدارها، والمحافظة على مستواها حتى لا تنحدر إلى السوقية والإسفاف. ولم تكن تلك مهمة سهلة، خصوصاً إذا أدركنا أن مقاييس الإنتاج الأدبي في السودان كانت مختلة جداً، وأن أدعياء الأدب كانوا أكثر من الأدباء الحقيقيين بقدر كبير. وكان أولئك يمتازون بصفاقة نادرة، وجرأة عجيبة، وإصرار لا حدّ له على أن يروا ما يكتبون منشوراً على الناس وممهوراً بأسمائهم مهما كان فجّاً ومنحطاً ولا تربطه بالأدب صلة. وقد عرضنا التزامنا بعدم الالتفات إلا إلى الإنتاج الرفيع الواعد، وعدم المجاملة للمتكالبين على الاشتهار بأقصر الطرق، إلى مشاكل لا حصر لها، وعداوات وخصومات عانينا منها كثيراً. وإضافة إلى كل ذلك كانت إدارة الصحيفة لا تخفي أبداً تبرّمها من تبديد مساحة صفحتين كل أسبوع لنشر «الكلام الفارغ» الذي كنا نسمّيه نحن أدباً.

برغم تلك المضايقات، فقد استطاعت صفحة (الرأي العام) الأدبي أن تصمد، وتنتزع الاحترام وتجتذب الأقلام الرفيعة طوال المدة التي قضيتها في مكاتب الجريدة. وتستطيع صفحة الرأي العام الأدبية أن تفخر بأنها احتضنت من القصاصين مصطفى مبارك، والطيب زروق، وأبو بكر خالد، وابن خلدون. وكان من بين كتّابها من الشعراء محمد المكي ابراهيم، وعبد العزيز سيد أحمد، ومصطفى سند، ومحمد عبد الحي، وعبد الواحد عبد الله،

ومحمد محمد علي. واحتضنت من الكتاب أحمد عبد الحليم، وعبد الله علي إبراهيم، وبشير الطيب، وعون الشريف، ومحمد إبراهيم الشوش. ولا شك أن الدماء التي وهبتها هذه الكوكبة من الأدباء الشباب للصفحة قد كتبت لها الخلود، وستظل حية ما بقي أرشيف (الرأي العام) في دار الوثائق المركزية السودانية. وستظل تلك الصفحة كذلك معلماً ومرجعاً لكل من يريد التأريخ للحركة الأدبية في السودان في الأعوام ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ و١٩٦٤م.

ولا بأس من أن نذكر هنا أن من سخريات القدر، أن مجموعة من ذوي الاتجاهات الأدبية المحافظة كانوا يرون في صفحة (الرأي العام) الأدبية معقلاً للأدباء اليساريين. وقد استطاع أولئك الإخوة، عفا الله عنهم، تأليب الأستاذ حسن نجيلة عليها. ولسنا بحاجة إلى ذكر المزيد من تفاصيل هذه المواقف هنا، إذ يمكن الرجوع إليها مدونة في أرشيف صحيفة (الرأي العام).

١٥

دنيا الصحافة في السودان كلها نكد وشقاء، ولكنه محبّب للنفس. وكلما أمعنَت صاحبة الجلالة الصحافة في التنكيل بعشّاقها العاملين في بلاطها، ازدادوا تعلقاً بها، وتشبثاً بأهدابها. ولست الآن بصدد البحث عن تفسير لهذه المعادلة العكسية لأن ذلك قد يجرفنا بعيداً جداً عن موضوع هذه الذكريات. ولكن أشير إلى هذه الحقيقة فقط لأخبر القراء بأن حصيلتي من هذا النكد والشقاء الذي ألمّ بي بسبب عملي في مجال الصحافة كان كبيراً جداً، وتجاربي معها كانت مريرة للغاية. وعلى ذلك، فإن أعذب ذكرياتي هي ما كان خاصاً بأوقات عملي في ميدان الصحافة.

انتهى عملي في صحيفة (الرأي العام) بانفجار ثورة أكتوبر فوق رأسي. وكانت تلك التجربة وحدها كفيلة بأن تقيم بيني والعمل الصحافي جداراً من الكراهية لا يُعلى عليه، ولا يُخترق. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وما إن أيقنت أن انفجار ثورة أكتوبر لم يقتلني، حتى رآني الناس أنفض غبار الثورة عن

ثيابي، أمسك بقلمي من جديد، وأتلمّس طريقي في عالم الصحافة المجنون.

ولكن ما هي قصتي، وقصة (الرأي العام) مع ثورة أكتوبر؟. في شهر فبراير من العام ١٩٦٤م، كشفت حكومة الفريق إبراهيم عبود عن مؤامرة دامية دبّرها «المتمردون» في جنوب السودان، وكانت تستهدف احتلال مدينة واو، عاصمة مديرية بحر الغزال في ذلك الوقت. ولو نجحت تلك الخطة، لأصبحت مدينة واو، بموقعها الإستراتيجي قاعدةً لفصل جنوب السودان بأسره عن الوطن الأم السودان. وأعلنت الحكومة آنذاك، أنها ستجري محاكمة عسكرية علنية ستكون مفتوحة لإصدار أحكام على «المتمردين». ولما كانت الحكومة تفرض حظراً شديداً على نشر أخبار الموقف المتدهور في جنوب السودان بأسره، فقد وجدت الصحيفة في محاكات واو العسكرية المفتوحة فرصة لا يمكن تعويضها للنفاذ عبر الحواجز المقامة للتعتيم على ما يجري في الجنوب وكشفه للرأي العام السوداني والعالمي على حد سواء.

ومن دون جلبة، وحتى لا تكتشف السلطات الحكومية خطتنا فتجهضها، توجهتُ بالطائرة إلى مدينة واو. ومن حسن الحظ أن صحيفة (الأيام) اتخذت الخطوة ذاتها، وبعثت بأحد محرريها في المهمة ذاتها. وكانت مفاجأة للحاكم العسكري في مديرية بحر الغزال، ورئيس المحكمة، ومحافظ المديرية، عندما كشفنا، محرر صحيفة (الأيام) وشخصي عن هويتينا، وطلبنا الإذن بتغطية المحاكمة، ونقل أخبارها إلى صحيفتينا في الخرطوم. ولأن المحاكمة كانت علنية حسب الوعد الذي قطعته الحكومة على نفسها، توقعتُ مع زميلي مندوب صحيفة (الأيام) أن يُسمح لنا بحضور المحاكمة ونقل أخبارها دون إبطاء. ولكن ذلك لم يحدث. ولم يُسمح

لنا بالدخول إلى قاعة المحاكمة إلا بعد مجادلات، واتصالات مع الخرطوم استغرقت يومين كاملين، وبعد أن قبلنا بالشروط التي وضعتها السلطات، والتي اقتضت أن يُوقّع رئيس المحكمة على رسائلنا البرقية والبريدية قبل السماح لنا بإرسالها إلى الخرطوم.

وبدأت رسائلنا تنهال على الخرطوم. ولأول مرة منذ أكثر من عامين، بدأ (الرأي العام) يدرك حقيقة ما يدور في جنوب السودان، والأبعاد الحقيقية التي وصلت إليها تطورات تلك الأزمة الخطيرة التي استنزفت دماءنا وأموالنا. وبعد انتهاء محاكمة واو، عدت أنا على الخرطوم مباشرة، في الوقت الذي قرر فيه زميلي محرر صحيفة (الأيام) الطواف على مديريتي الاستوائية وأعالي النيل لجمع المزيد من المعلومات عن مشكلة الجنوب. وكان لوصولي المبكر إلى الخرطوم الفضل في ان تنفرد صحيفة (الرأي العام) بإثارة مشكلة الجنوب على أوسع نطاق ممكن، وذلك بعد نشر سلسلة من المقالات التي حاولت فيها معالجة الأزمة مستنداً إلى الحقائق التي جمعتها من كل الأطراف المعنية خلال وجودي في بحر الغزال.

وأصدرت الحكومة قرارها التاريخي الشهير القاضي بطرد القساوسة الأجانب من جنوب السودان. وجاء ذلك القرار بعد أن فاحت روائح تدخّلهم في شؤون السودان السياسية، ومساندة «التمرد» الجنوبي، حتى أزكمت الأنوف. وبمناسبة صدور ذلك القرار التاريخي، دعت الحكومة المواطنين كافةً للمشاركة في حل أزمة جنوب السودان، وذلك بالإدلاء بوجهات نظرهم حول أنجع الطرق للتوصل إلى حل. وكما يذكر القراء، فإن الموطنين استجابوا لذلك النداء بسرعة فائقة. ليس ذلك وحسب، بل إن خصوم الحكومة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وجدوا في النافذة

التي فتحتها صحيفة (الرأي العام) المدخل الرئيسي لإسقاط النظام بأسره، وذلك عن طريق استغلال الندوات التي أقيمت، وشجعتها الحكومة، لمناقشة أزمة الجنوب. وفوجئت الحكومة العسكرية بهجوم مركز شُنّ على سياساتها برمتها، ونُودِي بعودة الديمقراطية أساساً لحل جميع المشاكل ومن بينها مشكلة الجنوب.

وكان من الممكن أن ينتهي دَوري، ودَور (الرأي العام) عند ذلك الحد. وكان من الممكن أيضاً، وبعد الانتصارات التي حققناها، أن أبحث عن اتجاه (الموجة العامة) فأمتطيها لأصبح في نظر البعض بطلاً. ولكني كرهت أن أكون ممن يتشبّثون بالسير في رِكاب الناس منقادين دون تفكير، أو مُؤْثِرين السلامة، خصوصاً بعد أن لمستُ بنفسي عمق أزمة الجنوب، وأدركت أنها تتصل بمسألة قومية كبرى وهي وحدة السودان، وعدم تفتيته.

كنت أؤمن إيماناً لا يأتيه الباطل من بين يديه أو خلفه بأن من المتعارف عليه في جميع أنحاء العالم أن هنالك مسائل سياسية ذات طابع قومي يتصل بمصالح البلاد العليا. وآمنت كذلك بأنه لا يجب أن يُزَجّ بها في مجالات الصراع حول الاستيلاء على السلطة. كل ذلك حتى لا تَستَغلّ القوى المعادية للوطن الصراع وتُلحق أضراراً جسيمة بمصالح البلاد العليا.

وبرغم أنني قد سجّلت في المقالات التي سطّرتُها، ونشرت بعد عودتي مباشرة من الجنوب، أن أسلوب الحكومة في استخدام القودة لن يقود إلى حل مشكلة الجنوب وصيانة وحدة السودان، فقد كان من الممكن في رأيي أن تسعى القوى السياسية المعارضة للحكومة العسكرية إلى الإسهام بوجهات نظرها في حل الأزمة، بعد أن فُتح المجال أمامها لتفعل ذلك، وبعد أن اقتنعت الحكومة

محاولة تعديل سياساتها التي أدت إلى تفاقم الأزمة.

ولكن الأحزاب السياسية السودانية، جميعها، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أبَت إلا أن تطعن الحكومة العسكرية بخنجر أزمة الجنوب، وهو خنجر ذو حدّين، إن أصاب أحدهما الحكومة فسيصيب الثاني وحدة بلادنا، ويضعها في مهب الريح. ولست بحاجة إلى الاسترسال وإيراد الحجج لأبرهن على صحة موقفي هذا، وذلك لأن المآسي التي اجتاحت الجنوب بعد ثورة أكتوبر ما زالت آثارها حية في الأذهان.

صحيح أن ثورة أكتوبر أعادت الديمقراطية إلى السودان، ولكن هل كانت تلك الديمقراطية والحكومة التي تمخّضت عنها تستدعي كل تلك المخاطر التي عرضنا لها وحدة بلادنا؟، أما كان من الممكن إسقاط حكومة عبود من دون أن يُعرّض الجنوب للخطر؟. لم تكن الإجابة على هذه الأسئلة في أكتوبر من العام ١٩٦٤م سهلةً كما تبدو اليوم. ومع ذلك فقد تصدّيت للإجابة عنها. وبعد مناقشة مستفيضة أجريتها مع السيد عتباني في مكتبه، اقتنع بوجهات نظري، وشجّعني على التعبير عنها في مقالات تنشرها الجريدة. ولكن لم ينس أن يذكّرني بأن مثل هذه المواقف تتطلب قدراً غير قليل من الشجاعة. ولسوء حظي فإن الشجاعة لم تكن تنقصني. ومضيت قُدماً أوضح وجهات نظري في وجه معارضة عارمة، وهجوم محموم ظل يتصاعد حتى انفجر فوق رأسي بانفجار ثورة أكتوبر وإشعال الحريق في مطابع جريدة (الرأي العام).

١٦

كاذب، ربمـا مـن دون قصـد طبعـاً، أو مُـدّعٍ، مَن يقول إنـه توقّع أن تتحـول المظاهـرات التـي بدأها الطـلاب، بعد مقتل طالـب جامعة الخرطـوم، (القـرشي)، إلى الثـورة التـي سـتصير علامـة فارقـة في تاريخنا.

قُتـل القـرشي برصاصـة طائشـة أطلقها أحـد جنود الأمـن الذين بعـث بهم رئيـس جهـاز الأمن آنـذاك، محمـد أحمـد أبْـارو، لتفريق نـدوة أقامهـا طـلاب جامعـة الخرطـوم في فنـاء إحـدى داخليـات الجامعـة، لمناقشـة أزمـة الجنوب.

وكان اتحـاد طـلاب جامعـة الخرطوم قـد دعا إلى تلـك الندوة يوم الخميـس ٢١ أكتوبـر ١٩٦٤م، بعـد أن فرّق رجال الامن ندوة سـابقة أقيمـت في الموقـع ذاتـه يـوم ١٤ اكتوبـر. وكانـت لجنة اتحـاد طلاب الجامعـة قـد قـررت إنهـاء النـدوة الأولى، اسـتجابة لطلـب مفـرزة مسـلحة من رجـال الامن، هـددت بتفريقهـا عنوة، وباسـتخدام القوة إذا لـزم الأمر. وقـد اتخذت اللجنـة قرارها بعد اجتمـاع طارئ سريع.

وجاء في البيان الذي أصدرته اللجنة عقب ذلك الاجتماع أن قرار الإلغاء اتخذ لتفادي التصادم مع رجال الأمن، وتعريض عدد من ضيوفهم إلى الخطر. وكان ضيوف تلك الندوة الدكتور محمد صالح عمر، ممثلاً للإخوان المسلمين، والأستاذ محمد مختار الأصم ممثلاً لحزب الأمة، وممثل للطلاب، وشخصي الضعيف. وغاب عنها الأستاذ حسن الطاهر زروق لمرضٍ ألمّ به. وكان كل الأعضاء الذين دُعوا إلى ذلك الاجتماع مؤيدين لاستمرار عقد الندوات التي ناقشت أزمة الجنوب، وكنتُ المعارض الوحيد لاستمرار عقد تلك الندوات بعد أن حظرتها الحكومة.

وبالفعل، عُقدت ندوة يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر أكتوبر للعام ١٩٦٤م، في الموقع ذاته الذي فَضّت فيه الشرطة الأمنية جمهور الندوة السالفة قبل أسبوع، ولم يُدعَ أيّ مشارك من خارج مجتمع الطلاب. وقد جاء الطلبة مستعدين لتحدي قرار وزارة الداخلية بتحريم عقد ندوات تناقش قضية الجنوب، وكانوا مستعدين للاشتباك مع الشرطة الأمنية إذا لزم الأمر.

وكما حدث في الأسبوع السابق، جاءت قوات شرطة الأمن ما إن أُعلن عن بداية انعقاد الندوة، وطلبوا من منظميها فضّها، فرفضوا. وشنّت الشرطة هجوماً على الطلاب، وعندما قاوموا بدأت بإطلاق رصاص في الفضاء للتخويف. وأصابت رصاصة طائشة الطالب (القرشي) الذي كان مارّاً في إحدى شرفات مبنى الداخلية التي عُقدت الندوة في فنائها.

وحدث هرج ومرج، وانفضّت الندوة، وحُمل (القرشي) المصاب بطلق ناري إلى مستشفى الحوادث بالخرطوم. وتنادى الطلاب من جميع المعاهد، والجامعات وحتى المدارس الأولية والمتوسطة في مديرية الخرطوم، وزحفوا نحو المستشفى حيث حُمل (القرشي)

للعلاج. واستمر تجمهر الطلاب خارج ذلك المستشفى في تزايد حتى صباح اليوم التالي حين أُعلنت وفاة (القرشي) متأثراً بإصابة الطلق الناري الطائش.

ومن ميدان عبد المنعم بالخرطوم(٣) حيث أقيمت الصلاة على جثمان الفقيد القرشي، انطلقت المظاهرات المندِّدة بالحكم العسكري، والمنادية بسقوطه، لتعمّ جميع أنحاء العاصمة المثلثة، الخرطوم، وأم درمان، والخرطوم بحري. وما هي إلا أيام معدودات، حتى عمّت الاحتجاجات، والمظاهرات، كل أنحاء السودان، وذلك بعد أن تحولت من مجرد مظاهرات احتجاج إلى المناداة بسقوط نظام الحكم العسكري بأسره.

يقول مَثَل سوداني شعبيّ بليغ: (التور وكتين يقع، تكتر سكاكينه). انطبق هذا المثَل على وضعي عند اندلاع ثورة أكتوبر بصورة دقيقة للغاية. ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة، لا بدّ من الإشارة في هذ المنعطف من هذه المذكرات إلى العلاقة بيني وثورة أكتوبر.

شاءت الأقدار أن يثور جدل عنيف، كان مسرحه صحيفة (الرأي العام) ذاتها، بيني والمرحوم الدكتور محمد صالح عمر، الزعيم السوداني البارز في حركة الإخوان المسلمين في الحقبة التي اندلعت فيها ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م. من المعروف أن المقالات التي نشرتها في صحيفة (الرأي العام) حول الوضع في جنوب السودان، بعد التغطية الصحافية الفورية التي قمت بها في الجنوب، لمحاكمة مدينة واو العسكرية، كان لها الأثر المباشر في القرار الذي اتخذته حكومة الرئيس عبود العسكرية بتشكيل لجنة سَمّتها لجنة الجنوب، لتفتح الباب أمام مشاركة شعبية عامة حول أزمة جنوب السودان. وكان من بين القرارات التي اتخذتها تلك اللجنة، عقد

ندوات شعبية عامة اشترك فيها عامة المواطنين، للإدلاء بوجهات نظرهم حول الحلول الممكنة لمشكلة التمرد في جنوب السودان. وانتهزت الأحزاب المعارضة للحكم العسكري انعقاد تلك الندوات لتشرح كيف أن حكومة عبود العسكرية، بمصادرتها الديمقراطية، فاقمت من أزمة التمرد في الجنوب، ومن ثم يكمن حلّ الأزمة في إسقاط الحكومة العسكرية أولاً.

وانتهز الناشطون في أحزاب المعارضة السماح بعقد الندوات المشار إليها للمطالبة العلنية، وسط الجماهير، بإسقاط حكومة عبود العسكرية. ولما رأى المسؤولون في الحكومة العسكرية تجاوُب الشعب مع ما أثارته أحزاب المعارضة من انتقادات لها في الندوات، أصدرت أمراً بمنع انعقادها، ولو استدعى الأمر استخدام القوة لتنفيذ ذلك الأمر. ودار نقاش حارّ بين أنصار استخدام الندوات للمطالبة بإسقاط الحكم العسكري، وكانوا من ممثلي أحزاب المعارضة، وبين كتّاب آخرين، بعدم استخدام ندوات مناقشة قضية الجنوب للعمل على إسقاط الحكومة العسكرية. وكنتُ من قادة الجماعة التي نادت بعدم (استغلال مشكلة الجنوب) وهي قضية قومية، للمناداة بإسقاط الحكومة العسكرية، لتحقيق أهداف سياسية حزبية.

وبرغم أن صحيفة (الرأي العام) فتحت صفحاتها لنشر جميع وجهات النظر التي عارضت وجهة نظري، فإن خصومي السياسيين، في اليمين واليسار على حدّ سواء، وهم كثر، انتهزوا تلك الفرصة، وشنّوا عليّ هجمات ضارية، ليس في (الرأي العام) وحسب، وإنما في كل مجال آخر وجدوه مثل الندوات والنشرات السرية والعلنية. ووصلت تلك الهجمات، حدّ اتهامي بالعمالة للحكومة العسكرية.

ووجدتُني في أحرج موقف عرفته في حياتي. واجهتُ ثورة شعبية عارمة، وحيداً بلا سند من مال، أو حزب، أو سلاح. وكان من الطبيعي أن ألتمس الحماية عند (الرأي العام)، خصوصاً وأن رئيس تحريرها ومحرّريها وحدهم هم الذين يستطيعون حمايتي ودحض التهم التي أثيرت عليّ. ولكن (الرأي العام) انشغلت بنفسها عني. وبرغم أن العرف، والمنطق، والقانون ينصّ على أن مسؤولية الناشر أخطر من مسؤولية الكاتب، إلا أن لهيب الثورة الشعبية، وحماس الجماهير ضد الحكم العسكري، وخصوماتي السياسية، قد التهمت الحقائق، والمنطق والقانون معاً. ولم تترك لي مقدّمات وملابسات انفجار ثورة أكتوبر مخرجاً أنجو منه من محنتي، وذلك لأن إحدى الندوات التي عارضتها، كانت القنبلة الزمنية التي فجّرت الثورة، وأطاحت بالحكم العسكري. وأشارت جميع الأصابع داخل (الرأي العام) وخارجها إليّ، وطالبَت بالقصاص مني.

وكان السيد عتباني، صاحب ورئيس تحرير (الرأي العام)، رحيماً بي، ولم يطلب أكثر من إبعادي عن طريقه، وطريق صحيفته. لم يتخذ عتباني قراراً بإقالتي، وتركني أقدّر ظروف الصحيفة التي نالت من الأذى بسببي الكثير المقلق. وكنت أنا، بدوري أبحث عن مخرج لي وللصحيفة.

وحانت فرصة ذهبية حين وَجّهت إليّ حكومة المملكة العربية السعودية دعوة لزيارتها، وكان ذلك في شهر نوفمبر من العام ١٩٦٤م أي بعد اقل من شهر من اندلاع لهيب الثورة. ورفضَت الصحيفة سفري تلبية لتلك الدعوة برغم أن الدعوة كانت شخصية. وما كان مني إلا أن اعربت عن إصراري على تلبية الدعوة. ومن مطار الخرطوم، وقبل إقلاع الطائرة المتجهة إلى جدة، كتبتُ

استقالتي من منصبي في صحيفة (الرأي العام)، وكلّفت الصديق القاص الأستاذ مصطفى مبارك بإيصالها إلى مكتب السيد رئيس التحرير.

ولما كنت من الشارع أتيت، فإلى الشارع عدت، أحمل في جيبي راتب نصف شهر، وفي قلبي هموم دهر، وفي رأسي تجارب ودروس وعبر. وقد أشفق عليّ بعض الأصدقاء لما رأوا التراب الذي أهيل على رأسي، وشمت أعدائي فيّ. وأكذبكم القول إن أنا قلت لكم إن محنتي كانت خفيفة. ولكنها على كل حال لم تقتلني. وكل ما لا يقتلني يقوّيني. ولعل القراء يجدون في هذه الذكريات التي أسردها عليهم مصداقاً لما أقول.

١٧

منـذ سـنوات طويلـة، وأنـا أحلـم بـأن أنعَـم بالاسـتقرار وراحة البـال، لأتفرّغ لكتابة مـا أريد وأشـتهي. والكتابة مسـتحيلة من دون قراءة، ومشـاهدة، واسـتماع. فإن الإنسـان يكتب فقـط عندما يصنف مـا كتـب بأنه إبـداع. والإبـداع مسـتحيل مـن دون مشـاهدة، وقراءة واسـتماع. والمشـاهدة والاسـتماع والقـراءة هـي الأركان التـي تقـوم عليهـا الحيـاة، وهـي التـي تمكّن الإنسـان مـن التفاعل معهـا. ومن ناحيـة أخـرى؛ لا حيـاة لمـن لا يشـاهد ولا يقـرأ ولا يسـتمع. وعندما يقـرأ الإنسـان، ويشـاهد ويسـتمع، فإنـه يسـتخدم جميـع حواسـه وعقلـه أيضـاً. ومن الشروط الأساسـية لأن يجيد الإنسـان فـن الكتابة أن يكـون قارئـاً نهماً. ولـم يولد في الدنيـا كاتب لا يقرأ، وبنهم شـديد للغاية.

إنّ مـا كتبتـه حتـى الآن مـن تجاربي في مجـال العمـل الصحافي، وانتهـى في العـام ١٩٦٤م، ليـس سـوى قطـرة من محيـط الذكريات المختـزن في عقـلي. وإذا اقتـصر الزمـن الذي اسـتغرقته هـذه القطرة

علـى بضع سـنوات (١٩٥١ - ١٩٦٤)م، فـإن كل السـنوات التي تلت العـام ١٩٦٤م وحتـى اليـوم؛ بدايـة العـام ٢٠١٢م، حبـلى بأحـداث شـيقات ممتعات.

ولكـن، قبـل أن أشـمّر عـن سـاعد وأبـدأ الكتابـة، أود تسـجيل حقيقـة مهمـة أخـرى تتعلق بعالـم الصحافـة في السـودان. لقد كتب العديـد مـن الصحافيـين، القدامـى والمحدثـين، ونـشروا، شـذرات مـن تجـارب مـرت بهـم في عالـم الصحافـة. ولكنهـم لم يسـتطردوا أبـداً في سرد تلـك التجـارب وتدويـن ذكريـات كاملة حـول عملهم في بـلاط صاحبـة الجلالـة الصحافة السـودانية، كمـا أفعل اليـوم. وإذا كان اهتمامـي بـسرد الحقائـق في تاريـخ الصحافـة السـودانية الذي عايشـته، وعالجـت جزءاً منـه، قد انحـصر تقريباً في الأحـداث، فإنني سـأولي مزيـداً مـن الاهتمـام بالشـخصيات التـي عاصرتهـا في عالـم الصحافـة خـلال المـدة التـي سـأسرد ذكرياتها لاحقـاً. وأنـا إذ أفعل ذلـك فإنمـا لأرد دَيناً مسـتحَقاً طـوّق بـه العديد من الشـخصيات في عالـم الصحافـة السـودانية عنقي.

ومن أسـفٍ فـإن الأجيـال الحديثة من السـودانيين تـكاد لا تعرف إلا قليـلاً جـداً مـن تاريخ شـخصيات سـودانية بـارزة، لعبـت أدواراً مهمـة في تاريـخ الصحافـة السـودانية. ولأننـي لا أدّعـي مـا ليس لي بـه علـم، فإننـي سـأكتب فقـط عـن تجـارب مـررت بها مـع بعض الصحافيـين السـودانيين. ولا يشـمل ذلـك بالطبـع تاريخ حيـاة هذه الشـخصيات، أو تحليـلاً مطـولاً لحياتها.

وغنـيّ عـن الذكـر أن تاريخ الصحافة السـودانية بـدأ قبل عشرات السـنوات مـن ميـلاد أبنـاء جيلنـا. وقـد وردت في التاريـخ المكتـوب معلومـات عـن رواد الصحافـة السـودانية، في الداخـل والخـارج. كما توجـد في أرشـيف الصحافـة السـودانية معلومات كثـيرة محفوظة في

دار الوثائق السودانية عن هؤلاء الصحافيين. وكل ذلك متاح لمن يرغب في المزيد من المعرفة عن تاريخ الصحافيين والصحافة في السودان.

بعد نهاية عملي بصورة مفاجئة، ودراماتيكية، في صحيفة (الرأي العام)، لم تترك لي ملابسات وتطورات ثورة أكتوبر مجالاً للتفكير في مستقبل حياتي. وأصدقكم القول إن الأحداث التي اجتاحت حياتي، قبل الثورة، وأثناءها، وبعدها، كانت كفيلة بأن تقلب كياني رأساً على عقب. لقد كانت تجارب يشيب لهولها الولدان. ولكن لا مجال للاسترسال في تفاصيلها في هذا المنعطف من سرد تجاربي.

كانت زيارتي إلى المملكة العربية السعودية، بدعوة من المغفور له الملك فيصل، سبيلاً لي لتقديم استقالتي وترك العمل في صحيفة (الرأي العام) بصورة مشرفة. وشكل الأسبوعان اللذان قضيتهما ضيفاً على المملكة بعيداً عن السودان، ترياقاً حقيقياً لتخفيف ما ألمّ بي من ألم نفسيّ شديد، قبل ثورة أكتوبر، وأثناءها، وبعدها، وكان ذلك نتيجة لملابسات علاقاتي بالأحداث التي سبقت ثورة أكتوبر.

عدتُ إلى السودان من السعودية بعد أن أدّيت العمرة، وزُرت قبر الرسول (ص) في المدينة المنورة، وجميع الأماكن المقدسة، ليس في مكة والمدينة وحسب، وإنما في أماكن أخرى وكان من بينها مقابر الصحابة، ومسارح المواقع الجهادية الإسلامية العسكرية المهمة في تاريخ الإسلام مثل أحد وبدر وبقيع سيدنا عثمان. ومما أثلج صدري، وخفف عليّ ما لحق بي في أكتوبر بسبب كتاباتي التي أغضبت اليمين واليسار في الشارع السياسي السوداني، أن زيارة السعودية قد جاءت في الوقت المناسب بالنسبة لي. ومما

ساعد على ارتياحي لها، أن المسؤولين السعوديين، في الخرطوم وخارج السودان، كانوا على علم تام بما حدث لي بسبب مواقفي الصحافية. ومع ذلك، وجهوا لي الدعوة لزيارة المملكة ضمن وفد صحافي كبير ضم مجموعة مميزة من الصحافيين السودانيين. وكان من بين أعضاء ذلك الوفد الأستاذ المرحوم يحيى محمد عبد القادر، الصحافي المخضرم، الذي امتد نشاطه خارج السودان، والذي أصدر عدة صحف. وضم الوفد كذلك الأستاذ المرحوم حسين عثمان منصور، وهو غنيّ عن التعريف فإنه شاعر، ومالك لعدد من الصحف، والأستاذ المرحوم الوليد إبراهيم عن صحيفة (الأيام)، والأستاذ المرحوم حسن مختار، نائب رئيس تحرير صحيفة (الصحافة) والرياضي المعروف.

وحسب معلوماتي، فإن ذلك الوفد الصحافي السوداني كان أكبر وفد يزور المملكة العربية السعودية في تاريخ العلاقة بين السودان والمملكة. وقد جاءت دعوتنا لزيارة المملكة في شهر نوفمبر من العام ١٩٦٤م بعد أن أزاح الملك فيصل الملك سعود عن الحكم لأسباب سياسية داخلية خاصة ليس هذا مجال الحديث عنها. وبرغم أنني كنت أصغر أعضاء الوفد سناً، وأقلهم تجربة في مجال العمل الصحافي، فقد وقع عليّ الاختيار مع أكبر أعضاء الوفد سناً، وكان الأستاذ المرحوم يحيى عبد القادر، ليقابلنا الملك بصورة خاصة لم تُتَح إلا لمشاهير الصحافيين الذين زاروا المملكة في تلك الأيام. ليس ذلك وحسب، وإنما عَرضت عليّ وزارة الإعلام في المملكة العمل في الصحافة السعودية بعد انتهاء أَجَل زيارتنا.

حدث ذلك لأن السفارة السعودية في الخرطوم، ووزارة إعلام المملكة، كانوا يتابعون، وعلى علم بما حاق بي في تلك الأيام، وباستقالتي من منصبي في صحيفة (الرأي العام). ولكن، ولأسباب

لـم أفصـح عنها، فقد رفضـت ذلك العـرض، وعـدت إلى الخرطوم مع بقيـة الزمـلاء الذين لـم يُخفوا دهشـتهم مـن موقفي الذي لـم يجدوا لـه تفسـيراً مقبولاً.

كان الأسـتاذ المرحوم بشـير محمد سـعيد، أحد أصحـاب صحيفة (الأيـام)، ونقيـب الصحافيـين السـودانيين، قـد تابع عن كثـب، مثله مثـل جميع النـاس في الأيام التي سـبقت ثـورة أكتوبر، ومـا تلاها، ما حـدث لي. ولكنـه، وبوصفه نقيبـاً للصحافيـين، وأسـتاذاً لي، ولا أقول صديقـاً، فقـد تـصرّف حيـال ألازمـة التي أطاحـت بي مـن صحيفة (الـرأي العـام) بصـورة مختلفـة تمامـاً. وقـد أتخذ الأسـتاذ بشـير، ومـن دون أن يخبرنـي، عدة خطـوات لمسـاندتي في محنتي.

وبعـد عودتـي من زيـارة المملكة العربيـة السـعودية، وبينما كنت غارقـاً في التفكـير في مـا ينبغـي عليّ فعلـه لإيجاد عمل مناسـب أجني مـن ورائـه رزقاً يسـدّ رمقي، ويعيـل حاجـة أسرتي، زارني الأسـتاذ بشـير في منـزلي المتواضـع ذات صبـاح. وبعـد أن ذكـر لي أنـه طلـب مـن إدارة صحيفـة (الرأي العـام) صرف مكافأة لي عن سـنوات عملي معهـا، أخبرنـي بأنه قـرّر أن أعمـل معه صحافيـاً، ليـس في صحيفة (الأيـام)، وذلـك لأسـباب ذكرها لي، ولسـت في حـلّ من ذكرهـا، ولكن في صحيفتـه الخاصة (أخبـار الصبـاح Morning News) التي كانت تصـدر يوميـاً باللغـة الإنجليزيـة. ولم يترك لي الأسـتاذ بشـير خياراً، ولـم ينتظـر منـي جوابـاً وأخبرنـي بـأن أداوم عـلى العمـل معهم في صبيحـة اليـوم التالي.

وأصدقكـم القـول إذا ذكـرت لكـم اليـوم أن تصرّفـه حيـالي لـم يدهشـني، ليس لأنـه صديق، ولكـن لمعرفتي التامة بشـخصية الرجل التـي تتصف بالشـهامة، والرجولة، والكرم، ليس معـي، ولكن مع كل إنسـان عرفه الأسـتاذ بشـير، أو حتى لم يعرفه. كان يدعونا إلى تناول

الطعـام في منزلـه، وكان يقـوم عـلى خدمة زملائـه مـن الصحافيين، وكانـوا كلهم أصغـر منه سـناً ومكانة، بنفسـه، يحمل إليهـم الطعام حـافي القدمـين، هاشـاً باشـاً. وأصدقكـم القول أيضـاً إن أنـا ذكرت لكـم اليـوم، وبعـد مـرور كل هـذه السـنوات على تلـك الأحـداث، أن موقـف الاسـتاذ بشـير مني لـم يكن بسـبب علاقـة شـخصية بيني وبينـه، وإنمـا انتصاراً لشـخص حاق بـه ظلم كثير. ولـم يكن موقف الأسـتاذ بشـير منقذاً لي مـن محنة مؤقتة وحسـب، ولكن فتـح أمامي بـاب فـرص عظيمـة لم ينسـد أبـداً. لقـد كان عملي، ولمـدة قصيرة في صحيفة الأسـتاذ بشـير الناطقـة باللغـة الإنجليزية، مفتاحـاً لي لتولي رئاسـة تحريـر صحيفـة يومية سـودانية ناطقـة باللغـة الإنجليزية، ومـن ثـم الالتحاق بالعمـل مع إعـلام الأمـم المتحدة.

وقبـل أن اختتـم هـذه النبـذة القصـيرة التـي أكتبها عـن المرحوم بشـير محمـد سـعيد لا بـد لي من تسـجيل عـدة مواقف له لن أنسـاه مـا دمـت حياً، فإن تلـك لم تكن المـرة الأولى أو الوحيـدة التي أحاطني فيها بشـير محمد سـعيد بعطفـه ونصائحه.

في العـام ١٩٩٤م، وكنت مستشـاراً لصحيفة (السـوداني) الدولية، جـرى اعتقـالي لبضعة أيـام، ثم أطلـق سراحـي. وقد زارني الأسـتاذ بشـير محمد سـعيد في الفنـدق الكبير، مقـرّ إقامتي، ودعانـي لتناول طعـام العشـاء بمنزلـه. وقـد اكتشـفت في ما بعـد أن هدف الأسـتاذ بشـير مـن تلـك الدعـوة هـو التأكـد مـن أمـر واحـد وحسـب، وقـد سـألني قبـل تنـاول الطعـام: هـل عُذبـت أثنـاء أعتقالـك؟. وعندمـا أجبتـه بالنفـي هدأ بالـه وتناولنـا طعامنا، هـو وأنا، ثـم أوصلني إلى الفندق.

ومـرة أخـرى، اتصـل بي الأسـتاذ بشـير بعـد أن عاد مـن لندن، حيـث كان يتلقـى العـلاج، وطلـب مني مقابلتـه لأمر مهـم في مكاتب

شركة الدخان السودانية بالخرطوم. وكان الأستاذ بشير من كبار المساهمين في تلك الشركة. وعندما التقيته في الموعد الذي حدّده في مكتب الأخ محمد علي عوض، مدير شئوون موظفي تلك الشركة، قال لي بالحرف الواحد: «علمت أنّ سلطات الأمن قد طلبت منك مغادرة السودان. وعلمت أنهم أمدّوك برواتب ستة أشهر، وتأشيرة خروج. وعلمتُ كذلك أنك رفضت الخروج من السودان»، وعندما أجبته بالإيجاب قال لي: «ياخ اخرج من السودان». وبالفعل نفذت توجيهه من دون نقاش. وعلمت في ما بعد أن رفضي مغادرة السودان في ذلك الوقت كان سيعني إعتقالي مرة أخرى بعد أن أُفرج عني من أعتقال تم بسبب اتهام لم يثبت.

وبمجرد خروجي من السودان، وكانت رحلتي إلى مدينة نيقوسيا عاصمة قبرص حيث كانت تقيم أسرتي، اتصل بي مندوب من منظمة الأمم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين، ومُنحتُ حق اللجوء السياسي. وقد توفي المرحوم بشير محمد سعيد بعد أشهر قليلة من تاريخ خروجي من السودان. ولم أتمكن بالطبع، وحتى اليوم، من معرفة الجهة التي اتصلت بمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بشؤون اللاجئين، وطلبت منها رعايتي بوصفي لاجئاً سياسياً. ولكن لا يساورني أدنى شك في أن الأستاذ بشير محمد سعيد هو الذي أسدى إليّ تلك الفرصة التي سهّلت سفري إلى الولايات المتحدة الأميركية، حيث أقمت لاجئاً سياسياً لمدة ناهزت السبع سنوات.

وبعد، هذه شذرات من سيرة الراحل الأستاذ بشير محمد سعيد وهي تحمل ملامح من شخصية لا تنسى، رجل عاصرته في مجال عملي الصحافي. وما كنت أعلم، وما كان بمقدوري أن أتصور، أن الشهور القليلة التي قضيتها، بدعوة منه، في مكاتب

صحيفة (أخبار الصباح) التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية، ستفتح أمامي أبواب عالم الصحافة الرحب على مصاريعه لألج منها، وأبقى فيه ما تبقى لي من أيام وسنوات عمري.

وفّر لي وجودي، لفترة محدودة، في مكاتب صحيفة (أخبار الصباح) التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية، إلى جانب كونها مصدراً معقولاً لكسب العيش، فرصةً نادرةً للقضاء على عزلتي وللتواصل مع الناس، وبصورة خاصة قراء الصحيفة الذين كانوا في الغالب الأعم من الأجانب. كانت تلك الصحيفة، برغم ضعف إمكاناتها، مصدراً مهماً للأخبار الطازجة، ومن دون انتظار لترجمتها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.

لا أريد الإطالة، في هذا المنعطف في الحديث عن العزلة التي فُرضت عليّ بعد ثورة أكتوبر، واتهامي بالتعاون مع الحكم العسكري. وكما ذكرت من قبل فإن ذلك كان بسبب مواقفي من تلك الأحداث، والتي فسّرها خصومي، اليمينيون واليساريون على حد سواء، بأنها كانت تواطؤاً، أو تعاطفاً أو حتى عمالةً للحكم العسكري الذي أسقِط في انتفاضة شعبية عارمة. وبسبب تلك الاتهامات التي لم تقم على أي دليل مادي، فضلاً عن الهجوم على شخصي؛ قاطعني العدد الصغير من أصدقائي، الذين خشوا من أن (يلحقهم رأس السوط) وأن يُتهموا بممالأتي أو حتى التواطؤ معي.

وقد لا يعلم الكثيرون أنني قضيت ردحاً من الزمن، وحتى بعد أن ألحقني الأستاذ بشير محمد سعيد بالعمل مع طاقم صحيفته، في عزلة تامة، وكان وقع تلك العزلة شديداً عليّ للغاية، ولم تنته إلا بعد أن دبّ الخلاف بين الأحزاب والمنظمات التي تحالفت لتُسقط الحكم العسكري، وتكالبت من بعده على السلطة، مما أدى إلى سقوط الحكومة التي شُكلت بعد الانتفاضة ورأسها الأستاذ

سرالختم الخليفة، والتي نال فيها الحزب الشيوعي، برغم أنه لم يكن أقوى الأحزاب نفوذاً وسط الناس، نصيب الأسد من عدد الوزراء. وبفضل الصلات التي وفرتها صحيفة (أخبار الصباح) تم ترشيحي لرئاسة تحرير صحيفة صدرت باللغة الإنجليزية، وكان يملكها حزب الأمة، جناح السيد الصادق المهدي، والحزب الجنوبي الرئيسي بزعامة وليام دينغ.

كان اسم الصحيفة (The Nile Pilot): مَلّاح النيل، وكان هدفها مخاطبة القارئ الجنوبي، ووضعه في صورة الأحداث بموضوعية ومن دون تحيّز أو تهويل. ولا أدري حتى اليوم، وما سعيتُ إلى أن أعلم، من الذي رشّحني لتولي ذلك المنصب الهام في عالم الصحافة. كل الذي أعرفه أن المرحوم بوث ديو، وقد كان سياسيا جنوبياً مرموقاً، كان حلقة الوصل بيني وبين السيدين، الصادق المهدي، ووليم دينغ.

لا شك أن القارئ قد لاحظ إنني ما أكاد أفرغ من نشر جانب من قصة عملي حتى أعود وأتحدث عن جانب آخر منها. ويعود هذا، في الحقيقة، إلى أنني قد عشت تجربة خصبة جداً في (الرأي العام). تحتاج هذه التجربة كتاباً كاملاً خاصاً بها. ومن حسن حظي أنها، وبرغم ما لحق بي منها، قد خلدت في ذهني، ولكنني لا أذكر منها ولا أحتفظ إلا بكل ما كان إيجابياً، ومثمراً، لي وللناس.

ويكفي فقط، أنه، ليس لحسن علاقتي بـ(الرأي العام) وحسب، ولكن لعشقي لها، أنني وبعد ثمانية وأربعين عاماً عدت إلى مكاتبها مرة أخرى لأعمل بها. وكانت عودتي إليها أشبه بعودة العاشق إلى معشوقته وإن طال زمن الفراق. ويكفي أيضاً، وتعبيراً عن هذا الحب المتبادل، أنني كتبت هذه الذكريات الخاصة بعملي فيها وفي غيرها من الصحف، مسلسلةً على صفحاتها التي فتحت

لي عـلى مصاريعها.

والحقيقـة إنـه لولا مـا تعلمته في فترة عمـلي بـ(الـرأي العام) من اللغتـين، العربيـة والإنجليزيـة، وفـن مهنـة الصحافـة، لمـا اختارني الأسـتاذ بشـير محمـد سـعيد محـرراً في صحيفتـه، ولما تـم اختياري رئيسـاً لتحريـر (The Nile Pilot). وكان مـن الممكـن أن يقـدم لي مسـاعدات مـن نوع آخـر، بسـبب تعاطفه مـع موقفـي، للتغلب على المحنـة التـي ألمـت بـي قبـل ثـورة أكتوبـر ١٩٦٤م، وبعدهـا، والتي أطاحـت بـي مـن منصـب نائـب رئيـس تحريـر صحيفـة (الـرأي العام).

١٨

إن مـا تعلّمتـه خـلال السـنوات القصـيرة التـي قضيتهـا عامـلاً ضمـن أسرة تحريـر (الـرأي العـام) لـم يقتصر عـلى إجـادة الكتابة الصحافيـة باللغـة العربية وحسـب، وإنما شـمل كل الفنـون الأخرى ذات الصلـة بالعمـل الصحـافي. ويأتـي في قمـة حصيلتي مـن المعرفة إبـان عمـلي في صحيفـة (الـرأي العـام)، مـن العـام ١٩٦١م وحتـى نهايـة العـام ١٩٦٤م، إتقـان اللغة الإنجليزيـة، كتابة، ونطقـاً. كتابةً لأننـي عكفـت عـلى ترجمـة أخبـار وكالـة رويـترز التـي كانـت ترد إلى الصحيفـة باللغـة الإنجليزيـة إلى اللغـة العربيـة لمـدة زادت عـن العامـين. وزاد ذلـك، ليـس فقط مـن إتقاني لفـن الترجمة، مـن اللغة الإنجليزيـة إلى اللغـة العربيـة وحسـب، وإنمـا إتقـان فنـون الكتابة الصحافيـة بأنواعهـا العديـدة أيضاً.

ولمن لا يعلمـون، فإن كتابة الخبر بالصيغـة الصحافية فن، وكتابة التقاريـر الصحافيـة فـن، وكتابـة التحقيقات فـن. ومن أهـم الفنون التـي تعلمتهـا في مكاتـب (الـرأي العـام) أيضـاً، كان فـن العلاقـات

العامـة، والتعامـل مـع مختلف النـاس، وبصورة خاصـة الأجانب من السـفراء، والصحافيـين والخـبراء، والمثقفـين من السـودانيين. وبرغم أننـي كنـت في فـترات دراسـتي المختلفـات حريصـاً عـلى تعلّـم اللغة العربيـة، وفنـون الكتابـة بهـا، إلا أن الفرصـة لـم تتـح لي لممارسـة الكتابـة باللغـة العربيـة إلا في فـترة عمـلي في صحيفة (الـرأي العام). ففـي تلـك الفـترة، أضافـت لي الممارسـة العمليـة للكتابـة، ليـس كل يـوم، وإنما كل سـاعة من سـاعات يومي تقريبـاً، فن إتقـان الكتابة. وفي تلـك الفـترة تعمق فهمـي، وإحسـاسي بالكلمات العربيـة، وقوتها التعبيرية.

ولا يـدرك الإنسـان القـدرة التعبيرية الفائقـة للغة العربيـة إلا إذا درس القـرآن الكريـم، ومـارس فـن الكتابة بصـورة منتظمـة. ومن حسـن حظـي أن هيـأ اللـه لي الجمع بـين الحسـنيين، دراسـة القرآن الكريـم، وممارسـة الكتابـة باللغـة العربيـة. وتجمع هـذه اللغة بين قـوة التعبـير، والموسـيقى أو الطـلاوة، والجرس. ويكفـي أن نقول إن المـولى عـز وجل قـد اختـار اللغـة العربيـة لتكـون لغة كلامـه، ليس فقـط لقـوة تعبيرهـا، وطـلاوة موسـيقاها، ولكـن أيضـاً لأنهـا وعاء فضفـاض لحفـظ المعانـي، والتعبـير عنها.

ومـن الحقائـق المهمـة التي يكتشـفها النـاس أنه لا يـدرك ميزات اللغـة العربيـة على كل ما سـواها مـن لغات البـشر، وهي عديـدة، إلا مَـن درس معهـا لغات أخـرى، للمقارنـة، وبصورة خاصـة تلك التي تُعـرَف بالقـوة والبلاغة مـن أمثال اللاتينيـة والإنجليزية والفرنسـية. وقـد وصـف الله اللغـة العربية في كتابـه العزيز بالفصاحـة، والبلاغة والقـدرة عـلى البيان. وليـس هناك لغـة في العالم توصـف بالفصاحة والبيـان غير اللغـة العربية.

وللغـة العربيـة قواعـد صارمـة ولكنهـا جميلـة. وهـذه القواعـد

لـم تولد مـع اللغـة العربيـة، لأن الناطقـين بها مـا كانـوا بحاجة إلى القواعـد، لكنهـا وضعـت بعـد زمـن طويـل مـن ميلادهـا. وبعد أن تكاثـر عـدد الناطقـين بهـا بعـد الإسـلام. ولا شـك أن الإسـلام كان، ومـا يـزال، عامـلاً مهمـاً لانتشـار هـذه اللغـة، وبقائها حيـة وقوية مـا بقـي النـاس عـلى الأرض. ومـرة أخـرى ليس لأيـة لغـة أخرى في العالـم قواعـد في قوة قواعـد اللغة العربيـة. وتمتاز اللغـة العربية على غيرهـا من لغـات العالـم بأنهـا صاحبة علـم الصرف. وعلـم الصرف غـير معـروف في أية لغـة أخرى مـن لغات العالـم غير العربيـة. وعلم الـصرف هـو تصريف أفعـال ومفـردات اللغـة لتتكيف مـع تركيبات جملهـا المختلفـة. ومـن أهـم ميـزات اللغـة العربيـة هي أن شـعوباً، وقبائـل بأسرهـا تسـتطيع التحـدث بها مـن دون الحاجـة إلى دخول مـدارس خاصـة للجلـوس وتعلم هـذه اللغة.

وفي جنـوب السـودان ضرب الجنوبيـون خـير مثـال لإثبـات كيف أن قبائـل كثـيرة، تعـد بالملايين، لهـا لغات مختلفـة، تتخذ مـن اللغة العربيـة لغـة وحيـدة للتخاطب بهـا فيما بينهـا. وقبائـل الجنوب لم تجلـس في فصـول دراسـية خاصة باللغـة العربيـة لتتخذ مـن اللغة العربيـة لغـة خاصة بتخاطبها سـمتها (عربـي جوبا). وقد اسـتطاع الجنوبيـون إلتقـاط وحفظ مفـردات اللغة العربيـة في اختلاط محدود جـداً مـع الناطقـين بهـا في شـمال السـودان. وفي آخـر لقـاء جمـع جمهـوراً غفـيراً مـن مختلف قبائـل الجنوب مع سـيلفا كـير، الرئيس الجنوبـي، كان (عربـي جوبـا) هـو اللغـة التي اسـتطاع سـيلفا كير مخاطبـة قبائل الجنـوب بها.

لا أكتـب هذه السـطور دفاعـاً عن اللغـة العربية، فإنهـا أقوى من النائبـات وعاديـات الزمـن، ويكفيهـا فخراً أنهـا لغة القـرآن الكريم. ولكـن أكتبها دفاعـاً عن الصحافة السـودانية المغلوبة عـلى أمرها، لأن

طائفة من كبار كتابها، والمسؤولين عن إدارتها، أخذت تكتب فيها باللغة السودانية (العربية الدارجة).

وما يثير الفزع، ويملأ النفس بالألم، أن الصحافيين الذين يكتبون في الصحف السودانية مستخدمين اللغة العربية (السودانية) الدارجة، ليسوا من الذين يجهلون الكتابة باللغة العربية السليمة. ومن بين هؤلاء الكتاب من الصحافيين من يحتلون مراكز قيادية في الصحف السودانية. ومما يثير الفزع أيضاً، ان هؤلاء الناس يتباهون بأسلوبهم الجديد في الكتابة باللغة السودانية العربية الدارجة، ويزعمون أن في ذلك بلاغة وفصاحة وقدرة على التعبير تفوق قدرات اللغة العربية الفصحى.

ويتلازم هذا الفعل المريع مع تجاهل تام لأهم قواعد الكتابة باللغة العربية، وذلك بعدم استخدام الفواصل الصحيحة في مواقعها أثناء الكتابة. وهذه الفواصل هي التي تحدد الجُمل التي تتكون منها الأسطر، والأعمدة، وهي التي تكسب اللغة المكتوبة جمالها، وروعتها، وجمال معانيها. وكما هو معروف، فإن الفواصل المستخدمة في اللغة العربية هي: الشولة (علامة الوقف الصغرى)، والشولة المنقوطة، والنقطة (علامة الوقف الكامل). والكاتب المتمرس يعرف جيداً أين، ومتى، يكتب الشولة، والشولة المنقوطة، ونقطة الوقف عندما يكتب. وحسب الفهم الجديد لكتابة اللغة العربية في الصحف السودانية، فإن الجملة الواحدة قد تتمدد ليصبح طولها نصف عمود، من دون شولة أو شولة منقوطة. وكثيراً ما تُستبدل نقطة الوقف بشولة.

وإذا كنا نتحدث هنا عن اللغة العربية المكتوبة في الصحف السودانية، فإن مآل اللغة العربية المنطوقة في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية، ليس بأفضل مما لحق بها في الصحافة

السـودانية المكتوبـة. وفي مـا يتعلـق باللغـة العربيـة المنطوقـة، فـإن الضحيـة الكـبرى هـي قواعـد اللغـة العربيـة. وكثـيراً يخاطب المتحدثـون المسـتمعين بلغـة عربيـة لا تراعـى فيهـا أصـول القواعد الصحيحـة. وفي هـذه الحـال فـإن المتحـدث ينصـب ما يجـب رفعه، ويرفـع مـا يجب نصبـه، وغير ذلـك من عـدم الالتـزام بقواعـد اللغة العربيـة وهـي صارمة جداً. ونحـن إذ نحرص، كل هـذا الحرص، على ضرورة التزام الصحف، ووسـائل الإعلام السـودانية الأخـرى، بقواعد اللغـة العربيـة فذلـك لأن وسـائل إعلامنا هـذه يقرأها ويسـمعها غير السـودانيين، مـن العـرب، وغيرهم من الملمـين بالقواعد السـليمة للغة العربيـة. ولا أحـد، مـن العاملـين في وسـائل إعلامنـا، أو غيرهـم مـن السـودانيين، يرغـب في أن يتهمنـا الآخـرون بالجهـل بقواعـد لغتنـا العربيـة ونحـن نخاطبهـم بها، كتابـة أو مشـافهة. ويجـب ألا يغيب عـن العاملـين في وسـائل إعلامنـا المختلفـة، أن غيرنـا مـن المهتمـين بشـؤوننا، يواظبـون على مطالعـة صحفنا، ومشـاهدة إذاعاتنا المرئية، والاسـتماع إلى المسـموع منهـا، ولا يليـق بنـا أبـداً أيضاً أن يكتشـف هـؤلاء، ومنهـم مـن يـودون أن يتخذونا قـدوة لهـم، ويتعلمـون منا، أننـا نتجاهـل، أو نجهل، القواعـد السـليمة للكتابة باللغـة العربية أو الحديـث بها.

أعـود بكـم إلى حـادث ألـمّ بـي، وبسـبب حبـي للغـة العربيـة، ومحاولاتـي الدفـاع عنها، في منتصـف الثمانينيات مـن القرن الماضي. كنـت في تلـك الفـترة أعيـش في نيقوسـيا. وكنـا، ومعي بعـض الإخوة العـرب، ندير شركـة نشر عربيـة خصّصناها للترجمـة، وطباعة ونشر الكتـب والصحـف العربيـة. وكنـت، إلى جانـب ذلك، أراسـل صحيفة (الاتحـاد) اليوميـة الظبيانيـة الخليجيـة، وأمدهـا بمقـال ينـشر كل أسـبوع. وهالنـي، وبصـورة خاصـة، في تلك الأيـام، التي أدمنـا فيها

مشـاهدة، وقراءة، ما تنشره وسـائل الإعـلام المصريـة المتاحة بصورة جيـدة في جزيـرة قـبرص، عدم التـزام المذيعـين المصريين باسـتخدام اللغـة العربيـة الفصحـى في أجهزتهـم، المسـموعة والمرئية. وبسـبب معرفتـي التامـة بمـدى ولـع العـرب في كل مـكان، داخـل بلادهـم وخارجهـا، بمتابعـة ما تذيعه وتنـشره عليهم أجهـزة الإعلام المصرية، ومـدى قـوة هـذه الأجهزة وتأثيرهـا على النـاس، فقد عـنّ لي أن أنتهز فرصـة النـشر التي تتـاح لي في صحيفة مقـروءة على نطاق واسـع، أن أنبـه إلى أهميـة الإلتـزام بقواعـد اللغـة العربية الفصحـى، لأن في ذلك خدمـة كـبرى وعظيمـة للغـة العربيـة والعـرب. وبالفعل فقـد كتبت مقـالاً في هـذا المعنـى، وبعثـت بـه إلى صحيفـة (الاتحاد). ومـا كنتُ قـد علمـت وقتهـا بأن بعـض التغيـيرات قـد أدخِلـت عـلى إدارة تلك الصحيفـة، وكان مـن نتيجة ذلـك، تعيين مدير تحريـر مصري. وبعد أقـل مـن أسـبوع مـن إرسـال مقـالي الراتـب إلى الصحيفة، تسـلّمت رسـالة مـن إدارتهـا تنبؤني بها بالاسـتغناء عـن خدماتي لهـا. وبعد الاتصـال الهاتفي لمعرفة سـبب ذلك الإجـراء السريع النافـذ، علمتُ أن مديـر تحريـر الصحيفـة الجديـد، المـصري، قد أمـر بإلغـاء تعاقدي معهـا. والذيـن عاشـوا في مـصر، أو خـبروا مـدى تقديـس المصريين للغتهـم الدارجـة، يدركـون جسـامة الخطـأ الـذي ارتكبتـه في نظـر متنفّـذ مـصري في صحيفة بأهميـة صحيفة (الاتحـاد)، عندما انتقدت أسـلوب أجهـزة الإعـلام المصريـة في التعامل مـع اللغـة العربية.

اسـترجعت قصتـي هـذه مـع اللغـة العربيـة، واللغـة المصريـة الدارجـة، ومديـر التحريـر المـصري الـذي أوقـف نـشر مقالاتـي في صحيفـة (الاتحـاد)، في هـذه الأيـام التـي أشـهد فيهـا ولعـاً منقطع النظـير باللغـة السـودانية الدارجة التـي بدأت تزحف مـن الصفحات الداخليـة، والأخيرة في الصحف السـودانية، وتخرج من نطاق الأقواس،

لتحتل مكاناً مرموقاً في الصفحات الأولى. ليس ذلك وحسب، بل إن بعض الكلمات السودانية الدارجة وجدت لها أماكن في خطوط العناوين البارزة (المانشيت) في بعض صفحات الصحف السودانية الأولى. وتسمع اليوم بعض كبار المحررين السودانيين وهم يبدون إعجاباً شديداً ببعض التعبيرات في اللغة السودانية الدارجة التي يستخدمونها في ما يكتبون. وقد انتقلت العدوى هذه من كبار المحررين إلى المبتدئين منهم، والمتدربين. وليس ذلك بمستغرب، لأن السودان كان، وما يزال، شديد التأثر بما يحدث في مصر، سواء أكان ذلك في أسلوب الحياة، أو أسلوب الكلام والكتابة. وقد ظلّت مصر منذ زمن بعيد قدوة للسودان في كثير من مناحي الحياة، وليس في ذلك ما يثير الدهشة، والاستغراب، خصوصاً إذا تذكرنا أثر وسائل الإعلام المصرية، السينما والتلفزيون، وكذلك تلك المسموعة والمقروءة، تاريخياً على أسلوب حياة الناس في السودان.

ولا ينكرَن أحد أن في كل اللهجات العربية الدارجة، وفي جميع أنحاء الوطن العربي، كلمات، بل وتعبيرات، جميلة، وتتمتع بقدر كبير من الحلاوة والطلاوة. ولكن لا ينبغي أن ننسى أيضاً، ولو للحظة واحدة، أن اللغة الدارجة، سواء أكانت في السودان أم في أي بلد عربي آخر، إنما تستمد حلاوتها، وطلاوتها من لغتنا الأم، وهي اللغة العربية. ولا شك أن بعض الكلمات الدارجة، السودانية أو غيرها، تكون بارعة في التعبير، وحلوة في اللفظ. ولكن هذه اللغات الدارجة لا ترقى قط إلى مستوى اللغة العربية في البيان، والبلاغة وطلاوة اللسان. ونحن لا نسدي لغتنا الدارجة أي معروف إذا شجعنا ناشئتنا على عدم الاهتمام بلغتنا الأم، وهي اللغة العربية. ولا ينبغي أن ننسى، ولو للحظة واحدة، أن اللغات الدارجة في كل بلاد الوطن العربي، ليس لها قواعد، ولا يمكن تدريسها. كما

ينبغي أن لا ننسى أن اللغة العربية قادرة على استيعاب الجديد في عوالم التكنولوجيا، والفنون، والعلوم بصورة عامة، وهو ما لا نستطيع تحقيقه بلغات ولهجات دارجة مهما كانت براعتها. واللغة العربية، ليست صنواً وحسب، بل هي متقدمة على أرقى لغات العالم الكبرى، وهي الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والاسبانية.

ولا ينبغي قط ان ننسى، ولو للحظة واحدة، أن لغتنا العربية هي لغة القرآن. وقد ترجم القرآن إلى اللغات العالمية الكبرى، مثل الإنجليزية، والفرنسية، وربما الألمانية والإيطالية. وقد عجزت جميعها في اللحاق باللغة العربية في استيعابها لمعانيه.

١٩

بالأمس فقط، وبعد أن قضيت أكثر من خمسة وخمسين عاماً عاملاً في مجال مهنة الصحافة، داخل السودان وخارجه، عنّ لي أن أكتب عن العلاقة التي ربطت وما تزال تربط بيني والحكومة، أية حكومة في السودان أو خارجه. وأود، منذ البداية، أن أطمئن القارئ إلى أنني لا أود أن أتحدث في هذا الصدد بصورة تقليدية. وبذلك أعني، أنني لن أتحدث عن ما يفترض أن تكون عليه الصلة بين صحافي محترف والسلطات الحكومية على إطلاقها، مستعمِرة أو وطنية، تقدمية أو تقليدية، وخارجية، عدوة أو صديقة. أريد فقط، وجرياً على ما خططت، وأكتب وفقاً له هذه السلسلة من الذكريات، أن أتناول بصورة مقتضبة جداً، ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة، العلاقة العملية التي ربطتني بالحكومات على اختلافها أثناء تأدية واجبي الأساسي في المجال الصحافي، منذ أن ولجته مبتدئاً وهاوياً غير محترف، ومن ثم إلى أن احترفته.

والعلاقة بيني وبين أية حكومة، منذ عهد الاستعمار

البريطاني، والحكومات الوطنية المتعاقبة، لم تتغير. كل ما أتوق إليه هو أن تتركني أية حكومة وشأني، وأن لا تتدخل في حريتي الشخصية أو الفكرية. ولا يظنّن أحد أنني توصلت إلى هذه القناعة بسهولة ويُسر. لقد تطلّب مني ذلك إحكام تفكيري للتوصل إليها. لقد أسهمتُ في مكافحة الاستعمار في السودان، وانتقدت سياسات الحكومات الوطنية، ليس لأنني أرغب في إسقاطها، أو العمل على تنصيب غيرها، ولكن فقط لحماية حقي في حياة كريمة، وتفكير حر مستقل. وأقول بالفم الملآن أنني لم أطمع، أو أفكر في يوم من الأيام في العمل ضمن أية حكومة في أيّ من مناصبها الكثيرة. ويكفيني فخراً أنني لم أعمل ولو لساعة واحدة موظفاً لدى أية حكومة وطنية في السودان، تقدمية أو متخلفة. وعندما اغتربت عملت موظفاً لفترة وجيزة في مجال الترجمة مع الحكومة الليبية. وانتهزت أول فرصة ممكنة للاستقالة من ذلك المنصب وعملت على تكوين شركة خاصة بالعمل الصحافي والترجمة في قبرص.

ولكن، وبالرغم من ذلك، فقد تخلّلت فترة عملي في عالم الصحافة صدامات عنيفة مع عدد من الحكومات. ولم تكن تلك الصدامات بسبب عمل قمت به لإسقاطها، أو مؤامرة نفذتها، أو شاركت فيها للإضرار بمصالحها أو إسقاطها. كل ما حدث، ونتج عنه صدَام بيني وبين أية واحدة من تلك الحكومات التي سأتطرق إلى سرد تجربتي معها، هو إصراري على التعبير عن وجهة نظري، ورفض الحكومة المعنية السماح لي بممارسة هذا الحق. هذه الحكومات هي: حكومة السيد عبد الله خليل في العام ١٩٥٨م، وحكومة السيد محمد أحمد محجوب في العام ١٩٦٥م، وحكومة الإنقاذ الوطني في العام ١٩٩٤م. وكانت عناوين المقالات الثلاثة سبب الصدام بين وبين تلك الحكومات هي:

(١) هذه الحكومة لا تختشي (حكومة عبد الله خليل).

(٢) شيء ما مختل، ومختل جداً في هذه الحكومة (حكومة السيد محمد أحمد محجوب).

(٣) حتى لا تنهار بيّارة السوكي الثانية.

(٣) من هو المسلم، من يتبرع بكل شيء أم من يحمل حقيبته ويسلب الناس كل شيء؟.

لم تكن تجربتي مع صحيفة (الرأي العام) في أكتوبر ١٩٦٤م هي أول صداماتي العنيفة مع خصومي السياسيين، حكومة وقرّاءً. بدأ هذا الصدام بيني وبين السلطات الحكومية، عندما كنت محرراً صغيراً في بداية حياتي الصحافية في صحيفة (الميدان)، لسان حال حزب الجبهة المعادية لاستعمار، من الناحية الرسمية، والحركة الشيوعية السودانية من الناحية الفعلية. في عام ١٩٥٧م التحقت بالعمل في صحيفة (الميدان) واستمر عملي بها حتى شهر نوفمبر من العام ١٩٥٨ عندما استولى الجيش السوداني على الحكم، وأنهى عهد الحكومة السودانية بزعامة السيد عبد الله خليل، رئيس الوزراء آنذاك، والمنتمي إلى حزب الأمة. في ذلك الوقت كانت العلاقة بين حكومة السودان، والثورة المصرية بزعامة جمال عبد النصر، متوترة جداً. وليس هذا مجالاً للتوسع في شرح أسباب ذلك التوتر. ويكفي فقط أن نشير إلى أن من أسبابه التوجه الثوري العربي والعالمي لسياسة مصر بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر، والتوجهات المحافظة لحكومة السودان بزعامة السيد عبد الله خليل. وكما يتذكر معاصرو تلك الفترة من السودانيين، فإن أزمة سياسية حادة نشبت بين السودان ومصر وكان سببها النزاع، الذي ما تزال آثاره ظاهرة حتى اليوم، حول منطقة حلايب، إذ

أنــه تكــرر في الآونة الأخــيرة إبان فــترة الحكومــة الســودانية الحالية. وفي تلــك الأيــام، زمــان عبــد النــاصر في مــصر، وعبــد اللــه خليــل في السـودان، نشـبت تلك الأزمة، وتصاعدت بسـبب الخلافات السياسـية بــين الســودان ومــصر. ومــا كان مــن الســيد عبــد خليــل إلا أن تقدم بشـكوى إلى مجلـس الأمــن يطلــب فيهــا تدخــلاً دوليــاً لفــض النزاع بــين مــصر والســودان حــول حلايــب. وفي تلــك الفــترة، وكمــا يذكــر الســودانيون المعــاصرون لهــا، كان عبد النــاصر وسياســاته العربية، والإفريقيــة والدوليــة، تجــد تعاطفاً شــديداً مــن الســودانيين بصورة عامــة. ولذلــك فقد أثــار توجّه حكومــة عبد اللــه خليل بالشــكوى إلى مجلــس الأمــن ضد مــصر عبــد النــاصر اســتنكاراً شــديداً. وكان من نتائــج موقــف الشــعب الســوداني المؤيد لمصر، والمســتنكر للشــكوى ضدهــا في مجلــس الأمن الــدولي، أن تدخــل الرئيس عبد النــاصر فوراً لحــل المشــكلة، وأمــر بــأن لا يُمَــسّ حــق الســودان في الســيادة عــلى حلايــب وزاد: «لــو أراد الســودان اقتطــاع أي جــزء من مــصر لضمه إلى أراضيــه فــإن مصر مســتعدة لتلبية طلبــه فــوراً!». وبالفعل ذابت مشـكلة حلايـب كما يـذوب الثلـج تحت وهج الشـمس بعـد تصريح عبـد الناصر المشـهور.

ونتيجــة للمواقــف الوطنيــة لعبد الناصر، واســتنكار الســودانيين اللجــوء إلى مجلــس الأمــن قبــل محاولــة حــل النــزاع بــين دولتــين عربيتــين وعضويــن في الجامعــة العربية عــن طريق الجامعــة، كتبت مقــالاً نشرته صحيفــة (الميدان) بعنــوان (هذه الحكومــة) وعنيت بها حكومــة عبد اللــه خليل بالطبع (لا تســتحي). وبعد ســاعة واحدة من عــرض الصحيفــة في مواقع بيــع الصحف، صــودرت جميع نســخها، وأصــدِر أمــر باعتقالي (كاتــب المقال) والســيد رئيــس التحرير (وكان يــرأس تحريــر الصحيفــة في ذلــك الوقــت الســيد بابكر محمــد علي).

وحُـررت محـاضر اتهـام ضـد الصحيفـة التي نـشرت المقـال، وضد كاتـب المقال، ورئيـس التحرير الذي سـمح بنشره. وحسـب ما صرّح بـه المحامـي الذي اسـتعانت به الصحيفـة للدفاع عنها أمـام المحكمة، فقـد كان كل سـطر مـن ذلـك المقـال يحتوي عـلى جمل تخـرق مواد القانـون رقـم ١٢٥ والذي نصّ على عـدم إثارة الكراهيـة ضد حكومة السـودان. وبالفعـل فقد أصـدرت المحكمة قـراراً نصّ عـلى مصادرة العـدد الـذي نـشر به المقـال وغرامـة بلغـت ٢٥٠ جنيهاً ضـد رئيس التحريـر والسـجن مـدة ثلاثـة أشـهر إذا عجـز عـن دفـع الغرامـة. وبرغـم أن مبلـغ ٢٥٠ جنيهـاً كان أكثـر من طاقـة الصحيفـة المالية في ذلـك الوقـت، فقـد رفضنـا رفضـاً باتـاً العـرض الـذي قدمـه لنا السـكرتير الصحـافي لسـفارة الحكومـة المصريـة لدفع الغرامـة التي فرضتهـا المحكمـة علينـا. وكان الغـرض مـن ذلـك العـرض إظهـار تعضيـد الحكومـة المصريـة، وتعاطفهـا معنـا. وكان سـبيلنا الوحيد لجمـع المـال الـكافي لدفـع الغرامـة والنجـاة مـن السـجن، مناشـدة القـراء للتـبرع لدفـع الغرامـة. وبالفعـل فـإن التبرعـات انهالت على الصحيفـة. واسـتطعنا جمـع مـال زاد عن المبلـغ المقـرر للغرامة.

٢٠

إن الملفات التي نحتفظ بها مغلقة على مر السنين، كثيرة جداً. بعضها في متناول اليد، وبعضها في أضابير، وبعضها على أرفف دواليب مكاتبنا. وكل هذه الملفات جاهزة للفتح. وإننا ننتظر الوقت المناسب والأسباب المناسبة أيضاً. ومن بين هذه الملفات ذلك الخاص بصحيفة (السوداني) الدولية. وإذا مر على هذا الملف أكثر من ١٧ عاماً ولم نفتحه، فلا يعطي ذلك الحق لأي شخص، غير معنيّ، وغير مُلِم بقضيتها وتطوراتها، أن يعطي نفسه الحق في فتحة، ومن دون إذن مسبق وكتابة من المختصين والمسؤولين عنه.

أكتب هذا، بعد أن فاجأنا السيد جمال عنقرة بمقال نشره في صحيفة (الوطن)، بانه فتح ملف صحيفة (السوداني) الدولية، ولا يسعنا إلا أن نذكّر السيد عنقرة بأنه «ما هكذا تُورد الإبل». يعرف عنقرة أكثر من غيره من هم المعنيون قبل غيرهم بهذا الملف. وقبل أن نتطرق إلى تفاصيل هذا الملف وعناصره، نأسى ونقول» «يا ليته قد وُفق في ما سعى لتحقيقه» والجواب بكل أسف هو

بالنفـــي، وإليكم الأســباب.

برغــم أن الســيد جمــال عنقــرة كتب صفحــة كاملة مــن صفحات (الوطــن) عــن (الســوداني) الدوليــة، إلا انــه لــم يقــل شــيئاً مهمــاً، ولــم يتطــرق إلى الأســباب الأساســية التــي أدت إلى إغــلاق الصحيفة، ومصــادرة مطبعتهــا، وإلغــاء رخصــة إصدارهــا، واقتيــاد طاقــم تحريرهــا بالكامــل إلى الســجن. لقــد ذكــر الأســتاذ عنقــرة معلومات كثــيرة عن محاولات إصــدار الصحيفة، والعلاقات بينــه وبين محجوب عــروة، ورئيــس التحرير الــذي اختاروه وكيــف أنه اعتذر، ورأســمال الصحيفــة والشركــة التي أسّســوها...إلخ. كما ذكر كيــف أنها صدَرت وأقلعــت بــ»نمــرة أربعــة من أول يــوم»، وهذا تعبير مســتعار من لغة «الرانــدوك» ومعنــاه أنهــا نجحت مــن الوهلــة الأولى. وعندمــا تحدث عنــى، أحمد عــلي بقادي، رئيــس التحريــر المختار (المستشــار) والذي أطلــق الصحيفــة، لم يــر إلا الملابس التي كنــت أرتديها «بدلــة كاملة» وأنــه تنبــأ بأننــي سرعــان ما ســأخلع تلــك الملابــس، وقد حــدث ذلك كمــا قــال، وأننــى لن ألبــث أن أهــرب، وقــال إن ذلك حــدث أيضاً.

نذكر تالياً الأخطاء التي وقع فيها عنقرة في مقاله:

الخطــأ الأول: الخطــأ الأول الــذي وقــع فيــع عنقــرة أنــه تحــدث عــن (الســوداني) الدوليــة التــي لــم تكــن له بهــا صلة عــلى الإطلاق. قــد يكــون عنقــرة صديقــاً للســيد عــروة أو له علاقــة بآخريــن ممن أســهموا في إصــدار الصحيفــة. ولكــن، وحســب علمي، وقــد عاصرت الصحيفــة منــذ ميلادهــا، وحتــى يــوم وفاتها، لــم أعــرف أن لعنقرة أيــة صلــة بهــا. لــم يكــن مــن كتّابهــا ولا مخبريهــا ولا محرّريها ولا مخر جيها .

الخطــأ الثانــي: قال عنقــرة إن ســبب إغــلاق الصحيفــة واعتقال

محرريها ومصادرة مطابعها كان خبراً غير صحيح ومدسوس عن أسعار الذرة، اعتبرته الحكومة ضاراً بسياستها. وهذا ما لم يحدث قط. لقد أغلِقت الصحيفة وصُودرت مطابعها لسبب أو أسباب أخرى سنوردها بالتفصيل لاحقاً في ثنايا هذا المقال.

الخطأ الثالث: تحدث عنقرة طويلاً عن العلاقة التي تربط بينه ومحجوب عروة وصلاح قوش. ولكنه لم يوضح لنا كيف أن تلك العلاقة أدت إلى إغلاق الصحيفة واعتقال طاقم تحريرها ومصادرة مطابعها واتهام محجوب عروة بالعمل لصالح مخابرات خليجية.

كيف أغلِقت (السوداني) الدولية ولماذا؟:

الحقيقة الأولى: لأنني قد كلفت، وشرفت بأن أكون مستشاراً للصحيفة منذ انطلاقها في شهر ديسمبر من العام ١٩٩٣م، فإني أعتقد أن من حقي الرد على ما ورد في مقال السيد جمال عنقرة في صحيفة (الوطن) حول هذه الصحيفة. لقد صدق عنقرة حينما قال إن الصحيفة انطلقت منذ عددها الأول بنجاح منقطع النظير. وعندما أغلقت في شهر أبريل من العام ١٩٩٤م، أي بعد بضعة أشهر من صدورها، بلغ توزيعها مائة ألف (١٠٠،٠٠٠) نسخة في اليوم وهو أعلى رقم توزيع لأي صحيفة سودانية في التاريخين القديم والحديث. والشيء الثابت هو أن معدل التوزيع ذلك كان في ازدياد مضطرد، وعجزت إدارة الصحيفة عن تلبية زيادة طلب القراء لها.

الحقيقة الثانية: بعد شهرين أو أقل من صدور الصحيفة ونجاحها، اتصل بي وبالسيد عروة، السيد عبد الباسط سبدرات، وكان وزيراً للإعلام آنذاك، وطلب من عروة ومني، بوصف عروة رئيساً لمجلس إدارة الصحيفة وبوصفي مستشاراً للتحرير

للاجتماع بـه، وشرب القهـوة بمكتبـه. وقد لبينـا طلبـه للاجتماع به وتنـاول القهـوة في مكتبـة، ولكننـا لم نسـتطيع تلبيـة طلبـه الثاني وهـو «التلطيـف مـن حـدة لهجـة الصحيفـة» في تناولهـا للأخبـار والتعليقـات. واتفقنـا، محجـوب عـروة وأنـا، أنـه لا سـبيل إلى تلبيه الطلـب الثانـي. وبالفعل اسـتمرت الصحيفـة في سياسـتها العادية في التحريـر وزادت شـهرتها داخـل السـودان وخارجـه وزاد توزيعهـا.

وذات صبـاح، ولا أذكـر الآن بالتحديـد تاريـخ ذلـك اليـوم، ولكنه كان يومـاً مشـهوداً، وكان بعـد مقابلتنـا مـع السـيد وزيـر الإعـلام، هاجمـت دار الصحيفـة مجموعـة مـن سـيارات «البيـك آب» وكانـت تحمـل عـدداً كبـيراً مـن الشـبان مسـلحين بالمسدسـات والهـراوات، وبـدأوا بتحطيـم مكاتب المحرريـن، وموظفي الإدارة وتقطيع أسـلاك ماكينـات الطباعـة وجمع المـواد الصحافية. ثـم هاجم أولئك الشـبان المسـلحون بالهـراوات والمسدسـات كل السـيارات التـي كانت تقف في فنـاء دار الصحيفـة وأفرغـوا إطاراتهـا مـن الهـواء. ولأننـا بوصفنا مسـؤولين عـن الصحيفـة، محجوب عـروة وشـخصي ومديـر الإدارة وعـدد مـن الزمـلاء الصحافيـين الأخريـن، فقـد اتخذنـا عـلى الفـور وبعـد اجتمـاع قصـير سريع، بعـدم التعـرض للقـوة المهاجمـة. لقد اسـتنتجنا أن هـدف تلـك القـوة التـي لم تكشـف عـن هويتهـا، كان هـو اسـتفزازنا للاشـتباك معهـا. وعندمـا لـم نشـتبك معهـا غادرت دار الصحيفـة (المكاتـب وفنـاء الـدار) ولكـن بعد أن تركـت كل شيء حطامـاً، المكاتب والمقاعد وإطارات السـيارات. وبرغم ذلك اسـتطاعت الصحيفـة معـاودة الصـدور بعد توقف اسـتمر ليوم واحـد، وبعد أن فشـلنا في معرفـة الجهـة التي شـنت الهجوم عـلى مكاتبنا. لقـد أنكر الجميـع، الشرطـة، جهـاز الأمـن والداخلية.

في غضـون أقل من ثلاثة أشـهر من حادثة الهجـوم على الصحيفة،

وفي مساء اليوم الرابع عشر من شهر أبريل من العام ١٩٩٤م، إن لم تخنني الذاكرة، كنت المسؤول الوحيد عن الصحيفة، لأن السيد عروة سافر إلى الخليج في مهمة خاصة بعمله التجاري. وعند حوالي الساعة الثامنة مساء، اتصل بي السيد عبد الباسط سبدرات وزير الإعلام، بالهاتف، وطلب إلى أن أحذف من صفحات عدد الصحيفة الذي سيصدر في الغد، تحقيقاً عن أحداث نهب مسلح وقعت في أم درمان. واستغربت الطلب لعدة أسباب: أهمها كان كيفية معرفته عن نشر تحقيق في واحدة من صفحات الصحيفة الداخلية. ورفضت كذلك الطريقة التي تدخل بها في عملي بوصفي المسؤول الأول والأخير عما يُنشر أو لا ينشر بالصحيفة. وبسرعة رفضت طلبه. ولكن السيد سبدرات قال لي فكر في الموضوع جيداً لأن من طلب حذف هذا التحقيق هو السيد وزير الداخلية شخصياً. وبسرعة قلت للسيد سبدرات: «إنني أرفض طلب السيد وزير الداخلية. وإذا هو أصر على ذلك فإنني أقترح أن أترك أنا مكتبي ووظيفتي وأن يأتي هو ليحلّ محلى لينشر أو لا ينشر ما يشاء في صفحات الصحيفة». ولم يزد السيد سبدرات على ما قاله من قبل غير جملة واحدة وهي: «هذا هو موقفك إذاً؟» ولما أجبت بالإيجاب اغلق الهاتف وانتهت المقابلة. واستمر العمل في الصحيفة طوال الليل، إلى أن طبعت وكان من المفروض أن توزع. لما انتهى عملي بالصحيفة غادرت مكتبي وتوجهت إلى الفندق الكبير حيث كنت أقيم.

وعند الساعة الثانية بعد منتصف تلك الليلة رن هاتف غرفتي بالفندق، بعد أن تهيأت للنوم في نهاية يوم عمل طويل وشاق. وقد طلب منى موظف الاستقبال الحضور إليه وقال لي: «أشخاص يريدون رؤيتك الآن». ولم يتطرق إلى ذهني شك من أن أولئك

أشـــخاص كانـــوا مـــن رجـــال الأمـــن. وبالفعـــل اعتقلـــت مـــن الفنـــدق واقتادونـــي إلى مكاتـــب الصحيفـــة. وهنـــاك، وفي تلك الســـاعة المتأخرة مـــن الليـــل، وجـــدت فنـــاء دار الصحيفة قـــد امتـــلأ بأعداد غفـــيرة من الشـــبان المســـلحين. وفي مكتبـــي جلـــس ينتظرنـــي الســـيد قـــوش، وما كنـــت أعرفـــه في ذلك الوقـــت، وقـــد ابتدرني قائـــلاً وهو يلوح بســـبابته في وجهـــي: «هـــذه المـــرة جيناكـــم عديـــل». وقد فهمـــت ما قصـــد إليه. لقـــد فضـــح نفســـه وأكـــد لي أن الهجـــوم غـــير المســـلح الذي شُـــنّ على الصحيفـــة ذات صبـــاح وانتهـــي بتدمـــير مكاتبهـــا وتعطيـــل مطابعها وإفـــراغ الهـــواء مـــن إطـــارات ســـيارات العاملـــين بهـــا، كل ذلـــك كان بتدبـــير مـــن جهـــاز الأمن الـــذي يرأســـه قوش. هكـــذا أغلقـــت صحيفة (الســـوداني) الدوليـــة وهكـــذا تـــم اعتقـــالي وكل الطاقـــم القيـــادي من المحرريـــن، وكانـــت التهمـــة: محاولـــة تقويـــض الأمـــن الداخـــلي للبلد، والعقوبـــة، كمـــا علمـــت بعد ذلـــك، هـــي الإعدام.

٢١

برغم أنني ظللت أمسك بقلمي هذا، وأكتب في الشأن العام منذ أكثر من نصف قرن، لم أتعود أبداً الكتابة عن الأشخاص، وبصورة خاصة الكتابة عن نفسي. لقد كان همّي الأول، وما زال تناول القضايا العامة ومناقشتها. وليس بالضرورة أن تكون هذه القضايا سياسية. وعلى العكس من ذلك، فإن قضايا الناس الحياتية العامة، وقضايا السودان نالت كل اهتماماتي. وحتى حين تعرضت للأذى من بعض الناس، لم أستخدم قلمي قط للنيل منهم، أو ملاحقتهم، عملاً بالدرس العظيم الذي لقنني إياه أستاذي في عالم الصحافة المرحوم إسماعيل العتباني، الذي ما فتئ يحذرنا من ملاحقة الناس بالكتابة عنهم حتى توفاه الله. وأصدقكم القول إن الكثيرين من الناس قد آذوني، معنوياً ومادياً، ولكنني ما حاولت قط النيل منهم أو الدعاء عليهم أو شكواهم لله ليقتص لي منهم. كان دعائي المفضل وما زال: «اللهم انصرني على القوم الظالمين». وأصدقكم القول إن الله استجاب لدعائي ذلك ونصرني على الكثيرين من أعدائي الظالمين.

أكتب هذه المقدمة بمناسبة ما كتبت في مقالي السابق عن «ملف صحيفة السوداني الدولية» وجمال عنقرة. وأصدقكم القول إنني ما كنت سأتناول الموضوع الذي أعالجه اليوم لولا أن السيد محجوب عروة قد كتب قبل عنقرة معلومات خاطئة أيضاً عن صحيفة (السوداني) الدولية، وجدت نفسي مجبراً على تصحيحها، ورأيت أيضاً أن من الأفضل كذلك تصحيح أخطاء السيد محجوب عروة الخاصة بـ(السوداني) الدولية وشخصي. وأؤكد لكم إنني، وكعادتي، كنت سأنسي هذا الموضوع تماماً لولا أن أثارة السيد عروة، وبصورة خاطئة استوجبت تصحيحها.

كتب السيد محجوب عروة في عموده اليومي (قولوا حسناً) الذي تنشره صحيفة السوداني أن الدكتور عبد اللطيف البوني أخبره أنه كان في زيارتي يوماً في مكتبي بالصحيفة، عندما رنّ جرس الهاتف وكان المتحدث من الطرف الثاني السيد عبد الرحيم أحمد حسين وزير الداخلية في شهر أبريل من العام ١٩٩٤م، قد أراد التحدث إليّ ولكنني رفضت وقلت له إنني لا أتحدث إلى أي شخص من أعضاء الحكومة. وقال السيد عروة إن البوني قد نبهني إلى المكانة التي يحتلها السيد عبد الرحيم أحمد حسين في الحكومة وزاد: «توقع أن تغلق هذه الصحيفة». وقال عروة إن نبوءة البوني كانت صحيحة، وتحققت وأغلقت السوداني الدولية في اليوم التالي لتلك الحادثة.

قبل الترويج لتلك القصة ونشرها، كان يجدر بعروة التأكد مني من صحتها. وهذا ما لم يحدث. هذه واحدة. والثانية أن عروة لم يكن بحاجة لترويج رواية عن سبب إغلاق الصحيفة بحسب رواية شخص آخر وأنا حي أرزق. صحيح إنه كان مسافراً خارج البلاد عندما وقع حادث إغلاق الصحيفة، ولكنه عاد والتقينا عدة مرات

بعـد خروجنـا مـن السـجن، وعملنا مـع بعضنـا البعـض في صحيفة (السـوداني) بعد ذلـك الحادث بعدة سـنوات.

أصدقكـم القول إننـي ما كنت قـد تشرفت بمعرفـة الأخ عروة قبل العـام ١٩٩٣م. ففـي ذلك العام، كنت اسـتمتع بحيـاة هادئة ومنتجة في مكتبـي الصغـير، حيث كنـت أمارس عمـلي في الكتابـة والترجمة في نيقوسـيا. وقطـع عـليّ ذلـك الهـدوء وتلـك المتعـة الأخ مجدي حسـن يـس، طالبـاً مني التعاون مـع أحد أقربائـه، محجوب عـروة، لإصدار صحيفـة سـودانية من بـيروت بلبنان لتوزع في السـودان. ولا شـك أن الأخ مجـدي قـد لاحـظ إنني اسـتمعت إليـه وكأنما أصابنـي مسّ من الجـن. ولا شـك أن الأخ مجـدي كان يـدرك مـدي قوة نقـاط ضعفي أمـام الكلمـات التي تفـوه بها عندمـا تحدث عـن إصـدار الصحيفة، ومـن بـيروت لتـوزع في السـودان. ولم يسـتغرب كثيراً عندمـا رحبت بالفكـرة حتـى وإن كنت لـم أتعرف على قريبـه. وبالفعل جاء السـيد محجـوب عـروة إلى قـبرص، وكان في ذلـك دليـل كاف عـلى جديته في طـرح اقتراحـه. ومن دون التعـرض لتفاصيل كثيرة فقـد كان شرطي الأسـاسي للتعاون مع السـيد عروة لإصـدار صحيفة السـودان الدولية ألا تكـون مملوكه لرأسـمال أجنبـي، وان تكون مسـتقلة في توجهاتها وسياسـاتها التحريريـة. وبعـد أن وافـق عـروة عـلى ذلـك، حـرر لي عقـد عمل حـدد بـه راتبـي الشـهري ومهـام عمـلي، ثـم انطلقنا إلى بـيروت لـشراء أجهزة حاسـوب وبعـض المعـدات الضروريـة لتجهيز الصحيفـة للطباعة في السـودان. وفي بيروت اسـتفدت مـن علاقتي مع الأسـتاذ طـلال سـليمان، صاحب ورئيـس تحرير صحيفة (السـفير) الفلسـطينية المعروفـة، إذ أصدر أوامـره إلى طاقم صحيفة (السـفير) الإداري والتحريـري بـأن يسـهلوا مهمتنـا في الحصـول عـلى كل مـا نحتـاج إليه لإصـدار صحيفـة (السـوداني) الدولية مـن الخرطوم.

وقد سُرد تاريخ إصدار صحيفة (السوداني) الدولية وملابسات إغلاقها في مصادر كثيرة، ولا داعي للخوض في هذه القضية مرة أخرى. كل ما يهم هنا هو أن مأساة تلك الصحيفة قد انتهت بوفاتها، وموافقة السيد محجوب عروة على طلب الحكومة بعدم إصدارها مرة أخرى. وفي الأشهر التي أعقبت إغلاقها، ومصادرة مطبعتها، أطلق سراح عروة من الاعتقال، وغادرت أنا السودان عائداً إلى قبرص. ومن هناك توجهت إلى الولايات المتحدة لاجئاً سياسياً.

وبعد سبع سنوات من الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية، قررت الرجوع إلى السودان. وبعد عودتي كان أول اتصال أجريته للالتحاق بمجال عملي العادي، الصحافة، مع السيد محجوب عروة، رئيس مجلس إدارة صحيفة (السوداني) الجديدة، ورئيس تحريرها. وكان قد سبق ذلك الاتصال مشاورات رحّب عروة أثناءها بعملي معهم. وكان سبب عودتي للعمل مع السيد عروة في صحيفته الجديدة، أن مأساة (السوداني) الدولية التي أدت إلى إغلاقها ومصادرة مطبعتها واعتقالنا، عروة وشخصي، لم تنعكس على علاقاتنا العادية بشيء. ولم يحدث قط أن ألقى عروة اللوم عليّ بسبب ما جرى للصحيفة. كما إنني لم أناقش معه قطّ ظروف اعتقاله وما دار بينه وبين سلطات الأمن السوداني أو الحكومة من محادثات أدت إلى اتفاقيات كانت نتيجتها ما جرى لـ(السوداني) الدولية، ومعاودة عروة نشاطه التجاري والصحافي بإصدار صحيفة (السوداني). هذا هو ما حدث بالتحديد رغم الإشاعات التي لا حصر لها، والتي حامت حول مواقف عروة، وما حدث له أثناء الاعتقال وبعده.

ولكن كم كانت المفاجأة كبيرة بالنسبة إلى حين عدت ذات

صباح، وبعد نحو ثلاثة أشهر من العمل في وظيفتي الجديدة في صحيفة (السوداني)، ووجدت أن وظيفتي قد ألغيت، وان طاولتي التي كنت أجلس إليها في مكاتب الصحيفة قد رفعت. حدث كل ذلك ولم يخبرني عروة بأي شيء منه. وما كان مني، وبعد أن علمت أن جميع من في صحيفة (السوداني)، باستثنائي أنا، كانوا على علم بما اتخذه عروة من إجراءات ضدي. وكل ما فعلته بعد ذلك هو إنني لجاءت إلى الأخ والصديق عادل الباز، رئيس تحرير صحيفة (الأحداث) أن يستخلص لي راتب شهر أستحقه من الأخ عروة. وفعلاً استطاع الباز أن يفعل ذلك.

وذات يوم، وبعد فصلي من صحيفة (السوداني)، قدمت طلباً إلى المجلس القومي للصحافة والمطبوعات طالباً السماح لي بشغل وظيفة رئيس تحرير صحيفة (الاتحاد) تحت التأسيس، والتي كانت الترتيبات قد اتخذت لإصدارها. وبينما كنت في مكاتب المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، علم الأخ الأستاذ علي شمو بوجودي هناك، وسألني بعد التوجه إلى مكتبه لأداء فريضة التحية، عن الأسباب التي دفعت عروة لإنهاء عملي مع صحيفته. وقد أجبته بكل الوضوح أنني كنت أجهل السبب. وطلب مني الأخ علي شمو بصورة ودية أن أطلب من عروة توضيح سبب فصلي من الصحيفة. ولأن علي شمو صديق حميم، وجدت صعوبة في عدم تنفيذ طلبه. وذات صباح توجّهت إلى مكاتب صحيفة السوداني، مصمماً على لقاء السيد عروة وتوجيه السؤال الذي طلب مني الأخ شمو توجيهه إليه. ولكن، وما وقعت عينا محجوب عروة عليّ وأنا أهمّ بالجلوس في غرفة اجتماع التحرير اليومي الذي يحضره مع كافة الزملاء المحررين المسؤولين، حتى غادر حجرة الاجتماع من باب صغير يقع في مؤخرتها. وما كان مني إلا أن غادرت مكان

الاجتماع. وكم هو مؤسف أن السيد عروة لم يخبرني، أو حتى يحاول أخباري ولو بصورة غير مباشرة، بأسباب استغنائه عن عملي معهم في صحيفة (السوداني). والحقّ إنني لا أكن لعروة إلا كل احترام، ولا أحتفظ له في قلبي إلا بالذكريات الجميلة والتقدير الفائق للظروف التي سمحت لي بمشاركته شرف تحرير صحيفة (السوداني) الدولية التي اعتبرها من أهم إنجازات حياتي التي حققتها، بالتعاون معه.